قضايـــــا في اللجوء والهجرة

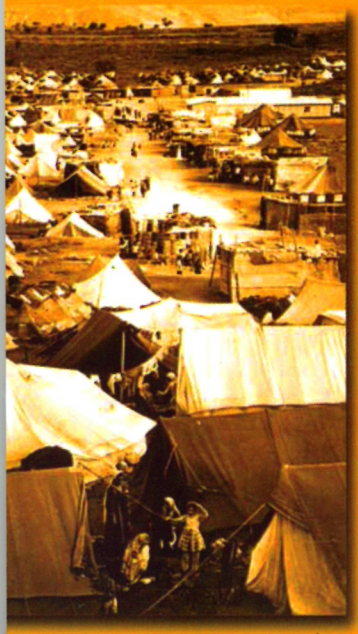

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

قضايـــــا في اللجوء والهجرة

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

نيسان – ٢٠٠٨

قضايا في اللجوء والهجرة

الطبعة الأولى - نيسان/ أبريل - ٢٠٠٨

© جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN 978-9950-316-32-4

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت، ص.ب ١٤، بيرزيت - فلسطين
تلفاكس: ٢٩٨٢٩٣٩ ٢ ٩٧٢+
بريد الإلكتروني: giis@birzeit.edu
الصفحة الإلكترونية: www.home.birzeit.edu/giis

طبع هذا الكتاب بدعم من:
International Development Research Center (IDRC)

تحرير النص العربي: عبد الرحمن أبو شمالة
تنسيق ورشات العمل: سوسن طه

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

الفهرس

أبحاثُ اللاجئينَ والهجرةِ الدوليةِ الصادرةِ عن المؤسساتِ الفلسطينيّةِ في الضِّفة الغربيّة وقِطَاع غزَّة ٧

حسن لدادوة

أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت

قرية بيت جبرين في الذاكرة الجماعية ٣٩

تيسر عمرو

باحث

أثر الأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية على واقع الهجرة فيها ٦٣

محمد دريدي

مدير دائرة الإحصاء السكاني والديمغرافي في مركز الإحصاء الفلسطيني

اللاجئون والمهاجرون والقانون في «فلسطين» ٨١

د.عاصم خليل

استاذ القانون في جامعة بيرزيت

قضايـــــا فـي
اللجوء والهجرة

نيسان – ٢٠٠٨

أبحاثُ اللاجئينَ والهجرةِ الدوليةِ الصادرةِ عن المؤسساتِ الفلسطينيّةِ في الضِّفة الغربيّة وقِطَاع غزَّة

حسن لدادوة

تحتلُّ قضية اللاجئين الفلسطينيين أهمية خاصة لدى المؤسسات الفلسطينية العامة والخاصة. فهي المظهر الأبرز للقضية الفلسطينية، بل هي قضية شعب، وفي الوقت ذاته قضية فردية لغالبية الفلسطينيين الذين انتزِعوا من أرضهم، وأصبحوا يحملون اسم لاجئ؛ سواء أكانوا في أرض فلسطين أم في الشتات.

ولقضية اللاجئين الفلسطينيين أبعاد مختلفة، وجدت انعكاساً لها في الاهتمام البحثي من جهات فلسطينية متعددة. وتزايد اهتمام المؤسسات البحثية المحلية بقضية اللاجئين الفلسطينيين بعد العام ١٩٩٤، وذلك ارتباطاً بالخيارات المطروحة نظرياً لمعالجة قضيتهم، وكذلك ارتباطاً بتطورات العملية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل. وتغطي إصدارات المؤسسات المحلية طيفاً واسعاً من القضايا المتعلقة بواقع اللاجئين وخياراتهم.

وتسعى هذه الورقة إلى تصنيف إصدارات مؤسسات البحث الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المتعلقة باللاجئين والهجرة الدولية، وتحديداً:

- رصد المؤسسات الفلسطينية العاملة في هذا المجال.
- رصد وتبويب إصداراتها من كتب، ودراسات، وكرّاسات، ونتائج ورش عمل أو مؤتمرات.
- تحديد طبيعة هذه الإصدارات ومنحها تقييماً أولياً.

وقد جرى رصد المؤسسات البحثية التي تضمنت أنشطتها إصدارات حول اللاجئين والهجرة الدولية، ورصد إصداراتها اعتماداً على الرصد الأولي الذي قامت به وحدة مصادر اللاجئين والهجرة الدولية في معهد أبو لغد للدراسات الدولية- جامعة بيرزيت، واستكملت من خلال المتابعة الميدانية، ومن خلال الصفحات الإلكترونية لهذه المؤسسات.

وتنقسم المؤسسات المحلية التي قامت بعمل بحثي في مجال اللاجئين حسب درجة تركيزها عليهم إلى:

١. مؤسسات مختصة بالعمل مع اللاجئين أو الدفاع عن حقوقهم، وهي: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، وحدة الدعم الفني في دائرة شؤون المفاوضات التي يشمل نشاطها موضوع اللاجئين، الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، برامج الدراسة الأكاديمية في الجامعات المحلية (برنامج دراسات الهجرة القسريّة في جامعة النجاح، برنامج الهجرة واللاجئين في القدس المفتوحة). يضاف إلى هذه المؤسسات الفلسطينية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

٢. مؤسسات لديها برامج فرعية حول دراسات اللاجئين، وهي: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، المركز الفلسطيني للديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما).

٣. مؤسسات لها إصدارات حول اللاجئين، دون أن يشكل ذلك محوراً من محاور عملها، وهي: المؤسسة الثقافية للتبادل الثقافي، الجمعية الفلسطينية للعلاقات الدولية (باسيا)، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية[1]، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح، معهد الدراسات التطبيقية- أريج.

بالإضافة إلى المؤسسات السابقة، فإن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يستخدم بُعد حالة اللجوء، ومكان السكن (حضر، ريف، مخيم) في معظم مسوحه حول الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة المسوح الاجتماعية والمسوح السكانية، ومسوح القوى العاملة. وكذلك، فإنه يضمِّن تقاريره السنوية إحصاءات حول واقع الشتات الفلسطيني. وتستند بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على المسوح الميدانية التي ينفذها في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما بالنسبة للفلسطينيين في أماكن تواجدهم الأخرى، فيعتمد، بصورة رئيسية، على بيانات الأونروا التي تستند إلى سجلاتها الرسمية، وإلى مسوح تجريها الدول التي يعيش فيها الفلسطينيون.

كذلك اشتملت إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على دراسات متخصصة حول واقع المخيمات في الأراضي الفلسطينية، وذلك من واقع بيانات التعداد الشامل الذي نفذه في الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٩٧، وبيانات المسوح المتخصصة الأخرى، ومن هذه الدراسات دراسة الريماوي والبخاري (٢٠٠٢) حول خصائص سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشملت الدراسة رصداً للخصائص الديموغرافية لسكان المخيمات وخصائصهم المتعلقة بقوة العمل، ومستويات المعيشة، وواقعهم الصحي والتعليمي.

وفي السياق ذاته، توجد دراسات توثيقية حول العديد من القرى الفلسطينية المدمرة، التي صدرت عن مركز أبحاث جامعة بيرزيت سابقاً. واعتمدت هذه الدراسات على التاريخ الشفهي، من خلال روايات كبار السن عن ظروف الحياة في قراهم الأصلية، وعن ظروف تهجيرهم، بالإضافة إلى اعتمادها على الوثائق الأولية والمصادر الثانوية المتعلقة بهذه القرى.

---

[1] متوقف عن العمل حالياً.

وسيتم في هذه الورقة استعراض إصدارات المنظمات في النمط الأول وفق المؤسسة، فلدى هذه المؤسسات إصدارات عديدة، تنقسم إلى محاور حسب برامج المؤسسة. أما إصدارات المؤسسات الأخرى فسيتم مراجعتها بشكل مشترك، وفق محاور معينة.

أولاً- المؤسسات المختصة بالعمل مع اللاجئين

١- إصدارات المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)[٢]

وهو مؤسسة غير حكومية فلسطينية مختصة بالعمل في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ويسعى المركز إلى «المساهمة في تشكيل وعي فلسطيني عام لقضايا المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الفلسطينيين»، و«الإسهام والمساعدة في بلورة برنامج وطني فلسطيني إعلامي لاستقطاب الرأي العام العربي والدولي لصالح إبراز حقوق شعبنا» حسب ما ورد في أهداف المركز.

ويعمل المركز على تحقيق أهدافه من خلال وحدتين متخصصتين، هما: وحدة حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وحدة الأبحاث والمعلومات والإسناد القانوني. وما يهمنا في هذه الورقة هو أنشطة وحدة الأبحاث والمعلومات والإسناد القانوني، التي تقوم بنشر العديد من الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية. وتقوم هذه الوحدة بإصدار البحوث وأوراق العمل وتنظيم ورش عمل حول حقوق اللاجئين.

ويصدر مركز بديل دوريتين مختصتين بحقوق اللاجئين، هما: جريدة «حق العودة» باللغة العربية، مجلة «المجدل» باللغة الإنجليزية. وتهتم هاتان الدوريتان برصد أوضاع اللاجئين، ورصد تحركاتهم وأنشطتهم، وبخاصة المتعلقة بتأكيد حقهم في العودة. كما أنهما تشملان على دراسات علمية في مجال حقوق اللاجئين. وتتضمنان، كذلك، تقارير ميدانية من أماكن تواجد اللاجئين، تشمل عرض أنشطتهم، ومواقفهم وظروف حياتهم اليومية.

ويشمل النشاط البحثي لمركز بديل المحاور التالية:

١- رصد التطورات على أوضاع اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في مختلف المجالات. ويأتي في هذا السياق إصدار بديل المعنون «**مسح شامل حول اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين العام ٢٠٠٢**». وسلط هذا الإصدار الضوء على عدد من القضايا المتعلقة باللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، ووفر معلومات مهمة وأساسية حول التهجير واللجوء الفلسطيني، وشملت هذه البيانات تعداد اللاجئين والمهجرين في الداخل، وميزاتهم الديموغرافية، ووضعيتهم القانونية والاجتماعية-الاقتصادية. «كما يهدف المسح إلى توضيح صيغة الحماية والمساعدة المستحقتين وآليات تطبيقها؛ وتوضيح صيغة المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار في صياغة الحلول الدائمة والشاملة، بما يتلاءم ومواثيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة».

---

[٢] تأسس مركز بديل في كانون الثاني من العام ١٩٩٨، وله جمعيته العامة المشكلة من نشطاء في مؤسسات وطنية ومؤسسات اللاجئين. ويعمل مركز بديل وفق سياسة عامة يرسمها كلٌ من جمعيته العامة ومجلسه الإداري المنتخب ديمقراطياً، وتشرف عليه لجنة رقابة منتخبة أيضاً. ومركز بديل عضو أساس في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة. وتضم شبكة مركز بديل للدعم القانوني عشرات الخبراء القانونيين الفلسطينيين العرب والدوليين، الذين يقدمون الاستشارة الدائمة حول قضايا اللاجئين والمهجرين والفلسطينيين: (www.badil.org).

وجرى تقسيم الكتاب إلى ستة فصول، بالإضافة إلى قسم خاص «بالتوصيات المتعلقة بتطبيق حقوق اللاجئين والمهجرين من خلال النظر إلى القضية كمحور للصراع الدائر في الشرق الأوسط». وغطت فصول الكتاب المواضيع التالية: خلفية تاريخية حول مشكلة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، الخصائص الديموغرافية لهم، وضعيتهم القانونية، أوضاعهم الاجتماعية-الاقتصادية، الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين الفلسطينيين، الحلول المتعلقة بهم استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. وتضمَّن كل فصل من فصول الكتاب خلفية أساسية حول الموضوع الذي يعالجه، ورصداً لآخر التطورات التي حصلت في هذا المجال خلال أعوام ٢٠٠١-٢٠٠٢.

ويمثل هذا الإصدار مسحاً للتطورات على قضية اللاجئين وعلى أوضاعهم خلال الفترة الزمنية التي يغطيها الإصدار. كما صدر كتاب آخر في هذه السلسة يغطي العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهو يتبع المنهجية نفسها، وترتيب الفصول نفسه، ويعالج القضايا نفسها التي عالجها إصدار ٢٠٠٢.

٢- معالجات ذات طابع قانوني تركز على حماية حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، واستعادة ممتلكاتهم، وتلقي التعويضات المناسبة في إطار الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي. ويأتي في إطار هذا المحور أوراق عمل بديل، التي تعالج جوانب مختلفة من حقوق اللاجئين الفلسطينيين، أو مستوى ممارسة هذه الحقوق، مثل تمتعهم بالحماية. وعالجت أوراق عمل بديل العناوين التالية: سيادة شعبية، حقوق اجتماعية، مشاركة وصياغة حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين، الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين ودور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فيها، هل تتضارب الحقوق الإسرائيلية مع حق الفلسطينيين في العودة؟ الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين، الحماية العربية للاجئين الفلسطينيين، قوانين الأراضي الإسرائيلية كأداة سياسية- قانونية: الاستيلاء على الأراضي العربية الفلسطينية ومصادرتها وخلق المعوقات الطبيعية والقانونية لمنع إعادة الممتلكات مستقبلاً، دور القانون الدولي وحقوق الإنسان في عملية صنع السلام وصياغة الحلول الدائمة لقضايا اللاجئين.

ومن استعراض العناوين السابقة، يتبين أنها تركز على:

أولاً. واقع الحماية المتوفرة للاجئين الفلسطينيين حالياً، ومدى استنادها إلى القانون الدولي والمواثيق الدولية.

ثانياً. تطوير سيناريوهات ومقترحات لحصول اللاجئين الفلسطينيين على حقوقهم في إطار حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي.

وهذه الأوراق مداخلات أعدها خبراء في المجالات التي شملتها هذه الأوراق. وبعضها ملخصات لدراسات نشرها أصحابها في مجلات متخصصة، وبعضها الآخر وجهات نظر قانونية تقوم على الاحتكام إلى نصوص القانون الدولي، وتقارن واقع اللاجئين الفلسطينيين بهذه النصوص، أو تستكشف الخيارات الممكنة قانونياً وسياسياً لضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وقدمت جميع هذه الأوراق في الحلقات الدراسية لخبراء مركز بديل.

يضاف إلى هذه الأوراق، دراسة قانونية تحليلية حول «حق العودة الفردي للاجئين الفلسطينيين». وتستعرض هذه الدراسة تحليلاً مفصلاً لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين بالاستناد إلى القانون الدولي، حيث جرى الاستناد في التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وعلى قانون الجنسية، والقانون الإنساني، وقانون حقوق الإنسان. كما تستعرض الدراسة نماذج من ممارسات بعض الدول في مجال تطبيق حق عودة اللاجئين.

ورفع بديل تقارير إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول انتهاكات إسرائيل بحق التزاماتها بموجب الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تركز على الممارسات الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين، بمن فيهم الذين يعيشون داخل إسرائيل، والتي تؤدي إلى المس بحقوقهم، وكذلك حرمان اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم. وتركز هذه التقارير على تقديم توصيات تؤكد على حق العودة، وحق استعادة الممتلكات، وإنهاء مكانة إسرائيل المؤقتة بوصفها محتلاً حربياً.

وتأتي في هذا السياق مجموعة من النشرات غير الدورية (حوالي ١٥ نشرة)، التي غطت موضوعات حق العودة، والحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين، وتحليل لاتفاقيات السلام وما تضمنته من بنود حول اللاجئين، ومقترحات حول آليات الحل الدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهي ذات صلة مباشرة بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بشكل عام، وبالمفاوضات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص.

وترصد إصدارات أخرى أثر السياسة والإجراءات الإسرائيلية في توليد ظاهرة تهجير الفلسطينيين، مثل إقامة جدار الضم والفصل العنصري، الذي تسبب في حالة تهجير جديدة للفلسطينيين.

٣- أما المحور الثالث الذي تعالجه إصدارات بديل، فيتمثل في **عرض نماذج دولية في حماية اللاجئين، وفي استعادة حقوقهم**، ومن هذه الأوراق: تطبيق الدالة على مرتكبي الجرائم: دور القضاء في عملية صنع السلام والمصالحة. وتناول الكاتب في هذه الورقة الأساليب القضائية وغير القضائية للتعامل مع الصراعات، وتحليلاً لمساهمة هذه الأساليب في صنع السلام والمصالحة من خلال استعراض تجارب عديدة.

وكذلك، أصدر بديل ورقة أخرى حول استعادة الملكية في البوسنة، حيث جرى استعراض تطور تنفيذ حق استعادة الملكية في البوسنة والهرسك، فضلاً عن ورقة أخرى حول استعادة الأراضي في جنوب أفريقيا.

وبصورة عامة، فإن دراسات مركز بديل تركز على البعد القانوني لقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وتحديداً على رصد التقدم أو التراجع في الممارسة الفعلية للحقوق التي يكفلها القانون الدولي، والمواثيق الدولية لهم من جهة، ومن جهة أخرى يسعى المركز إلى تأصيل وتدعيم الحقوق القانونية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين. ويجري توظيف أبحاث وأوراق عمل المركز باتجاه بلورة لوبي دولي ومحلي داعم لحق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في ممارسة حقوقهم القانونية في العودة إلى ديارهم، واستعادة ممتلكاتهم.

وفي السياق ذاته، فإن هذه الدراسات والإصدارات مرتبطة مباشرة بالبدائل التفاوضية الممكنة فيما يتعلق بقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. لذا، فهي تخدم مباشرة تدعيم خيارات تفاوضية معينة للمفاوض الفلسطيني، تحديداً خيار الحفاظ على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم.

وتؤدي إصدارات مركز بديل المتعلقة بالتجارب الدولية في هذا المجال الوظيفة نفسها؛ فهي تأتي في سياق التأكيد على حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة، وكذلك تقدم الخبرة الدولية في هذا المجال بما يسمح بتطبيقها على الحالة الفلسطينية. وبهذا المعنى، فهي آلية لبناء حركة دولية مناصرة لحق اللاجئين في العودة، وآلية لتأصيل هذا الحق.

يمثل هذا النوع من الدراسات حاجة وظيفية دائمة، وبخاصة في إطار بناء وتطوير حركة اجتماعية للدفاع عن حق اللاجئين والمهجرين في الحصول على الحماية المناسبة، وحقهم في العودة. كما أنها تغني الجانب المعرفي الحقوقي من القضية من جهة، ومن جهة أخرى تسمح بمراكمة الرصد لدرجة تمتع اللاجئين بحقوقهم الأساسية، وآلية تطبيق الشرعية الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وضمان حصولهم على حقوقهم.

٢- إصدارات مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني «شمل»[٣]

مركز شمل مؤسسة غير حكومية فلسطينية بحثية. ويعرّف المركز أهدافه بـ: "زيادة وعي الجمهور بأوضاع اللاجئين والشتات الفلسطيني، وحقوقهم الأساسية والمشاكل التي يواجهونها؛ العمل على صياغة سياسة متماسكة طويلة الأمد بالنسبة لقضايا اللاجئين الفلسطينيين واحتياجاتهم الملحة؛ تقوية أشكال التفاعل والارتباط بين الوطن الأم والشتات الفلسطيني؛ دراسة القضايا المتعلقة باستيعاب العائدين".

وتشمل أنشطة مركز شمل إعداد الدراسات وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل حول مواضيع مختلفة ذات علاقة بتقوية علاقة الشتات الفلسطيني بالوطن. ويقوم المركز برصد أوضاع اللاجئين وتجمعات الشتات، كما أنه يسعى إلى بناء أرشيف يحتوي على وحدة توثيق، تضم مواد منشورة وغير منشورة، بالإضافة إلى مواد مسجلة بالصوت والصورة، ذات علاقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين والشتات الفلسطيني. ويصدر اهتمام شمل البحثي من حيوية مسألة العلاقة ما بين الشتات الفلسطيني والوطن الأم، وبخاصة فيما يتعلق بالتطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، والحفاظ على هويته الوطنية الخاصة.

وتغطي إصدارات شمل المحاور التالية:

أ- التركيز على حق العودة. وتقدم إصدارات شمل بعداً مغايراً للمرافعات القانونية التي تؤكد حق اللاجئين في العودة. وهي تركز على تقديم «نماذج العودة الممكنة، بالإضافة إلى نماذج الحياة العابرة للحدود القومية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون الآن، وكذلك تسليط الضوء على روابط القرابة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية بين الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها» حسب ما ورد في تعريف المركز لهذا المحور من نشاطه البحثي. وبهذا، فإن إصدارات شمل في هذا المجال أقرب إلى الدراسات السوسيولوجية منها إلى المرافعات القانونية، أو المساجلات السياسية.

وتأتي هذه الدراسات في إطار مشروع العودة وسوسيولوجيا العودة، الذي يسعى إلى فحص «الرأسمال الاجتماعي (social capital) الذي يمكن أن يستفيد منه اللاجئون الفلسطينيون الذين يقررون العودة في حال سمح لهم بذلك". وفي إطار ذلك، يجري تحليل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لشبكات القرابة، وكذلك التركيز على الريادية من خلال دراسة طبيعة الأنشطة الاقتصادية وتعبئة رأس المال.

واعتمدت الدراسات والأنشطة المعرفية (ورش عمل، ندوات، تقارير) التي نفذت، أو تنفذ في إطار هذا المشروع على المسح الاقتصادي الاجتماعي باستخدام الاستبيان المفتوح، وروايات المبحوثين وسيرهم

---

[٣] مؤسسة ثقافية بحثية غير حكومية معنية بأوضاع اللاجئين والشتات الفلسطيني. أسس مركز شمل سنة ١٩٩٤ بمبادرة من مجموعة أكاديميين فلسطينيين.

الذاتية. وقد قام بهذا المسح مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) بين كانون الثاني وتشرين الأول من العام ٢٠٠٣. وتم إنجاز ما مجموعه ٧٠٢ حالة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل.

ويأتي هذا المشروع البحثي في إطار فحص الخيارات الفعلية لممارسة حق العودة، وتوفر مقومات استيعاب عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. وتقدم الإصدارات في إطار هذا المشروع البحثي صورة عن واقع اللاجئين الفلسطينيين (وغير اللاجئين أيضاً)، وعن خياراتهم المستقبلية، وتقدم أيضاً تحليلاً للموارد المتاحة، بما فيها شبكات القرابة، والشبكات الاجتماعية بصورة عامة، وبخاصة شبكات القرابة العابرة للحدود.

ويأتي في هذا السياق مشروع أرض فلسطين، وهو مشروع مشترك بين مركز شمل ومعهد الدراسات التطبيقية - أريج. ويقوم هذا المشروع البحثي على "توضيح المخطط الاجتماعي السكاني لفلسطين، وتأسيس قاعدة معلومات حول الظروف الاقتصادية الاجتماعية للفلسطينيين حتى العام ١٩٤٧، بالإضافة إلى ما صارت عليه هذه الظروف وما حصل أيضا للتنوع السكاني في فلسطين بعد الحرب التي شنت العام ١٩٤٨. وينتج عن هذا تسجيل للبنية التحتية الخاصة بالحالة الاجتماعية السكانية للفلسطينيين خلال تلك الفترة، وصولاً إلى يومنا هذا".

ويعتمد هذا المشروع على مصادر متنوعة، أهمها التاريخ الشفهي. ويسعى مركز شمل إلى توظيف التاريخ الشفهي كأداة عملية للممارسة، بالإضافة إلى كونه أداة مهمة للدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية، والتأكيد بشكل خاص على أن للشهادات الشفهية دوراً حاسماً من أجل الحسم القانوني في قضايا التعويض، أو لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل التهجير.

وتأتي في هذا السياق الدراسات والمداخلات التي تهتم بالخيارات المتاحة أمام اللاجئين، مثل دراسة جرار (٢٠٠٣) حول موقف سكان المخيمات في الضفة الغربية اتجاه العودة والاندماج. ودراسة عمر (١٩٩٥) حول موقع النازحين من مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية.[٤]

ب- معالجة موضوع النكبة وتوثيقها. ويأتي في هذا الإطار دراسة كناعنة (٢٠٠٠) حول تهجير الفلسطينيين عن ديارهم في العام ١٩٤٨، حيث رصد في كتابه أنماط التهجير المختلفة التي قام بها الصهاينة منذ بدء مشروعهم الاستعماري الاستيطاني في فلسطين. وكذلك توثيق تاريخي لبعض القرى الفلسطينية المدمرة. وتعتمد هذه الدراسات على التاريخ الشفهي، من خلال إعادة بناء تاريخ هذه المرحلة بالاعتماد على روايات كبار السن الذين عاصروها. بالإضافة إلى ذلك يجري توظيف الوثائق الأولية والمصادر الثانوية في التوثيق لهذه المرحلة، وتقديم صورة أكثر صدقاً، وأكثر حيوية عنها.

ولهذا النوع من الدراسات أهمية خاصة من ناحية أكاديمية، فهو يوثق لمرحلة مهمة في تاريخ الشعب الفلسطيني والمنطقة ككل. وكذلك له أهميته الخاصة في مجال تعزيز الوعي بالهوية الفلسطينية.

ويعطي مركز شمل أهمية كبيرة لبرنامجه الخاص بالتاريخ الشفهي، «إذ أن رؤية هذا البرنامج وهدفه، يرتكزان بشكل رئيسي على إعادة تأسيس حقل عام للذاكرة الجماعية، ما يعني بالضرورة إعادة إحياء

---

[٤] ومن هذا النمط من الدراسات:

زريق، إيليا (١٩٩٩). **اللاجئون ومفاوضات الوضع الدائم**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.
شمل (١٩٩٨). **قضية اللاجئين والمفاوضات**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.
شمل (١٩٩٦). **النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

المخزون الثقافي والتاريخي المرتبطين بالتجربة الفلسطينية، بالإضافة إلى المساهمة في كتابة تاريخ اجتماعي فلسطيني جاد. وكلا الأمرين يشكلان «بعدين مهمين جداً لحياة ثقافية تمتاز بحيوية خلاقة وللهوية الوطنية» حسب تعبير المركز في تعريفة للبرنامج. ويجري العمل بشكل منهجي على تجميع الشهادات الشفوية، وتوثيقها. ويحتفظ المركز بأرشيف مهم في هذا المجال.

ج- دراسة واقع الشتات الفلسطيني. وتشمل دراسات وتقارير عن اللاجئين الفلسطينيين في مختلف البلدان العربية، وكذلك دراسة وتقارير حول واقع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة،[٥] بالإضافة إلى الشتات الفلسطيني في مختلف دول العالم، مثل اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وسوريا، ولبنان، وكذلك الفلسطينيون في أوروبا، حيث جرى إصدار كتاب حول الجاليات الفلسطينية في أوروبا، وهي مواد قدمت في ورشة عمل بعنوان: «الجاليات الفلسطينية في أوروبا»، نظّمها بشكل مشترك كل من مركز دراسات اللاجئين في جامعة أوكسفورد، ومركز شمل. وشملت دراسات حول الجاليات الفلسطينية في مختلف البلدان الأوروبية، وركزت هذه الدراسات على واقع هذه الجاليات، وخصائصها، وإشكاليات تكيفها، وتأثرها بالسياسات العامة في هذه البلدان اتجاه الهجرة.

وتتنوع هذه المساهمات ما بين تقارير وصفية لواقع هذه الجاليات، وانطباعات وتجارب شخصية، وتحليل سوسيولوجي لواقعها ومشكلاتها. كما أنها تتضمن دراسات تبحث في أنماط العيش العابر للحدود، وأشكال التواصل ما بين الشتات الفلسطيني، وبينه وبين المركز (الفلسطينيون على أرض فلسطين).

من جهة أخرى، فإن مركز شمل ينفرد في إصدار يعالج قضية النازحين الفلسطينيين، وهم الذين غادروا الضفة الغربية نتيجة لحرب العام ١٩٦٧. وهو عبارة عن وقائع ندوة عقدها مركز شمل العام ١٩٩٥، وجرى خلالها نقاش تعريف النازحين، واستعراض أوضاعهم الديموغرافية وأماكن تواجدهم، وموقع قضيتهم في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، واستعراض الإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى فقدان الكثير من الفلسطينيين لحق الإقامة في الأراضي الفلسطينية.

وبصورة عامة، فإن إصدارات مركز شمل وبرامجه البحثية تغطي مساحة مهمة من الحيز المعرفي المتعلق باللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، فهي تقدم مساهمة في مجال الحفاظ على حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم من جهة، وذلك من خلال توثيق منهجي لواقع فلسطين التاريخية قبل العام ١٩٤٨، وتوثيق البيانات التي تؤكد مسؤولية إسرائيل الأخلاقية والسياسية عن تهجيرهم، ومن جهة أخرى، فإنها تساهم في دراسة الجاليات الفلسطينية

---

[٥] تشمل قائمة إصدارات شمل في هذا المجال ما يلي:

الزبن، سمير (٢٠٠٠). **أوضاع اللاجئين في لبنان**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

شبلاق، عباس (١٩٩٧). **قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بإقامة الفلسطينيين في الدول العربية**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

سعيد، محمود (١٩٩٩). **لاجئو الداخل**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

السهلي، نبيل (٢٠٠٠). **الفلسطينيون في سوريا**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

قدسية، لبيب (١٩٩٧). **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**. رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

ياسين وحنفي ووسانمارتن (١٩٩٦). **الفلسطينيون في مصر وشمال سيناء**. رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

حمام، أنور (١٩٩٩). **الأوضاع الاجتماعية والديموغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية**. رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

حجاج، نصري (٢٠٠٠). **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان... إلى أين؟**. رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

في مختلف بلدان العالم، وتظهر أشكال تواصلها فيما بينها، وتواصلها مع الوطن الأم. وهذا يفتح المجال للانتقال إلى مستوى آخر من الدراسات المتعلقة بالشتات الفلسطيني. وتحديداً تجاوز تقديم صور جزئية (وصفية أو تحليلية) لكل تجمع فلسطيني على حدة، باتجاه دراسة شبكة العلاقات التي تربط الشتات الفلسطيني فيما بينه، ومع المركز الفلسطيني في الأرض الفلسطينية؛ أي إعادة إنتاج اللوحة الكلية للشعب الفلسطيني معرفياً.

٣- إصدارات دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية

أنشأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون اللاجئين كدائرة مركزية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، استناداً إلى أحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤوليتها عن متابعة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم، ومن أجل رعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم. وبعد العام ١٩٩٦، تقرر تشكيل لجان خدمات شعبية في مخيمات اللاجئين تتابعها وتشرف عليها دائرة شؤون اللاجئين، تكون مسؤولة عن الأمور اليومية في المخيمات.

ويتضمن نطاق عملها التخطيط والأبحاث والمعلومات حول اللاجئين الفلسطينيين، حيث قامت الدائرة بإنجاز عدد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، وبخاصة سكان المخيمات، والاستفادة من نتائج هذه الأبحاث والدراسات في صنع القرارات المناسبة وتنفيذها. وكذلك قامت ببناء قواعد البيانات والمعلومات المتعلقة باللاجئين وأوضاعهم.

وبحكم إشرافها على موضوع اللاجئين في المفاوضات النهائية مع إسرائيل، تقوم الدائرة بإعداد ملفات التفاوض ذات العلاقة بهذا الموضوع، التي تترجم في معلومات مناسبة حول واقع اللاجئين الفلسطينيين وتوثيق حقوقهم، وإعداد الخيارات التفاوضية المختلفة.

وتغطي إصدارات هذه الدائرة المحاور التالية:

أ- إصدارات ذات علاقة بإعداد ملفات المفاوضات؛ مثل رصد للقرارات والمعاهدات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، الذي يتضمن عرضاً للتعريفات المختلفة للاجئين الفلسطينيين، وعرضاً للقرارات الدولية والعربية (قرارات جامعة الدول العربية، وقرارات بعض الدول العربية مثل لبنان)، والقرارات الإسرائيلية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين. وتضمن الكتاب كذلك عرضاً للبنود المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين في المعاهدات الرسمية أو الاتفاقات غير الرسمية. واشتمل الكتاب على ملاحق بالاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين والمهجرين. كذلك يوجد إصدار مشترك مع دائرة شؤون المفاوضات، وهو شبيه بالإصدار السابق الذكر.

ب- إصدارات حول واقع اللاجئين الفلسطينيين، وسكان المخيمات، والخدمات المتوفرة لهم، والمؤسسات العاملة معهم، وشملت هذه الإصدارات حقائق حول أعداد اللاجئين وتوزيعاتهم، والخدمات المتوفرة لهم، ومشاركتهم السياسية. ومن الأمثلة على هذا النوع من الدراسات، الدراسة التي نفذها برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت بالتعاون مع دائرة شؤون اللاجئين ومركز الأردن الجديد (٢٠٠٠) حول المؤسسات العاملة في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف التعرف على رؤية هذه المؤسسات لدورها في المخيمات، وتقييم مدى قدرتها على القيام بأدوارها في «تنمية» المخيم، وتوفير احتياجات سكانه. وقد اعتمدت الدراسة منهج مسح شامل بواسطة استمارة شملت أسئلة ذات علاقة بموضوع البحث.

وتأتي في هذا السياق، دراسة سلامة (٢٠٠٦) حول وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي ألقت الضوء على هاتين المنظمتين، وأوضحت أهمية الدور الذي تقومان به بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، وكذلك تنظيم ورشات عمل حول قضايا معينة؛ مثل مشاركة المخيمات في الانتخابات المحلية، وطرح تصورات وبدائل لهذه المشاركة، أو حول أوضاع لاجئي لبنان.

٤- الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين

وهي مؤسسة فلسطينية غير حكومية تأسست في العام ٢٠٠٢، ومقرها المؤقت في مدينة غزة، وقام بتأسيسها مجموعة من الناشطين الفلسطينيين في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. ويتسع مجال عملها ليشمل المجالات كافة المرتبطة باحتياجات اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج. وتتضمن أهداف الهيئة القيام بالعمل البحثي في مجال دعم قضايا اللاجئين، ورعاية مصالحهم.

وتنصب اهتمامات الهيئة في دراساتها على الأبعاد التالية:

- الجانب القانوني، وبخاصة في مجال التأصيل للحقوق الثابتة لهؤلاء اللاجئين حسب قرارات الشرعية الدولية، مثل دراستها حول حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض (٢٠٠٣)، والحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين بمناسبة مرور سنتين على الانتفاضة الفلسطينية الثانية، التي تقدم فيها الهيئة مبررات توفير الحماية الدولية لهؤلاء اللاجئين. وتأتي في هذا السياق دراستها القانونية حول مفهوم اللجوء واللاجئين في القانون الدولي.
- الاهتمام بالمؤسسات العاملة مع اللاجئين الفلسطينيين، وتحديداً دراستها حول الأزمة المالية التي تعاني منها الأونروا، وأثر هذه الأزمة على الخدمات المقدمة لهم.
- رصد الواقع الديموغرافي للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة. وهي دراسة ميدانية شملت ٣٢٠ مبحوثاً، بالإضافة إلى الاعتماد على الإحصاءات المتوفرة حول سكان قطاع غزة. وعالجت الدراسة المقارنة بين السكان «الأصليين» في هذا المجال.

وبصورة عامة، فإن غالبية دراسات الهيئة أقرب إلى المداخلات التي تبرر مقترحات أو مطالب معينة تتقدم بها الهيئة. وهي تأتي في سياق الدفاع عن حقوق اللاجئين، وبناء وعي عام يقف وراء هذه الحقوق.

٥- برامج الدراسة الأكاديمية في الجامعات المحلية (برنامج دراسات الهجرة القسرية في جامعة النجاح، برنامج الهجرة واللاجئين في جامعة القدس المفتوحة)

وتركز إصدارات هذه البرامج على توفير المعلومات حول اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تجمعهم المختلفة، وتعريف اللاجئ، والخيارات المتاحة لحل قضية اللاجئين. ومن الأمثلة على هذه الدراسات دراسة جرار (٢٠٠٧) حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات، حيث تتناول هذه الورقة موضوع اللاجئين من بعدين: قانوني، ومن حيث توفر مقومات استيعاب اللاجئين في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى رغبة اللاجئين. وتستخدم هذه المعايير الثلاثة لنقاش الخيارات المتاحة

لحل مشكلة اللاجئين، وهي: العودة، أو الاندماج، أو البقاء في المخيمات. كذلك تتوفر أوراق حول واقع اللاجئين في مخيمات لبنان. كما تشتمل النشاطات المعرفية لهذه البرامج على عقد مؤتمرات، مثل مؤتمر جامعة النجاح حول حق العودة.

أما برنامج دراسة اللاجئين في جامعة القدس المفتوحة، فقد أصدر نشرة حول واقع اللاجئين، تتضمن معلومات سريعة عنهم، وأخباراً تتعلق بتطورات قضية اللاجئين. بالإضافة إلى دراسة تحليلية للقرار ١٩٤ بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لصدوره، وهي تحليل قانوني للقرار ومدلولاته. كما عقد البرنامج مجموعة من الندوات التي عالجت مواضيع مختلفة متعلقة بالحياة اليومية في المخيمات، مثل معاناة اللاجئين في المخيمات، والمشاكل البيئية والصحية التي يعانون منها، أو بالذاكرة الجماعية لهم، مثل مذبحة الدوايمة.

وتحظى قضية اللاجئين وأوضاع المخيمات والأنشطة المختلفة ذات العلاقة بحياة اللاجئين باهتمام البرامج الأكاديمية المختلفة في الجامعات الفلسطينية، حيث قدمت العديد من رسائل الماجستير في هذا المجال. ومن الأمثلة على ذلك: عويضة (١٩٩٨)، والمتعلقة باتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الدائم لمشكلتهم. ودبور (١٩٩٩) التي عالجت موضوع البحث عن حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي السياق نفسه جاءت رسالة قصراوي (٢٠٠١)، التي ركزت على أبعاد وتعقيدات حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وبدوره عالج المدور (٢٠٠٠) موضوع التهجير القسري للفلسطينيين العام ١٩٤٨.

من جانب آخر، تتضمن رسائل الماجستير في الجامعات المحلية موضوعات تعالج قضايا محددة، مثل معالجة أساليب التعليم (أبو غوش، ١٩٩٨)، وفعالية العملية التربوية (الشيخ، ٢٠٠١). بالإضافة إلى تركيز بعض الرسائل على توثيق بعض القرى المدمرة (العذاربة، ١٩٩٧)، أو رصد للتغيرات في هوية الأجيال المتعاقبة من اللاجئين (عمرو، ٢٠٠٦).

وبصورة عامة، فإن مساهمة البرامج الأكاديمية الموجودة في الجامعات الفلسطينية في هذا المجال ما زالت محدودة، ودون المستوى المطلوب، لا من حيث الكم، ولا من حيث المواضيع التي تغطيها، ولا من حيث نوعية معالجاتها (أي من حيث أخذها الطابع الأكاديمي).

٦- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ألفلسطينيي (أونروا)

تمثل سجلات وإصدارات الأونروا مصدراً رئيسياً للمعلومات حول اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها، التي تشمل اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن، ولبنان، وسوريا. وتشمل إصدارات الأونروا تقارير سنوية حول أنشطتها، وتتضمن هذه التقارير بيانات ديموغرافية، وبيانات حول الواقع التعليمي والصحي ومستويات المعيشة لهم، واستعراضاً للتطورات في المجالات المختلفة، كما تتضمن رصداً دورياً للخدمات والأنشطة التي قدمتها الأونروا لهم.

وتصدر الأونروا تقارير خاصة تتعلق باللاجئين في مناطق معينة، وتركز على مجالات محددة، مثل نداءاتها العاجلة حول واقع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الحصار الإسرائيلي. وتتضمن هذه النداءات استعراضاً للأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وتستعرض هذه التقارير آثار السياسة الإسرائيلية في مجالات مختلفة، وتقديراً للاحتياجات العاجلة للفلسطينيين.

ثانياً- إصدارات المؤسسات غير المختصة بالعمل مع اللاجئين أو لديها برامج ثانوية في هذا المجال

وتشمل هذه المنظمات عدداً كبيراً من هذه المؤسسات البحثية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ودوافع هذه المؤسسات في اهتمامها البحثي بقضية اللاجئين مختلفة، فبعضها مهتم ببلورة بدائل سياساتية لحل مشكلة اللاجئين، والمساهمة في توجيه الخيارات السياسية الرسمية الفلسطينية في هذا المجال نحو خيارات معينة. وبعضها يهتم بالدفاع عن حق اللاجئين في العودة إلى ممتلكاتهم، وأخرى تهتم بدراسة واقع اللاجئين والتطورات التي عاشوها، ورابعة تهتم بتوثيق تجربة اللاجئين والمخيمات.

وتغطي دراسات هذه المنظمات طيفاً واسعاً من المواضيع، التي يمكن تنميطها في الأنماط الخمسة التالية:

١- إصدارات ذات طابع حقوقي

وتأتي هذه الدراسات في سياق النشاطات التوعوية لحقوق اللاجئين، أو تتويجاً لبرامج توعوية في أوساطهم. ومن هذه الإصدارات دراسة النبريصي وأبو العيون (٢٠٠٥) الصادرة عن المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما، وهي دراسة ميدانية لمشروع التوعية بحقوق اللاجئين في مخيم الجلزون. مثل هذه الدراسات يستخدم بشكل مباشر لتعريف اللاجئين بحقوقهم، وحشد الرأي العام الفلسطيني حول الدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم وفق قرارات الشرعية الدولية، وتحديداً قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي تحول إلى رمز لمجموعة من المؤسسات العاملة في هذا المجال.

وتأتي في هذا السياق دراسة سمارة (٢٠٠١) حول الخيارات السياسية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، محللاً أساليب ما أسماه «استدخال الهزيمة»، من خلال «تسويق» مشاريع تسوية تصادر حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم. وكذلك كتاب الحوراني (٢٠٠١) الصادر عن المركز القومي للدراسات والتوثيق، وهو عبارة عن مجموعة مقالات يربط بينها إلقاء الضوء على المخاطر التي تهدد قضية اللاجئين، والتحذير من أطروحات بعض الجهات العربية والفلسطينية التي تنتقص من حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم.

لكن هذا النمط من الإصدارات قليل مقارنة بإصدارات المؤسسة المتخصصة في هذا المجال.

٢- إصدارات تتعلق بخيارات سياسية لحل مشكلة اللاجئين، وخيارات استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية المفترضة

وتأتي في هذا السياق العديد من الدراسات، وتنقسم هذه الدراسات من حيث منهجها إلى:

- إصدارات اعتمدت على معالجة قانونية، أو تحليل لخيارات الحلول المطروحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، أو مداخلات مجردة حول هذا الموضوع. وتشمل دراسات، وأوراق عمل، ونتائج ندوات وورش عمل. ومن هذه الإصدارات دراسة سالم (٢٠٠٥) حول البدائل الفلسطينية المطروحة لحل

قضية اللاجئين الفلسطينيين الصادرة عن بانوراما. ويستعرض فيها سالم الخيارات المطروحة لحل قضية اللاجئين، ويناقش فرص نجاحها، ويرى أن الحل الأكثر قابلية للتطبيق هو عودة اللاجئين في إطار حل الدولة الواحدة.

وتأتي في هذا السياق ندوات عقدتها الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية- باسيا حول الحل النهائي، أو المؤسسة الفلسطينية لتعميق الحوار الدولي والديمقراطية- مفتاح، من خلال متابعتها لقضايا الحل النهائي. وكلتا الندوتين تعرضتا للمسار التفاوضي المتعلق بقضية اللاجئين.

- من جانب آخر، قامت بعض المراكز البحثية بتنفيذ مشاريع بحثية متكاملة لدراسة خيارات استيعاب اللاجئين العائدين إلى مناطق الدولة الفلسطينية المفترضة، أو إسماع صوت اللاجئين فيما يتعلق بالحلول المقترحة لقضيتهم. ويتمثل هذا النمط في برنامجي المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ومركز بانوراما، وفيما يلي عرض لهذين البرنامجين.

أ- تقدير احتياجات استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية

انطلق المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية في تنفيذه لهذا المشروع من ضرورة تخطيط عملية استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين المتوقع عودتها إلى أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة، التي قدرها المركز، بناء على المسوح الميدانية التي ينفذها، بحوالي مليون وربع المليون لاجئ. وتركز الدراسة على فحص "مقومات الإقامة والمعيشة للعائدين"، بالإضافة إلى مقومات استيعاب هؤلاء ودمجهم في المجتمع المحلي.

واعتمد البحث على ثلاثة مسوح ميدانية نفذت في الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن، ولبنان. وكان الهدف من هذه المسوح التعرف على رأي اللاجئين حول أفضلياتهم بالنسبة لخيارات العودة والاستيعاب. بالإضافة على مراجعة نتائج المسوح السابقة التي تضمنت مواضيع ذات علاقة بهذا الموضوع. ومراجعة تجارب شعوب أخرى في مجال استيعاب اللاجئين والهجرة العائدة. وكذلك جرى تقدير لاحتياجات عمليتي الاستيعاب والدمج للاجئين العائدين. وخلص البحث إلى اقتراح آليات توفير مقومات الاستيعاب والدمج. واعتمد المحور الثالث على ندوات وورش عمل شارك فيها مختصون في مختلف المجالات ذات العلاقة (الشنار، ٢٠٠٥).

وصدر عن المشروع البحثي التقرير النهائي من إعداد الشنار (٢٠٠٥)، والمعنون "الخيارات السياساتية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العائدين إليها والباقين فيها". ويرى التقرير أن الإمكانية متوفرة لاستيعاب اللاجئين العائدين إذا ما "قامت الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، وتم إخلاء المستوطنات، ومنحت الدولة الفلسطينية سيطرة كاملة على مواردها، وسياساتها الاقتصادية. وتم تقديم تعويضات "عادلة" للاجئين، ومساعدات كافية للدولة العتيدة للبناء والتنمية المستدامة، وقامت هذه الدولة بإنجاز سياسات مناسبة لتحقيق عملية الاستيعاب، بحيث يكون دور القطاع العام فيها تسهيل الاستيعاب وتحفيزه وتوفير مقومات نجاحه، بينما يلعب القطاع الخاص الدور الرئيسي وفق آليات العرض والطلب" (الشنار، ٢٠٠٥: ٩-١٠١).

وقدمت في إطار المشروع مجموعة من الأوراق الرئيسية التي أعدها مختصون،[٦] وعقدت العديد من ورش العمل،[٧] واستضاف المركز -في إطار هذا المشروع- عدداً من المختصين والأكاديميين الفلسطينيين، الذين قدموا محاضرات في مجال تخصصهم،[٨] بالإضافة إلى استطلاعات الرأي التي نفذت في إطار هذا المشروع.

وبغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع التوجه العام لهذه الدراسة، التي تنتصر إلى خيار معين في مجال حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو الخيار الذي يقبل بإخضاع حقوق اللاجئين للتفاوض خارج قرارات الشرعية الدولية. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة مثقلة بعدد كبير من الافتراضات لضمان نجاح عملية استيعاب واندماج اللاجئين العائدين إلى الدولة الفلسطينية، أو الباقين فيها، وجزء مهم من هذه الافتراضات لا يخضع لسيطرة الفلسطينيين أو إرادتهم.

ودون شك، فإن هذا المشروع يحمل توجهاً مغايراً في مجال الحديث عن فرص استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعتمد هذا التوجه في بناء اقتراحاته استناداً إلى العمل البحثي الميداني من جهة، وإلى الدراسات المعدة سابقاً وذات العلاقة من جهة أخرى.

ب- «حان الوقت لهم أن يتكلموا ولنا أن نصغي»

هذا عنوان المشروع البحثي الذي نفذه مركز بانوراما[٩] في مخيم الجلزون، وهو «مشروع تثقيفي وبحثي، ويهدف إلى تمكين اللاجئين من إسماع صوتهم وإعطاء آراء مطلعة بشأن مستقبلهم، وذلك بأسلوب تشاركي مبتكر» وفقاً لتعريف البرنامج الرسمي (www.panoramacenter.org). ويرى القائمون على المشروع أنه على الرغم من أن قضية اللاجئين هي إحدى أهم القضايا المحورية في حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، فإنه لم يتم استطلاع آراء اللاجئين بشأن مستقبلهم بطريقة منهجية خلال مسار المحادثات الثنائية أو المحادثات متعددة الأطراف".

---

[٦] تشمل هذه الأوراق الإصدارات التالية:

تماري، سليم (٢٠٠٣). **حقوق الملكية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين: التعويض وإعادة الملكية**، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

الحسيني، جلال (٢٠٠٣). **مستقبل الأونروا ومخيمات اللاجئين**، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

حنفي، ساري ٢٠٠٣). **عودة اللاجئين الفلسطينيين: بعض عناصر سوسيولوجيا العودة**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

خمايسي، راسم (٢٠٠٣). **سيناريو المستوطنات المخلاة واستيعابها للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

عبد، سميح وزيدان، خالد (٢٠٠٣). **الخيارات السياساتية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

النقيب، فضل (٢٠٠٣). **قضايا استيعاب العائدين الاقتصادية والاجتماعية**، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

[٧] بلغ عددها ٦ ورش، عالجت استطلاعات رأي اللاجئين حول مستقبل قضيتهم وحلها، والأبعاد السياسية والقانونية والتنظيمية لحل قضية اللاجئين في إطار الدولة الفلسطينية، وقضايا استيعاب اللاجئين، والانعكاسات السياسية والاجتماعية لعودة اللاجئين للدولة الفلسطينية، والأبعاد والانعكاسات الاقتصادية لعودتهم، وتعويضات ملكية اللاجئين.

[٨] شملت هذه المحاضرات المواضيع التالية: الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين، وقدمها عدد من المحاضرين العاملين في هذا المجال، حيث غطى هؤلاء الأبعاد القانونية، والسياسية، والإدارية، والتنظيمية، والانعكاسات السياسية والاجتماعية لعملية العودة هذه.

[٩] يوجد لدى بانوراما برنامج آخر مختص بتوثيق أملاك اللاجئين الفلسطينيين.

ومن جهة أخرى، يرون أن اللاجئين "لا يمتلكون المعلومات الدقيقة حول المسائل المتعلقة بحق العودة ومواقف مختلف الأطراف المعنية، كما أنهم لم ينخرطوا في نقاشات من شأنها أن تمكنهم من تكوين آراء مستنيرة حول الحلول والمواقف المختلفة اتجاه قضيتهم". لذا، فإن المشروع يجمع ما بين التعرف على مواقف اللاجئين من خيارات الحلول المطروحة، وتثقيف اللاجئين الفلسطينيين حول القضايا المتعلقة بحقهم في العودة، "وتمكينهم من تشكيل آراء مطلعة حول حق العودة، ومن ثم توثيق هذه الآراء اتجاه المعلومات المقدمة لهم ورؤيتهم للحل النهائي في تقرير يوضع في تصرف الأطراف المعنية"؛ أي أن الهدف من المشروع نقل صوت اللاجئين إلى طاولة المفاوضات.

وجرى تنفيذ المشروع على مدار عام في مخيم الجلزون، من خلال طاقم من الباحثين والباحثين المساعدين. وتم «خلال المرحلة الأولى للمشروع عقد سلسلة من مجموعات النقاش المركزة مع اللاجئين في مخيم الجلزون، وذلك بهدف تقدير مدى معرفة اللاجئين واحتياجاتهم التثقيفية، إلى جانب رصد آرائهم حول القضايا ذات العلاقة وتوثيقها. أما في المرحلة الثانية، فقد تم عقد سلسلة من الجلسات التثقيفية باستخدام وسائل تعليمية مساندة. كما جرى عقد سلسلة ثانية من مجموعات النقاش المركزة من أجل تقييم آراء اللاجئين حول هذه العملية ونتائجها وآرائهم المطلعة حول المسائل المطروحة. إن هذه المنهجية تمكننا من التثبت من النتائج، ومن كونها تعكس بالفعل الآراء «المطلعة» للاجئين، وهو عامل حاسم يميز هذا المشروع عن أية أبحاث جرت في السابق» (www.panoramacenter.org).

وقد أشرفت على المشروع لجنة توجيهية، كما تشكلت لجنة استشارية ضمت مجموعة من الباحثين،[١٠] وقدم هؤلاء الباحثون أوراقاً بحثية، شكلت المادة الأساسية للكتيب التثقيفي الذي استخدم في المشروع، وقد استخدمت في صياغته لغة عربية مبسطة، وتضمن رسوماً توضيحية.

وتضمن التقرير النهائي الذي أعده النبريصي وأبو العينين (٢٠٠٥) عرضاً لتطورات المشروع، ولأهم النتائج التي أكدت تمسك عينة الدراسة بحقهم في العودة إلى ديارهم، وتمسكهم بالقرار ١٩٤ من جهة، ومن جهة ثانية كشفت الدراسة عن ضعف معرفة المبحوثين بجوانب قضيتهم، وعن ضعف علاقتهم بصانع القرار، أو الأدق ضعف ثقتهم فيه. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات، ومن أهمها مواصلة المشروع في مخيمات أخرى، وبلورة تصور «خلاق» لتطبيق القرار ١٩٤، مع الأخذ بعين الاعتبار تغير الظروف السياسية منذ صدوره. وتعزيز التواصل بين المنظمة واللاجئين، وإيجاد آليات للتنسيق بين المؤسسات العاملة في هذا المجال.

وبصورة عامة، فإن هذا النمط من الدراسات يتبع منهجية مغايرة، وتكتسب نتائجه مصداقية أكبر من الدراسات المبنية على الانطباعات الشخصية، أو على خيارات أيديولوجية مسبقة. لكنها تبقى

---

[١٠] تكونت اللجنة الاستشارية من التالية أسماؤهم:
هاليفي، ايلان. حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والمجتمع الدولي.
نوفل، ممدوح. تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين: ١٩٦٤- ٢٠٠٤.
رباح، جميل. التصورات الفلسطينية اتجاه مسألة اللاجئين الفلسطينيين.
الحسيني، جلال. الانعكاسات السياسية لتفويض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
حنفي، ساري. العوامل التي تُؤثِّرُ على قابلية الحركة والاستيعاب المستقبلي للاجئين الفلسطينيين.
كلاين، مناحيم. وجهات نظر إسرائيلية حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
سالم، وليد. تعويض اللاجئين - الحالة الفلسطينية.
وقام سليم تماري بتحريرها.

محكومة بتصورات معينة لحل قضية اللاجئين، وتسعى في الوقت نفسه إلى تسويق هذه الأفكار. وبانسجام مع وظيفتها العملية (خدمة العملية التفاوضية)، فإنها توفر أرشيفاً مهماً لواقع اللاجئين، وتطلعاتهم وخياراتهم.

٣- إصدارات تعالج واقع اللاجئين وحياة المخيمات

وتشمل هذه الإصدارات دراسات حول واقع المخيمات في منطقة معينة، أو مخيم بعينه، أو حول فئة اجتماعية أو أنشطة معينة في المخيمات. ومن هذه الإصدارات دراسة عقل (١٩٩٢) عن مخيم عين بيت الماء، الصادرة عن باسيا. وعالج الباحث في هذه الدراسة ولادة ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين، وقدم في الجزء الأول من دراسته وصفاً لتوزعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستعرض التطورات على واقعهم. ثم انتقل في القسم الثاني من دراسته لمعالجة واقع مخيم العين كحالة دراسية.

أما الإصدار الآخر لباسيا في هذا المجال فهو لناجح جرار (١٩٩٤) المعنون بـ «**اللاجئون الفلسطينيون: مدخل للمراجعة واستقراء المستقبل**». وناقش الباحث في هذه الدراسة التعريفات النظرية لمفهوم اللاجئ، وولادة ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين، واستعرض في قسم خاص نتائج دراسة ميدانية في مخيمي بلاطة والفارعة، حيث جمع بياناته من ٥٪ من الوحدات السكنية في المخيمين. وعالج فيها التوجهات السياسية لسكان المخيمين، وأثرها على موقفهم من العملية السلمية، كما استعرض أوضاع المخيمين الاقتصادية، واتجاهاتهم سكانهما نحو العيش في المخيم، بالإضافة إلى ارتباطهم ببلداتهم قبل العام ١٩٤٨. وفي القسم الأخير استعرض مشاريع الحلول المقترحة لقضية اللاجئين.

وفي السياق ذاته، أصدر باسيا كتاباً من إعداد حسين شعبان (٢٠٠٢) حول واقع المخيمات الفلسطينية في لبنان. واستعرض الباحث توزع الفلسطينيين في لبنان (بين مخيمات لبنان، والمدن، والمناطق المهمَّشة)، واستعرض السياسة الرسمية اللبنانية اتجاه الفلسطينيين هناك، وقدم كذلك عرضاً للخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين من قبل المنظمات الدولية والمحلية، وأخيراً استعرض انعكاسات الأزمة الاجتماعية التي يعيشونها عليهم. واعتمد الباحث على الوثائق الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية، وبخاصة الأونروا، وكذلك على الوثائق الفلسطينية، بالإضافة إلى عمله الميداني.

ويسجل الكتاب صورة قاتمة لواقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مستعرضاً النظرة الدونية لهم من قبل الحكومة اللبنانية، وانتشار الفقر في صفوفهم، وتدني مستويات المعيشة بصورة عامة. ويترافق ذلك مع اتجاه الأونروا لتقليص خدماتها المقدمة لهم.

أما دراسات بيسان فهي تأتي في إطار مشروع «ركن الجوار»، الذي يقوم على العمل مع الشباب في عدد من مخيمات الضفة الغربية. لذا، فإن إصدارات بيسان تختص بفئة الشباب، حيث أصدر المركز (٢٠٠٤) دراسة حول حياة الشباب في مخيمات شمال الضفة الغربية. ويعتمد هذا الإصدار روايات الشباب أنفسهم لواقعهم وتطلعاتهم، أو كما لخصها الكتاب: «الشباب والشابات في مخيمات شمال الضفة الغربية بكلماتهم».

بينما جاء الإصدار الثاني الذي أعدته بني جونسون (٢٠٠٦) في إطار الحوار مع المستفيدين من مشروع ركن الجوار. واستعرضت الباحثة واقع مخيم الأمعري، وواقع الشباب والأطفال فيه، وأبرزت الدراسة تقييماً سلبياً من قبل الشباب للعديد من الممارسات التي عرّفوها بـ«أعمال غير اجتماعية».

كذلك تعرضت الدراسة لتوجهاتهم نحو العديد من القضايا المتعلقة بمستقبلهم، حيث يميل الشباب إلى التطلع نحو واقع أفضل (أن يصبحوا أغنياء)، وأن يحصلوا على تعليم عالٍ، وأن ينتقلوا للعيش خارج المخيم.

٤- إصدارات حول توثيق تجربة النكبة وتجربة المخيم

وتأتي في هذا المجال دراستا المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، حيث أصدر عادل يحيى (١٩٩٨) دراسة حول التطورات في واقع وتوجهات اللاجئين الفلسطينيين منذ تهجيرهم من ديارهم العام ١٩٤٨. واعتمد في دراسته هذه على التاريخ الشفهي، حيث جرت أرشفة ٢٥٣ مقابلة مع لاجئين فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، موزعين على تجمعات سكانية مختلفة (مخيمات ومدن وقرى). بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع عدد من قادة الرأي العام الإسرائيلي للتعرّف على موقفهم من قضية اللاجئين الفلسطينيين والحلول الممكنة لها. واستعرض الباحث في دراسته أسباب هروب الفلسطينيين من ديارهم العام ١٩٤٨، مقدماً التفسيرات المختلفة، ومركزاً على تفسير اللاجئين أنفسهم. كما وثق في دراسته لمحنة اللجوء، مستعرضاً الوضع الحالي لهم، ومواقف اللاجئين اتجاه الحلول المقترحة لحل قضيتهم، حيث أبرز الباحث تخوفاتهم المبررة من استثنائهم من الحل، وميلهم الجارف نحو التأكيد على حقهم في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم.

أما الدراسة الثانية ليحيى (٢٠٠٦) فهي توثيق للتجربة الشاقة التي عاشها لاجئو مخيم الجلزون، حيث عنون الكتاب بـ **قصة مخيم الجلزون**، وهي أقرب إلى سيرة حياة المخيم. واستعرض الباحث حياة المخيم في الحقب المختلفة: فترة تأسيس المخيم، فترة الحكم الأردني، تحت الاحتلال الإسرائيلي، بعد أوسلو. واعتمد في تسجيل قصة المخيم على التاريخ الشفهي لسكانه. وفي ختام الدراسة يدعو الباحث إلى وضع صوت اللاجئين على طاولة التفاوض حول قضيتهم، وبخاصة أن لاجئي الجلزون لديهم شكوك كبيرة اتجاه جدية المفاوض في الدفاع عن حقهم في العودة، وتحديداً بعد وفاة «أبو عمار» الذي رأى فيه لاجئو المخيم مدافعاً عن حقهم في العودة.

والملاحظ أن الدراسات التي بنيت على عمل ميداني مع اللاجئين توصلت إلى النتيجة نفسها، وهي: تخوفهم من الإجحاف بحقهم في العودة في إطار الحلول السياسية ومفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وميلهم الواضح للتمسك بحقهم في العودة، واستمرار ارتباطهم بقراهم وبلداتهم الأصلية.

٥- إصدارات تعالج العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز (فلسطين)

وهما دراستان لساري حنفي صدرتا عن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ **مواطن**. يناقش حنفي (٢٠٠١) في دراسته الأولى «إشكاليات العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الشتات والمركز (الأراضي الفلسطينية) وجاليات الشتات، وفيما بينها مع المجتمع المستقبِل، وذلك باستخدام أدوات التحليل الشبكي، وعلم الاجتماع الاقتصادي، لتفسير شدة هذه العلاقات أو ضعفها».

وهي دراسة كيفية اعتمدت على بحث ميداني مع النخبة الاقتصادية الفلسطينية، وذلك في كل من الأردن، وسوريا، ومصر، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة، وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وتشيلي، واستراليا، وإسرائيل.

وخلصت الدراسة إلى أن "الهوية الوطنية تتلون تبعاً للتكوينات الهوياتية الأخرى". ويرى أن المفهوم

الشعبي "ما في مثل الوطن" يخالط مفهوم "مطرح ما ترزق الزق". وأظهرت الدراسة تبايناً في قوة العلاقات الشبكية من مكان إلى آخر، وتتأثر هذه الشبكات بالواقع الحياتي للنخبة الاقتصادية الفلسطينية.

أما الدراسة الأخرى لحنفي (١٩٩٧)، فهي محاولة لدراسة القدرات والتوجهات عند رجال الأعمال الفلسطينيين في ثماني دول في الشتات (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، ومصر، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، ولبنان) من خلال مقابلات مع ٢٥٠ شخصاً منهم. فبعد دراسة الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية لرجال الأعمال في بلاد الشتات، يحاول هذا الكتاب الإجابة عن مجموعة تساؤلات تتعلق بطبيعة العلاقات بين الشتات والكيان الفلسطيني، وعن المحاولات التي يقوم فيها رجال الأعمال ليأخذوا دوراً يتجاوز مجرد الاستثمارات في الداخل، ليساهموا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الوطنية وإدارة الحكم الذاتي (http://www.muwatin.org/publications/Arabic/research.htm).

وهذه الدراسات ذات طابع أكاديمي، وهي تختلف في موضوعها، وفي منهجيتها عن الطابع العام للدراسات والإصدارات المحلية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، يستثنى من ذلك بعض أبحاث مركز شمل التي أخذت منحىً مشابهاً في دراستها لشبكة العلاقات العابرة للحدود ما بين تجمعات الفلسطينيين المختلفة، وبين الشتات الفلسطيني والأراضي الفلسطينية.

وتتضمن الدوريات المحلية دراسات ومقالات تتعلق برصد واقع المخيمات، أو واقع اللاجئين وخياراتهم (**السياسة الفلسطينية وقد توقفت عن الصدور، رؤية، آفاق، دورية دراسات المرأة**). كما تتضمن بعض الصفحات الإلكترونية مكتبات إلكترونية بعدد كبير من المقالات والدراسات ذات العلاقة، وبخاصة صفحة مركز بديل، ومركز يافا الثقافي (وبخاصة موقع حسام خضر).

أما بالنسبة للدراسات المحلية حول الهجرة الخارجية (الأشكال الأخرى، غير اللجوء)، أو العائدة فهي نادرة، وباستثناء دراسة أبو شكر (١٩٩٠) حول الهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع غزة وآثارها الاجتماعية، فإنه لا يوجد اهتمام بحثي في هذا الموضوع.[١١] والدراسات المتعلقة بالهجرة العائدة أيضاً محدودة، وتقتصر على معالجة هذا الموضوع في دراسة للمالكي وشلبي (٢٠٠٢) حول خصائص العائدين بعد أوسلو من واقع بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في الأراضي الفلسطينية العام ١٩٩٧. بالإضافة إلى ورشة عمل عقدها مركز شمل حول الهجرة العائدة العام ٢٠٠١.

(١١) يوجد اهتمام بهجرة المسيحيين من الأراضي الفلسطينية، التي نتج عنها تراجع حاد في نسبة المسيحيين في "الأرض المقدسة"، ويتزاوج في دوافع هذا الاهتمام الجانبين الديني المسيحي والوطني. راجع دراسة سابيلا، (ومقالاته على الصفحة الإلكترونية http://www.abouna.org.

خلاصة

تكشف مراجعة إصدارات المؤسسات المحلية (في الضفة الغربية وقطاع غزة) عن اهتمام كبير بقضية اللاجئين الفلسطينيين من زاوية حقوقية، وتحديداً الدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في الحصول على حقوقهم التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية، بما فيها توفير الحماية والرعاية لهم، وضمان حق عودتهم لديارهم. وهذا يجد انعكاسه في عدد المؤسسات التي يتمحور نشاطها حول هذا الهدف، وفي عدد الإصدارات التي تغطي هذا الجانب. وتتميز في هذا المجال إصدارات مركز بديل، وبخاصة في مجالي التأصيل القانوني للحقوق الثابتة للاجئين الفلسطينيين ورصد الحماية المتوفرة لهم وفقاً لمعايير الشرعية الدولية.

ويتمثل الجانب الآخر الذي حظي بتغطية واسعة من قبل المؤسسات البحثية المحلية، في موقع قضية اللاجئين في المفاوضات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهنا نجد حشداً كبيراً من الإصدارات (دراسات قانونية، ورش عمل وندوات، مداخلات، دراسات ميدانية من خلال العمل مع اللاجئين أنفسهم) التي تهتم بهذا الجانب. ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من هذه الدراسات هي مداخلات مبنية على خيارات سياسية مسبقة؛ سواء القبول بمبدأ إخضاع الشرعية الدولية (ممثلة في القرارات الدولية المتعلقة بعودة اللاجئين) للتفاوض، وهي كما تظهر في بعض المشاريع المشتركة ما بين أوساط رسمية فلسطينية وأوساط إسرائيلية، أم التأكيد على حق اللاجئين في ممارسة حقهم في العودة. ويتميز في هذا المجال المشروعان البحثيان لكل من بانوراما والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، حيث قاما بأبحاث ميدانية مع اللاجئين أنفسهم.

واستجابة لتطورات العملية السياسية الجارية، توجهت المؤسسات البحثية المحلية نحو فحص مقومات استيعاب الهجرة العائدة وإدماجها في المجتمع المحلي، والتعرف على الشروط اللازمة للنجاح في هذه المهمة، وتتميز في هذا المجال دراسات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

ومن الواضح أن المحرك لمثل هذه الدراسات هو العملية السياسية الجارية وتداعياتها. بالإضافة إلى الاهتمام التقليدي بدراسة المخيمات ورصد واقعها، وتوثيق تجربة المخيم واللجوء، وتوثيق نكبة ١٩٤٨، وخبرة التهجير.

وبصورة عامة، فإن الدراسات الأكاديمية محدودة قياساً بالكم الكبير من الإصدارات حول قضية اللاجئين. لكنها تتعزز مع الزمن؛ أي تتوجه المؤسسات البحثية إلى القيام بدراسات منهجية للجوانب المختلفة من حياة اللاجئين والمخيمات، وذلك في إطار برامج بحثية متكاملة، وأحياناً في إطار من الشراكة بين مؤسسات عدة.

أما النقص المهم في مجال الدراسات المتعلقة بقضية اللاجئين، فهي تتعلق بمعالجة الاختلاف بين تجمعات الفلسطينيين المختلفة، ورصد خصوصية هذه التجمعات المفردة، وأثرها على فرص تدعيم التواصل فيما بينها، وآثار ذلك الاجتماعية والسياسية، وتحديداً أثرها على قوة الشبكات العابرة للحدود التي توفر التواصل فيما بينها، وتأثيرها على مضمون هويتها الفرعية في إطار الهوية الجمعية الفلسطينية العامة، وعلاقة ذلك بالخيارات السياسية المطروحة لحل القضية الوطنية بشكل عام، أو حل مظهرها الأبرز: قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

النقص المهم الآخر يتمثل في وضع حالة الهجرة الفلسطينية في السياق المعرفي العالمي حول موضوع اللجوء والهجرة، الذي يتطلب إنتاجاً معرفياً مقارناً، يسمح بالكشف عن الخصوصية الفلسطينية في هذا المجال. وعلى الرغم من أن العديد من الإصدارات طرحت نماذج من تجارب شعوب أخرى في معالجة ظاهرة الهجرة، فإنها تبقى قاصرة عن التعرف على خصوصية تهجير الفلسطينيين في إطار ظاهرة التهجير العالمية.

ولتيسير استخدام هذه الدراسات والإصدارات من قبل الباحثين، يفضل قيام جهة أو جهات أكاديمية (مثل وحدة مصادر اللاجئين والهجرة الدولية في معهد أبو لغد) بإعداد ببليوغرافيا بهذه الإصدارات، مرفقة بملخصات مقتضبة، تسمح للباحثين بالوصول السريع لها، والتعرف على مضامينها.

ومن جهة أخرى، فإن جهود المؤسسات المختلفة التي عملت في ميدان التاريخ الشفهي، وتلك التي عملت في مجال التوثيق للمجتمع الفلسطيني، وتوثيق القرى المدمرة، وواقع الشتات الفلسطيني بواسطة الصور والفيديو، قد تركت نتاجاً مهماً يحتاج إلى حفظ، وتيسير استخدامه من قبل الباحثين. لكن مثل هذه المهمة تتطلب تعاون عدد من المؤسسات ذات العلاقة، التي تشمل مراكز أكاديمية ومراكز مهنية مختصة في مجالات توثيق هذه الوثائق وحفظها.

وفي الختام، لا بد من التذكير أن اهتمام المؤسسات البحثية المحلية هو جزء من الاهتمام الفلسطيني بهذا الموضوع، حيث تنشط مؤسسات بحثية فلسطينية خارج فلسطين بهذا الجانب، وبخاصة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. وقد تبلورت تجمعات وتحالفات دولية للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، مثل تحالف حق العودة، والمجموعة ١٩٤، وتقوم هذه التحالفات بجهود بحثية في هذا المجال، كما أنها تساهم في نشر الدراسات والإصدارات ذات العلاقة بوسائط مختلفة.

ملحق

أ. قائمة بإصدارات المؤسسات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

١. أبو شكر، عبد الفتاح (١٩٩٠). **الهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية**، القدس: ملتقى الفكر العربي.

٢. الأزعر، محمد خالد (٢٠٠٤). **الحماية العربية للاجئين الفلسطينيين**، الورقة الثامنة، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٣. أكرم، سوزان وريمبل، تيري (٢٠٠٤). **الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين: مقترح**، الورقة الخامسة، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٤. بارفاثانيني، هاريش (٢٠٠٤). **الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين ودور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فيها**، الورقة التاسعة، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٥. بديل (٢٠٠٣). **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل للعام ٢٠٠٢**، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٦. بديل (٢٠٠٣). **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل للعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥**، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٧. بديل (٢٠٠٣). **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل للعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧**، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٨. بديل (٢٠٠٦). **مهجرون بفعل الجدار: التهجير القسري الناجم عن بناء الجدار والنظام المرتبط به في الضفة الغربية المحتلة**، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٩. بريتيتور، بول (٢٠٠٣). **الحق في السكن واستعادة الملكية في البوسنة والهرسك: دراسة حالة**، ورقة رقم ١، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

١٠. تماري، سليم (١٩٩٥). **الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

١١. تماري، سليم (٢٠٠٣). **حقوق الملكية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين: التعويض وإعادة الملكية**، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

١٢. جرار، ناجح (١٩٩٤). **اللاجئون الفلسطينيون: مدخل للمراجعة واستقراء للمستقبل**. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية- باسيا.

١٣. جرار، ناجح (١٩٩٥). **أين القانون الدولي من اللاجئ واللجوء الفلسطيني؟** نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

١٤. جرار، ناجح (١٩٩٧). **اللاجئ الفلسطيني إلى أين؟** نابلس: جامعة النجاح الوطنية- البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية.

١٥. جرار، ناجح (١٩٩٧). **اللاجئون الفلسطينيون: مدخل للمراجعة واستقراء للمستقبل**، ط٢، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية- باسيا.

١٦. جرار، ناجح (٢٠٠٣). **مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية: الموقف اتجاه العودة والاندماج**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

١٧. جونسون، بني (٢٠٠٦). **نحو آفاق جديدة: السباب والأطفال في مخيم الأمعري للاجئين.** رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

١٨. حجاج، نصري (٢٠٠٠). **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: إلى متى؟**، العدد ١٥، رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني-شمل.

١٩. الحسيني، جلال (٢٠٠٣). مستقبل الأونروا ومخيمات اللاجئين. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

٢٠. الحسيني، جلال (؟؟؟؟). **الانعكاسات السياسية لتفويض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.** رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما.

٢١. الحسيني، جلال، وتماري سليم، وزريق، إيليا (٢٠٠١). **اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وأرقام**، رام الله: دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.

٢٢. حلبي، أسامة (٢٠٠٤). **قوانين الأراضي الإسرائيلية كأداة سياسية-قانونية: الاستيلاء على الأراضي العربية الفلسطينية ومصادرتها وخلق المعوّقات الطبيعية والقانونية لمنع إعادة الممتلكات مستقبلاً.** الورقة السابعة. بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٢٣. حمام، أنور (١٩٩٩). **الأوضاع الاجتماعية والديموغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٢٤. حنفي، ساري (١٩٩٧). **بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني.** رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ مواطن.

٢٥. حنفي، ساري (٢٠٠١). **هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ مواطن.

٢٦. حنفي، ساري (٢٠٠٣). **عودة اللاجئين الفلسطينيين: بعض عناصر سوسيولوجيا العودة**، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

٢٧. حنفي، ساري (؟؟؟؟). **العوامل التي تُؤثّرُ على قابليةِ الحركة والاستيعاب المستقبلي للاجئين الفلسطينيّين**، رام الله: المركز الفلسطيني لتعميمِ الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما.

٢٨. الحوراني، عبد الله (٢٠٠١). **اللاجئون: قضية وموقف**، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق.

٢٩. خمايسي، راسم (٢٠٠٣). **سيناريو المستوطنات المخلاة واستيعابها للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة**، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

٣٠. دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية (٢٠٠٥). **مخيمات اللاجئين والانتخابات المحلية (الضفة الغربية وقطاع غزة)**، رام الله- فلسطين.

٣١. دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية (٢٠٠٤)، ورشة عمل «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان». رام الله- فلسطين.

٣٢. دوبلاسي، جان (٢٠٠٤). **استعادة الأراضي في جنوب أفريقيا: دروس وعبر مستخلصة**، الورقة السادسة، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٣٣. رباح، جميل (؟؟؟؟). **التصورات الفلسطينية اتجاه مسألة اللاجئين الفلسطينيين**، رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما.

٣٤. الريماوي، حسين والبخاري، هناء (٢٠٠٢). **خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية**. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٣٥. الزبن، سمير (٢٠٠٠). **أوضاع اللاجئين في لبنان**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٣٦. زريق، إيليا (١٩٩٩). **اللاجئون ومفاوضات الوضع الدائم**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٣٧. سالم، وليد (٢٠٠٥). **حق العودة: البدائل الفلسطينية**، رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما.

٣٨. سالم، وليد (٢٠٠٦). **دليل اللاجئ الفلسطيني- مشروع اللاجئين «حان الوقت لهم أن يتكلموا ولنا أن نصغي»**، رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما.

٣٩. سالم، وليد. **تعويض اللاجئين - الحالة الفلسطينية**، رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما.

٤٠. سعيد، محمود (١٩٩٩). **لاجئو الداخل**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٤١. سعيد، نادر (٢٠٠٠). **البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة**، رام الله: برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، بالتعاون مع دائرة شؤون اللاجئين ومركز الأردن الجديد.

٤٢. سلامة، بلال (٢٠٠٤). **اللاجئ الفلسطيني: غائب حاضر عن وطنه**، بيت لحم: المركز الفلسطيني للدراسات والتنمية.

٤٣. سلامة، سعيد (٢٠٠٤). **مشاركة اللاجئين المقيمين في المخيمات في الانتخابات المحلية**. رام الله: دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.

٤٤. سلامة، سعيد (٢٠٠٦). **اللاجئون الفلسطينيون وأهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» (UNRWA) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)**، رام الله: دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.

٤٥. سلامة، سعيد (٢٠٠٧). **اللاجئون الفلسطينيون قرارات ومعاهدات واتفاقيات**. رام الله: دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.

٤٦. سلامة، سعيد (٢٠٠٧). **اللاجئون الفلسطينيون: قرارات ومعاهدات واتفاقيات**، رام الله: دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.

٤٧. سمارة، عادل (٢٠٠٠). **اللاجئون الفلسطينيون: بين حق العودة واستدخال الهزيمة**، رام الله: منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية.

٤٨. السهلي، نبيل (١٩٩٦). **الفلسطينيون في سورية: الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي**، رقم ٣. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني-شمل.

٤٩. السهلي، نبيل (٢٠٠٠). **الفلسطينيون في سوريا**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٥٠. السهلي، نبيل (٢٠٠٢). **اللاجئون الفلسطينيون في سورية ولبنان: مؤشرات التطور والنمو (١٩٤٨-٢٠٠٢)**. رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٥١. سيرفناك، كريستينا (١٩٩٤). **تعزيز اللامساواة: التمييز المبني على أساس الجنس في توجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين لوضع اللاجئين الفلسطينيين**، القدس: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

٥٢. شبلاق، عباس (١٩٩٧). **قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بإقامة الفلسطينيين في الدول العربية**، الرقم ٨. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني-شمل.

٥٣. شبلاق، عباس (تحرير) (٢٠٠٥). **الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيّف**، رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٥٤. شبيب، سميح (٢٠٠٤). **اللاجئون ومستقبل عملية السلام**، رام الله: المركز الفلسطيني للاتصال الجماهيري.

٥٥. شعبان، حسين (٢٠٠٢). **المخيمات الفلسطينية في لبنان**، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية- باسيا.

٥٦. شمل (١٩٩٦). **النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام**. رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٥٧. شمل (١٩٩٨). **قضية اللاجئين والمفاوضات**. رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٥٨. صبري، بهجت حسين (١٩٩١). **اللجنة العامة للعناية بشؤون النازحين العرب في فلسطين من خلال ملفات بلدية نابلس وأوراقها**، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر.

٥٩. عبد الغني، عبد الرحمن، شلحت، أنطون، ميعاري، محمد (٢٠٠٠). **العرب في إسرائيل**. رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٦٠. عبد، سميح وزيدان، خالد (٢٠٠٣). **الخيارات السياساتية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

٦١. العذارية، أحمد (١٩٩٧). **قرية الدوايمة**. بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني- جامعة بيرزيت.

٦٢. العذارية، أحمد (٢٠٠١). **احتياجات المعاقين في مخيمات منطقة الوسط**، رام الله: مركز تنمية المجتمع، بانوراما.

٦٣. العذارية، أحمد (٢٠٠١). **المراكز التنموية ودورها التنموي في مخيمات مدينة رام الله**، رام الله: مركز تنمية المجتمع، بانوراما.

٦٤. عقل، محمود (١٩٩٣). **عين بيت الماء مخيم للاجئين الفلسطينيين: دراسة في علم اجتماع المخيمات**، القدس: الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية- باسيا.

٦٥. عمرو، تيسير وآخرون (١٩٩٥). **النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام**، سلسلة ندوات، رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني-شمل.

٦٦. فايسنت، أليخاندرا (٢٠٠٤). **تطبيق العدالة على مرتكبي الجرائم: دور القضاء في عملية صنع السلام والمصالحة**، الورقة رقم ٢، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٦٧. فلشمان، لين (٢٠٠٤). **دور القانون الدولي وحقوق الإنسان في عملية صنع السلام وصياغة الحلول الدائمة لقضايا اللاجئين: دراسة مقارنة**، الورقة رقم ٣، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٦٨. قدسية، لبيب (١٩٩٧). **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، الرقم ٧، رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني-شمل.

٦٩. القلقيلي، عبد الفتاح (٢٠٠٤). **الأرض في ذاكرة الفلسطينيين: اعتماداً على التاريخ الشفوي في مخيم جنين**. رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٧٠. كلاين، مناحيم (؟؟؟؟). **وجهات نظر إسرائيلية حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما.

٧١. كناعنة، شريف (٢٠٠٠). **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟** رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٧٢. كناعنة، شريف (٢٠٠٣). **ما يزالون في إجازة! إجلاء الفلسطينيين من أراضيهم العام ١٩٤٨.** رام الله: مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني- شمل.

٧٣. مصالحة، نور الدين (٢٠٠٣). **إسرائيل وسياسة النفي: الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون،** رام الله: مدار ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

٧٤. المغربي، عبد الرحمن (٢٠٠٣). **الرواية الإسرائيلية لمذبحة الدوايمة،** برنامج البحث العلمي والدراسات العليا، ملف دراسات اللاجئين، جامعة القدس المفتوحة. ندوة في مخيم الجلزون، ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٣.

٧٥. المغربي، عبد الرحمن (؟؟؟؟). **اللاجئون الفلسطينيون والقانون الدولي .. قراءة في الوضع القانوني لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين،** ملف اللاجئين، برنامج البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة.

٧٦. ملكة، يحيى (٢٠٠٥). **نتائج عمل دراسة حول الأوضاع الديموغرافية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة،** غزة: الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين.

٧٧. نابلسي، كرمة (٢٠٠٣). **سيادة شعبية، حقوق جماعية، مشاركة، وصياغة حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين،** ورقة رقم ٤، بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة.

٧٨. النبريص، خالد، وأبو العينين، جولييت (٢٠٠٥). **حان الوقت لهم أن يتكلموا ولنا أن نصغي،** رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما.

٧٩. النقيب، فضل (٢٠٠٣). **قضايا استيعاب العائدين الاقتصادية والاجتماعية،** رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

٨٠. نوفل، ممدوح (؟؟؟؟). **تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين: ١٩٦٤- ٢٠٠٤،** رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما.

٨١. هاليفي، ايلان (؟؟؟؟). **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والمجتمع الدولي،** رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- بانوراما.

٨٢. الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين (٢٠٠٣). **الأيديولوجية الصهيونية في تهجير العرب من فلسطين العام ١٩٤٨ ومفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني،** غزة- فلسطين.

٨٣. الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين (٢٠٠٣). **حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض: دراسة قانونية في المطلب والواقع والشرعية الدولية،** غزة- فلسطين.

٨٤. ياسين، عبد القادر وحنفي، ساري، وسانمارتن، أوليفييه (١٩٩٦). **الفلسطينيون في مصر وشمال سيناء،** رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني-شمل.

٨٥. يحيى، عادل (١٩٩٨). **اللاجئون الفلسطينيون ١٩٤٨-١٩٩٨: تاريخ شفهي،** رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي.

- BADIL (2005). *Closing Protection Gaps: Handbook on Protection of Palestinian Refugees in States Signatories to the 1951 Refugee Convention*. Bethlehem: BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights.

- BADIL (2007). *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2006-2007*. Bethlehem: BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights.

- BADIL (2006). *Returning to Kafr Bir'im*. Bethlehem: BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights.

- BADIL (2006). *Palestinian Refugee Children: International Protection and Durable Solutions, BADIL Information & Discussion Brief* No. 10. Bethlehem: BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights.

- Bisan Center for Research and Development (2004). *"Who We Are?" Youth in the Refugee Camps in the Northern West Bank: The lives of the Young People in Their Own Words*. Ram Allah: Bisan Center for Research and Development.

ب. مقالات ودراسات منشورة في مجلات

١. أبو بكر، توفيق (؟؟؟؟). "الفلسطينيون في الشتات بعد أوسلو وصعود اليمين للسلطة في إسرائيل»، **آفاق**، عدد ١، رام الله: أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.

٢. أبو زهيرة، عيسى (٢٠٠٢). «حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة»، **رؤية**، عدد ١٧، آذار ٢٠٠٢، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٣. أبو شمَّالة، رفيق (٢٠٠٢). «مستقبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) «، **رؤية**، عدد ١٦، شباط ٢٠٠٢، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٤. البابا، جمال. «الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين»، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، عدد ٣-٤، تموز-كانون الأول ٢٠٠١.

٥. باومن، غلين (١٩٩٩). «خيال المنفى، بناء المكان الفلسطيني من خارجه»، **الكرمل**، عدد ٦٠، صيف ١٩٩٩. رام الله- فلسطين.

٦. بدر، أنور (٢٠٠٣). «اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي»، **رؤية**، عدد ٢٣، أيلول ٢٠٠٣، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٧. البردعي، رولا خضر (٢٠٠٣). «الإطار النظري.. مشاريع التوطين»، **رؤية**، عدد ٢٤، تشرين الأول ٢٠٠٣. رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٨. بعباع، خالد (٢٠٠٠). «اللاجئون الفلسطينيون: العودة و/أو التعويض»، **رؤية**، عدد ٢، أيلول ٢٠٠٠، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٩. بن زئيف، أفرات (٢٠٠٣). «النكهة والرائحة في طقوس العودة»، **الكرمل**، عدد ٧٦-٧٧، صيف وخريف ٢٠٠٣، رام الله- فلسطين.

١٠. تماري، سليم (١٩٩٥). **الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

١١. جرار، ناجح (١٩٩٤). **اللاجئون الفلسطينيون: مدخل للمراجعة واستقراء للمستقبل**، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية- باسيا.

١٢. جرار، ناجح (١٩٩٥). **أين القانون الدولي من اللاجئ واللجوء الفلسطيني؟**، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

١٣. جرار، ناجح (١٩٩٧). «اللاجئ الفلسطيني وحقوقه المدنية»، **السياسة الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٧، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

١٤. جرار، ناجح (١٩٩٧). «تقرير إحصائي حول الظروف المعيشية والسياسية في مخيمات الضفة الغربية». **السياسة الفلسطينية**، العدد ١١، صيف ١٩٩٦، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

١٥. الحسن، نافع (٢٠٠٠). «حق العودة مرجعية المفاوض الفلسطيني»، **آفاق**، عدد ٤، رام الله: أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.

١٦. حمام، أنور (٢٠٠٣). «الائتلاف الفلسطيني لحق العودة»، **الحقائق**، ١٠ كانون الأول ٢٠٠٣. (مجلة إلكترونية)

١٧. حمام، أنور (٢٠٠٣). «حقوق اللاجئين، العودة والتعويض»، **الحقائق**، ٥ تموز ٢٠٠٣ (مجلة إلكترونية)

١٨. حمام، أنور (٢٠٠٣). «قراءة في القوى الفاعلة في إطار اللاجئين والمخيمات»، **الحقائق**، ١٥ حزيران ٢٠٠٣ (مجلة إلكترونية).

١٩. حمام، أنور (٢٠٠٣). «قراءة في المراحل المختلفة التي مر بها المخيم»، **الحقائق**، ٥ حزيران ٢٠٠٣ (مجلة إلكترونية).

٢٠. حمام، أنور (٢٠٠٣). «وثيقة جنيف وحركة اللاجئين: المواقف والمحاذير»، **الحقائق**، ٢ كانون الأول ٢٠٠٣ (مجلة إلكترونية).

٢١. خضر، حسن (١٩٩٩). «صور المكان»، **الكرمل**، عدد ٦٠، صيف ١٩٩٩، رام الله- فلسطين.

٢٢. درويش، محمود (١٩٩٩). «المنفى المتدرج»، **الكرمل**، عدد ٦٠، صيف ١٩٩٩، رام الله- فلسطين.

٢٣. رباح، رمزي (٢٠٠٠). «اللاجئون الفلسطينيون في قلب الحركة»، **رؤية**، عدد ٤، كانون الأول ٢٠٠٠، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٢٤. رشيد، حاتم (٢٠٠١). «اللاجئون الفلسطينيون الاحتمالات والآفاق»، **رؤية**، عدد ١٤، تشرين الثاني ٢٠٠١، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٢٥. زريق، رائف (١٩٩٩). «الخروج من المشهد»، **الكرمل**، عدد ٦٠، صيف ١٩٩٩، رام الله- فلسطين.

٢٦. زقوت، ناهض (٢٠٠١)، «اللاجئ في القانون الدولي»، **رؤية**، عدد ٧، آذار ٢٠٠١، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٢٧. زقوت، ناهض (٢٠٠٣). «جدلية الاختلاف بين تعداد اللاجئين الفلسطينيين»، **رؤية**، عدد ٢٦، كانون الأول ٢٠٠٣، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٢٨. سعدي، أحمد (٢٠٠٣). «الذاكرة والهوية»، **الكرمل**، عدد ٧٤-٧٥، شتاء ربيع ٢٠٠٣، رام الله- فلسطين.

٢٩. سلامة، ساجي (٢٠٠٠). «مفاوضات اللاجئين .. التحديات وسبل مواجهتها»، **آفاق**، عدد ٤، رام الله: أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.

٣٠. سمارة عادل (٢٠٠٣). «بين حق العودة، وقانون العودة، ولجوء مجدد باسم العودة»، **كنعان**- النشرة الإلكترونية، ٣٤٥، كانون الأول ٢٠٠٣.

٣١. السهلي، نبيل محمود (٢٠٠٠). «اتجاهات التطور بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية ١٩٤٨-٢٠٠٠»، **آفاق**، عدد ٤، رام الله: أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.

٣٢. سيرفناك، كريستينا (١٩٩٤). **تعزيز اللامساواة: التمييز المبني على أساس الجنس في توجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين لوضع اللاجئين الفلسطينيين**، القدس: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

٣٣. شبيب، سميح. «حق العودة: الحلم، الواقع وصراع الإرادات»، **رؤية**، عدد ١٤، تشرين الثاني ٢٠٠١، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٣٤. الشيخ، سامي. «المنظمة الفلسطينية لحق العودة»، **كنعان**، ٣٤١، ١ كانون الأول ٢٠٠٣.

٣٥. الشيخ، سامي. «نحو لجان وروابط لحق العودة»، **كنعان**، ٣٥١، كانون الأول ٢٠٠٣.

٣٦. الصوراني، غازي. «٥٦ عاماً على قرار التقسيم، الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني»، **رؤية**، عدد ٢٥، تشرين الثاني ٢٠٠٣، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٣٧. عاروري، ماجد (٢٠٠٣). "اللاجئون الفلسطينيون بين القوانين الدولية والمفاوضات السياسية لحل قضيتهم"، **تسامح**، عدد ١، خريف ٢٠٠٣، مركز رام الله لدراسة حقوق الإنسان.

٣٨. عبد الرحمن، أسعد (٢٠٠١). "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان"، **شؤون تنموية**، العدد ٤/٣، شتاء ٢٠٠٠-٢٠٠١، القدس: الملتقى الفكري العربي.

٣٩. عبد الناصر، وليد (١٩٩٧). «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: مفاهيم وأبعاد قانونية». **السياسة الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٧، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

٤٠. عبد الهادي، فيحاء (٢٠٠٥). «مجزرة دير ياسين: شهادات من شهدوا المجزرة». **دورية دراسات المرأة**، عدد ٣، معهد دراسات المرأة- جامعة بيرزيت.

٤١. عبد ربه، صلاح (١٩٩٦). «توجه اللاجئين لعقد مؤتمراتهم المناطقية: ملاحظات وتساؤلات حول الآليات والدوافع»، **كنعان**، العدد ٧٩، آب ١٩٩٦.

٤٢. عربيد، مسعد (٢٠٠٣). «نقد ذاتي في المسؤولية الفلسطينية حيال حق العودة (١)»، كنعان - النشرة الإلكترونية، ٣٢٩، ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

٤٣. عربيد، مسعد (٢٠٠٣). «نقد ذاتي في المسؤولية الفلسطينية حيال حق العودة (٢)»، **كنعان** - النشرة الإلكترونية، ٣٣٠، ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

٤٤. علان، ربيحة (٢٠٠٥). «المرأة القروية وتهجير العام ١٩٤٨». **دورية دراسات المرأة**، عدد ٣، معهد دراسات المرأة- جامعة بيرزيت.

٤٥. عواودة، وديع (٢٠٠٢)، «شهادة من مخيم جنين .. الدم الذاهب إلى الموت»، **رؤية**، عدد ١٩، حزيران ١٩٩٩، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٤٦. كاتس، ثيودور. «الطنطورة تحقيق حول مذبحة منسية»، **الكرمل**، عدد ٦٣، ربيع ٢٠٠٠، رام الله- فلسطين.

٤٧. محمود، أنور (٢٠٠٣). «المخيمات الفلسطينية.. النشأة والتاريخ»، **رؤية**، عدد ٢٥، تشرين الثاني ٢٠٠٣، رام الله: الهيئة العامة للاستعلامات.

٤٨. المشني، عوني (؟؟؟؟). «فلسطينيون في الأردن أم أردنيون من أصل فلسطيني، أزمة الهوية بعد اتفاقيات السلام». **آفاق**، عدد ٥، رام الله: أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.

٤٩. المصري، طاهر (١٩٩٧). «قانون الجنسية الفلسطينية المقترح، وتأثيره على اللاجئين والشتات الفلسطيني"، **السياسة الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٧، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

٥٠. مصرية، نورمار (١٩٩٧). «في سسيولوجيا أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة»، **السياسة الفلسطينية**، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٧، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

٥١. مغامس، حسين والخالدي، فضل ورندة، ناصر (٢٠٠٥). «دور النساء في التكيف بعد النكبة»، **دورية دراسات المرأة**، عدد ٣، معهد دراسات المرأة- جامعة بيرزيت.

٥٢. المغربي، عبد الرحمن (٢٠٠٣). "اللاجئون الفلسطينيون والقانون الدولي"، **تسامح**، عدد ١، خريف ٢٠٠٣. رام الله: مركز رام الله لدراسة حقوق الإنسان.

٥٣. موريس، بيني (٢٠٠٠). «مذبحة قبية .. مولود بلا اسم»، **الكرمل**، عدد ٦٣، ربيع ٢٠٠٠، رام الله- فلسطين.

٥٤. موريس، بيني (٢٠٠١). «ملاحظات حول التأريخ الصهيوني وفكرة الترانسفير ١٩٣٧-١٩٤٤»، **الكرمل**، عدد ٦٧، ربيع ٢٠٠١، رام الله- فلسطين.

٥٥. ناطور، سلمان (٢٠٠١). «لاجئون في وطنهم، حكاية شيخ وقرية»، **الكرمل**، عدد ٦٧، ربيع ٢٠٠١، رام الله- فلسطين.

٥٦. ياسين، منى (١٩٩٩). «قضية اللاجئين الفلسطينيين ومفهوم الأمن القومي العربي»، **آفاق**، العدد ٥، خريف ١٩٩٩، رام الله: أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.

٥٧. ياسين، منى (١٩٩٩). «مفاوضات اللاجئين: التحديات وسبل مجابهتها»، **آفاق**، العدد ٤. صيف ١٩٩٩، رام الله: أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.

ج. رسائل جامعية

١. دبور، أمين (١٩٩٩). **اللاجئون الفلسطينيون والبحث عن الحل الدائم**، جامعة بيرزيت.

٢. درويش، ياسر (٢٠٠٤). **الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام**، جامعة بيرزيت.

٣. عبد ربه، صلاح (٢٠٠٤). **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا: دراسة تاريخية**، جامعة بيرزيت.

٤. عويضة، رياض (١٩٩٨). **اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الدائم لمشكلتهم**، جامعة بيرزيت.

٥. المدور، عبد الرحيم (٢٠٠٠). **التهجير القسري للفلسطينيين العام ١٩٤٨: النوايا، التخطيط، التنفيذ**، جامعة بيرزيت.

٦. عمرو، تيسير (٢٠٠٧). **قرية بيت جبرين في الذاكرة الجماعية**، جامعة بيرزيت.

د. مواقع إلكترونية

اسم الموقع	العنوان	ملاحظات
المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات	http://www.malaf.info	توجد فيه نشرات حول اللاجئين.
الهيئة الفلسطينية للدفاع عن حق العودة	http://www.pcrp.org/esdarat.html	توجد فيه نشرات حول اللاجئين.
جذورنا	http://www.juthouruna.com	مؤسسة دينية مسيحية تتوفر فيها معلومات حول هجرة المسيحيين.
المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان- شاهد	.http://www.pahrw.org	مؤسسة فلسطينية مستقلة معنية بأوضاع اللاجئ الفلسطيني في لبنان.
موقع مؤتمر حق العودة	http://www.rorcongress.com	يوفر مواد تتعلق بحق العودة.
فلسطين في الذاكرة	http://www.palestineremembered.com	يوجد فيه مقابلات شفهية بالصوت والصورة - تاريخ شفوي. وتوثيق خرائطي لفلسطين، وتوثيق القرى المدمرة عبر الفيديو.
مركز بديل	www.badil.org	تتوفر فيه مكتبة إلكترونية تضم إصداراته وإصدارات مؤسسات أخرى.
المجموعة ١٩٤	www.group١٩٤.net	يضم مكتبة إلكترونية مختصة باللاجئين الفلسطينيين
مركز شمل	http://www.shaml.org/	
الأونروا	http://www.un.org/unrwa/refugees/index.html	تقارير الوكالة ونشرات وأبحاث عن اللاجئين الفلسطينيين
مركز الدعوة الفلسطيني- لندن	http://www.prc.org.uk	يحتوي مكتبة إلكترونية حول اللاجئين الفلسطينيين
دائرة شؤون اللاجئين- م.ت.ف	http://www.plord.org/	
مركز يافا الثقافي (وبخاصة موقع حسام خضر)	www.yafacult.org	توجد فيه مجموعة كبيرة من المقالات والدراسات، بعضها غير منشور.

قرية بيت جبرين في الذاكرة الجماعية

ملخص لرسالة ماجستير
إعداد: تيسير محمود عمرو
بإشراف: د. شريف كناعنة

مقدمة

هذه الدراسة هي محاولة للبحث والكتابة في مجال الذاكرة الجماعية للاجئين الفلسطينيين، وقد شكّل اللاجئون الذين هُجروا من قرية بيت جبرين عام ١٩٤٨ ويقيمون الآن في مخيمي الفوار قضاء الخليل وبيت جبرين/العزة في بيت لحم مجتمعاً للبحث، وكان الهدف الأساس من إجراء الدراسة هو الوقوف على مخزون الذاكرة الجماعية عند ثلاثة أجيال من اللاجئين بدءاً بجيل الآباء أو ما يعرف «بجيل النكبة» ومروراً بجيل الأبناء ثم جيل الأحفاد. وللحصول على البيانات الإمبريقية من مصادرها الأولية فقد تم مقابلة ستين لاجئاً ولاجئة موزعين بالتساوي على هذه الأجيال وذلك بعد أن تم إعداد خطة للمقابلة تضمنت مجموعة من المحاور التي ارتبطت بشكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما كانت عليه في القرية قبل النكبة وكذلك بتجربة الاقتلاع والتهجير التي مرّ بها الأهالي بعد أن أُحتلت قريتهم عام ١٩٤٨.

وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية تقول: «بأن عملية انتقال الذاكرة الجماعية من جيل إلى جيل خلال الثمانية والخمسين سنة الماضية قد رافقها إخفاقات، وبالتالي فان مخزون الذاكرة الجماعية قد تراجع بشكل ملحوظ عند الأجيال التي تلت جيل النكبة أو الآباء ليصل إلى حدِّه الأدنى لدى جيل الأحفاد».

وبالإضافة إلى هدف الدراسة الأساسي - سالف الذكر - فقد هدفت الدراسة كذلك إلى قياس أثر بعض المتغيرات المستقلة الأخرى على مخزون الذاكرة الجماعية عند اللاجئين كمستوى التعليم، والنوع الاجتماعي، ومكان السكن، وأية متغيرات أخرى قد تظهر خلال تحليل المقابلات، أيضا فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الأطر والقنوات التي تتم من خلالها عملية انتقال وتوريث الذاكرة الجماعية من جيل إلى جيل وأثر بعض المتغيرات المستقلة على عملية الانتقال والتوريث هذه والقنوات المستخدمة في ذلك.

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة، وبالتحديد منذ بداية التسعينات من القرن الماضي عملية استنهاض وإنعاش للذاكرات الجماعية لدى الشعوب والجماعات الإنسانية المختلفة، خاصة تلك التي رأت في خطاب العولمة الموحد مصدر تهديد لهويتها الثقافية والقومية، وبالتالي فإن هذا الاهتمام بمجال الذاكرة الجماعية قد جاء في سياق مجموعة من التحولات العالمية على مختلف المستويات التي كان أبرزها انهيار المنظومة الاشتراكية وبروز نظام القطب الواحد أو ما يعرف بالنظام العالمي الجديد ومسعاه الدؤوب إلى فرض منظومة جديدة من العلاقات الدولية القائمة في الأساس على فرض الهيمنة والسيطرة الاقتصادية والثقافية على مختلف شعوب العالم

والشعب الفلسطيني هو أحوج ما يكون إلى مثل هذه الدراسات التي تتناول مجال الذاكرة الجماعية وذلك نظرا إلى خصوصية الحالة الفلسطينية الناتجة عن حالة الاستلاب الكولنيالي وما ترتب عليها من محاولات لاغتيال الذاكرة الجماعية الفلسطينية من خلال العديد من السياسات المنظمة والممنهجة والتي كانت النكبة والاقتلاع الجماعي للفلسطينيين من قراهم ومدنهم وتدمير العديد من الشواهد المادية التي تشير إلى العلاقة الطبيعية لهذا الشعب بأرضه إلا تعبيرا واضحا وجليا عن أهداف المشروع الصهيوني في فلسطين الذي عمل على دعم هذه السياسات من خلال اختلاق وتلفيق ذاكرة جماعية لدى اليهود تقوم على أساس نفي الآخر. إذا فهناك مجموعة من التحديات القائمة والتي تستوجب ضرورة إنعاش الذاكرة الجماعية الفلسطينية.

والمكتبة الفلسطينية تحتوي على عدد من الأبحاث والدراسات السابقة إلا أن هذه الأبحاث والدراسات وإذا ما نظرنا إلى حجم الموضوع وأهميته لا تسد الثغرة العلمية في هذا المجال وخاصة أن هذه الدراسات قد أغفلت جوانب مهمة أو أنها لم تعطها الاهتمام الكافي وهي ذات صلة قوية جدا بمجال الذاكرة الجماعية، فغالبية هذه الدراسات كانت عبارة عن دراسات وصفية كما أنها ركزت في الغالب على الجيل الأول أو ما يعرف بجيل النكبة وقلما كان هناك تركيز على الفئات العمرية الأصغر سناً، صحيح أن هذا الجيل (جيل النكبة) هو الذي شهد الأحداث وكان بعضه مؤثراً فيها وبالتالي يمكن أن تكون معرفتة ودرايتة بما حدث أكثر من الأجيال الأخرى ولكن في المقابل فإنه من الأهمية بمكان أن تستمر الرواية وتبقى متماسكة عبر الأجيال وهذا ما لا يمكن معرفته إلا من خلال التعرف على مخزون الأجيال الأخرى من الذاكرة الجماعية وهذا أيضا يستدعي بالضرورة البحث في الآليات والقنوات التي تنتقل من خلالها هذه الذاكرة وتتوارث عبر الأجيال وهو أمر لا شك بأنه أهمل هو الآخر من قبل الدراسات السابقة.

وتعد هذه الدراسة عبارة عن مشروع بحثي يتناول مجال الذاكرة الجماعية لدى لاجئي القرية فيما يتعلق بطبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في القرية قبل نكبتها عام ١٩٤٨ وكذلك فيما يتعلق بتجربة التهجير والاقتلاع كما استوعبها وأحس بها جيل النكبة وتتخيلها وتعرف عنها الأجيال الأخرى من اللاجئين، أيضا سوف تتناول الدراسة أهم الأطر والقنوات التي تنتقل من خلالها الذاكرة الجماعية عبر الأجيال المتعاقبة من اللاجئين.

الإطار النظري للدراسة

تعد الذاكرة الجماعية بأنها حلقة الوصل بين الأمم السابقة واللاحقة من خلال انتقالها وتوارثها عبر الأجيال المتتالية، وهي من أهم الأسس التي اعتمدت عليها الأمم الحديثة في بلورة وصياغة هويتها الثقافية والحضارية، وبالتالي فهي من أهم المكونات الأساسية لثقافة المجتمع، ومن هنا بزغت أهمية هذا الموضوع من قبل السوسيولوجيين والانثروبولوجيين من خلال التركيز على المفهوم وعلى المحددات المرتبطة به مثل: الهوية، والانتماء، والفلكلور، والبنية الاجتماعية، والاقتصادية، والإثنية، باعتبار أن «**استحضار الماضي وإعادة توظيفه في الحاضر عامل مهم وأساسي في تماسك الجماعات والهويات**» (**Gross, 2002:342**).

من هنا فقد عمد الباحثون في هذا الحقل إلى دراسة الذاكرة الجماعية من زوايا مختلفة كان من ضمنها النشاطات المختلفة التي يقوم بها أفراد المجموعة الواحدة، والوثائق والفلكلور والببلوغرافيا، كما ركزت بعض الدراسات على التاريخ الشفوي للمبحوثين (Grodzinky, 2001:1-2).

مفهوم الذاكرة الجماعية

تعود الجذور النظرية للمفهوم في الأساس إلى عالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم الذي ركز على قوة العلاقة والتماسك بين أفراد المجتمع في حديثه عن تقسيم العمل في المجتمعات التقليدية والحديثة وعن الفكر الجمعي لهذه المجتمعات ومن ثم واصل بعض المفكرين من أمثال هوبسباوم (Hobsbawm) ذلك من خلال التركيز على المراكز الاجتماعية والتركيبة الاجتماعية، ولقد أورد هذا المنظر في حديثه عن المفهوم طبوغرافية المناطق المقدسة في فلسطين وتأثيرها على الأوضاع السياسية في المنطقة متوجا فكرته بكتاب عن العلاقة بين الذاكرة الجمعية والذاكرة التاريخية بعدها جاء كارمنهايم بنظريته عن المعرفة وتحدث عن الأجيال وعن دور الناشئة في الحفاظ على الهوية الثقافية (schwartz, 1996:275-281).

ويرى ماهر الشريف بأن مفهوم الذاكرة الشفهية - كما يسميها هو:

«**بأنه خطاب شفهي تتبناه جماعة ما تبعا للموقع الاجتماعي لإنتاجهم، إنه يعكس التغيرات التي طرأت على حياة الجماعة، ويعبر عن الحاجة إلى إعادة تعريف هوية أصيلة ينظر إليها على أنها في خطر**» (**الشريف، ٢٠٠٤: ١٢٨**).

وفي سياق الحديث عن المفهوم أيضا هناك من حاول ربط الذاكرة الجماعية بالايدولوجيا وهذا ما قد أشار إليه عزمي بشارة ، «حيث يمكن أن تقوم (حسب اعتقاده) الذاكرة الجماعية في لحظة تاريخية محددة بدور الايدولوجيا لطائفة أو قومية ما وخاصة عندما يتعرض عقد الجماعة للانفراط "(بشارة ، ١٩٩٧: ٤٦).

الذاكرة الجماعية والتاريخ

تبدو الذاكرة الجماعية كما يصفها المؤرخ الفرنسي جاك لوغوف J.Le.Goff بأنها:

«**أسطورية بشكل أساسي، مشوهة، تخلط الأزمنة ولكنها على كل حال هي حالة المعيش للعلاقة**

التي لا تنتهي بين الماضي والحاضر.ومهما يكن، فإنه من المرغوب فيه أن يقوم الخبر التاريخي الذي ينتجه المؤرخون المحترفون بتصحيح التاريخ التقليدي المغلوط» (لوغوف، كما يظهر عند كوثراني، ٢٠٠٠: ٢٦).

ولوغوف بذلك فإنه يشكك في مصداقية الذاكرة الجماعية كمرصد للمعرفة عن الماضي وفي الوقت نفسه يعطي أهمية اكبر للتاريخ الذي يكتبه المؤرخون المحترفون كما يسميهم هو، وفي المقابل هناك من يعتقد بوجوب عدم إغفال المعرفة التاريخية والاجتماعية التي تتكون من خلال الذاكرة الجماعية وفي هذا السياق يشير محمد دكروب إلى الذاكرة الجماعية بوصفها:

«النمط الحاسم لسيرورة المعرفة، فإنها بهذا المعنى ليست مجرد حالة من الإبداع الخيالي الهادف لتحقيق وتجسيد عناصر التوازن الحضاري المفقود، بل إضافة لذلك فهي تشكل قيمة حقيقية واقعية انطلاقا من وظيفتها المميزة القائمة في المحافظة على العادات والقيم والمعتقدات» (دكروب، ١٩٨٤: ٢٥).

ويبدو أن دكروب يختلف كثيرا عن لوغوف فهو إضافة إلى عدم إنكاره الجانب الخيالي والأسطوري في الذاكرة الجماعية فإنه أعدها مخزنا يختزن الكثير من المعرفة حول المجتمع قد يلجأ إليها المؤرخون والانثروبولوجيون والسوسيولوجيون في لحظة معينة.

ويضيف وجيه كوثراني إلى ذلك بقوله: **«إن الذاكرة غالبا ما تخترق الخطاب التاريخي مهما اتسعت وتحصنت عدة ذاك الخطاب من ناحية المنهج والطرائق» (كوثراني، ٢٠٠٠: ٢٦)**، وفي المقابل يرى لوغوف **«بأن التاريخ يضيء الذاكرة ويساعدها على تصحيح أخطائها» (لوغوف، كما يظهر عند كوثراني، ٢٠٠٠: ٢٦)**، إذا فإننا نقف أمام رأيين مختلفين إلى حد ما فكوثراني يرى بان الذاكرة الجماعية تمتلك من القدرة على التأثير في التاريخ والكيفية التي يتناول فيها التاريخ الماضي وخاصة تلك المحطات التاريخية التي تستهوي الذاكرة الجماعية، أو بمعنى أدق فإنه يمكن لهذه الذاكرة أن تتدخل في صياغة بعض الأحداث التاريخية بالشكل الذي يناسب المضمون الفكري والسياسي والأخلاقي لتلك الذاكرة. فهل أن التاريخ الذي كتبه المستشرقون عن بلاد الشرق وشعوبها كان موضوعيا أم أن مواقفهم المسبقة عن الشرق التي شكلتها ذاكرتهم قد تدخلت في الكيفية التي تناولوا فيها هذا التاريخ؟ وهل ما كتبه المؤرخون الصهاينة عن مجريات الأحداث في فلسطين خلال النصف الأول من القرن الماضي كان موضوعيا؟ أم تمت صياغته بطريقة تتلاءم مع الذاكرة التي اختلقتها الصهيونية لدى اليهود حيال فلسطين وشعبها؟.

يمكن الإجابة عن هذين السؤالين بجملة سهلة مفادها بأنه لا يمكن فصل البحث التاريخي عن مجال الذاكرة الجماعية. وهذا ما أكد عليه الباحث الإسرائيلي أوري رم حيث يقول:

«إن البحث التاريخي - القديم والجديد على حد سواء - ليس في مقدوره أن يكون مقطوع الصلة بالذاكرة الجماعية، وأن نطاقي الوعي التاريخي، وهما «التاريخ» (بمفهوم البحث) و«الذاكرة» (بمفهوم الأسطورة) متشابكان ومجهودهما المتواتر للانفصال محكوم عليه بالسيزيفية» (رم، ١٩٩٧: ٢٢٢).

وفي هذا السياق يرى إدوارد سعيد بأن: **«الاستشراق كان نتاجا لقوى ونشاطات سياسية معينة ، وانه مذهب سياسي مورس إراديا على الشرق ، لأن الشرق كان اضعف من الغرب الذي ساوى بين الشرق وبين ضعفه» (سعيد، ١٩٨١: ٣٧)**،

مكونات الذاكرة الجماعية الفلسطينية

تعد الذاكرة الجماعية بمثابة بناء تتداخل في تكوينه الكثير من العناصر، وتعد اللغة من أهم هذه العناصر المكونة للذاكرة، وعندما نتحدث عن اللغة فان ذلك يعني النص اللغوي المكتوب والمقروء والمحكي، فهذا النص وبغض النظر عن شكله فهو يشتمل على دلالات ورموز ومفردات وصور ومجازات تدخل بشكل أساسي في تكوين الذاكرة، «فاللغة» وكما يصفها الياس خوري (**هي مستودع الذاكرة الجماعية**) (**خوري، ١٩٩٠: ٢١٩**). إذاً فإن عملية بناء الذاكرة وإنعاشها يتطلب في الوقت نفسه عملية إحياء النصوص اللغوية وخاصة ما يتعلق منها بالأدب من شعر وقصة ورواية حيث إنها بمجملها تعكس الواجهة الثقافية للأمة، وهذا ما اعتمدت عليه الدولة القومية الحديثة في مسعاها إلى تأسيس نفسها في المخيال الجمعي للناس، حيث عملت على بعث الحياة في لغاتها، وفي هذا السياق يشير بندكت اندرسون إلى دور المثقفين من معدي القواميس والأدباء في اللغات المحلية في تشكيل قوميات أوروبا في القرن التاسع عشر(اندرسون، ١٩٩٩: ٧٦). فإلى حد كبير يمكن القول إن هناك جدلية قائمة في العلاقة بين اللغة والذاكرة الجماعية، فعملية إنعاش الذاكرة تتضمن إعادة الاهتمام باللغة التي تفترضها الجماعة بأنها لغتها القومية وذلك للمحافظة على موروثها الثقافي وإن إحياء الموروث اللغوي من نصوص دينية وأدبية وتاريخية قد يعزز قوة الذاكرة وإمكانية انتقالها عبر الأجيال، وكلاهما، الذاكرة واللغة، يعدان من أهم العناصر المكونة للهوية القومية لأي جماعة بشرية.

وما تتناقله الأجيال المتعاقبة من خلال الرواية الشفوية، من مأثورات شعبية (شعر شعبي، وحكايات، وأمثال شعبية ...الخ) فإنها تعد هي الأخرى من ابرز مكونات الذاكرة الجماعية، حيث أنها تنطوي على عملية تشكيل صور تاريخية عن أبطال معينين أو أحداث بعينها وهي الأعمال نفسها التي يصفها سيمون روجر بأنها عبارة عن «**فعل مقصود يحاول تشكيل الذاكرة الاجتماعية**» (**روجر، كما يظهر عند الصدة، ١٩٩٨: ٣٦٢**). كذلك فإن الطقوس والمواسم الاحتفالية التي تجرى في المناسبات المختلفة بقصد إحياء ذكرى معينة أو الاحتفال بمناسبة معينة، هي أيضا تدخل في صميم بناء الذاكرة الجماعية، فعلى سبيل المثال تساهم عملية إحياء ذكرى النكبة التي يحرص اللاجئون الفلسطينيون على إحيائها والتذكير بها في كل عام في رفد الذاكرة الجماعية بصور تاريخية عن الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني حينذاك أي في العام ١٩٤٨. فمن خلال هذه الأعمال التذكيرية يمكن للاجئ الفلسطيني الذي لم يعايش الحدث بأن يتخيله، حيث تتكون في ذاكرته مجموعة من الصور والتخيلات لأحداث درامية جعلت منه لاجئا مجردا يعيش في المخيم. وأما أولئك الذين عايشوا تلك الأحداث أو شاركوا في صنعها فقد تساعدهم هذه الأعمال التذكيرية على نفض الغبار عن تلك الصور التي سكنت ذاكرتهم منذ أن تم اقتلاعهم وتهجيرهم.

أبحاث ودراسات في مجال الذاكرة الجماعية

تشير الدراسات إلى انه كلما كانت الجماعة الاثنية منطوية على نفسها وانفتاحها على الثقافات الأخرى محدودا كانت ذاكرتها الجماعية أقوى وهذا ما أشارت إليه دراسة دونالد ميلر ولوران تيورانا التي هدفت إلى قياس درجة تناقل الذاكرة الجماعية من الأجداد إلى الآباء ومن ثم إلى الأبناء لدى الأرمن المشتتين في أقطار مختلفة من العالم بعد ما حدث لهم على يد الأتراك في بداية القرن الماضي حيث يعزو الباحثان قوة الذاكرة الجماعية لدى أبناء الطائفة الارمنية لعدم اختلاطهم كثيرا بالجنسيات الأخرى وعدم تبادل الزيارات مع الآخرين والتواصل مع أبناء الجالية نفسها (D.Miller & L.Touryan ,1991: 30- 37).

وفي ذات السياق تشير دراسة ليزا مالكي عن لاجئي قبائل الهوتو في تنزانيا الفارين من الابادة الجماعية على يد قبائل التوتسي أن هناك اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بالهوية الجماعية بين اللاجئين القاطنين في مخيم مي شامو الضخم الذي أقيم في منطقة معزولة لإيواء اللاجئين وبين اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية وبالتحديد في منطقة كيغوما حيث بينت الدراسة بأن اللاجئين المقيمين في المخيم قد صاغوا مفاهيما بالغة القوة وشديدة النقاء حول هويتهم الجماعية بحيث لا تدع مجالا للفروق الفردية بينما كانت الهويات لدى اللاجئين في المدن شديدة الفردانية بسبب سعيهم للاندماج في المجتمع التنزاني (باومن، ١٩٩٤: ٩).

وأما فيما يتعلق بذاكرة الهلوكوست فهي كانت أوفر حظا من غيرها من الذاكرات المرتبطة بالإبادة الجماعية في العصر الحديث، حيث امتلكت العديد من الوسائل والأساليب – سنذكرها لاحقا في الحديث عن انتقال الذاكرة الجماعية - التي ساعدت على تمركزها في المخيال الجمعي الإسرائيلي وهذا ما أشارت إليه دراسة هاورد شومان (Schuman) بعنوان: «الحفاظ على الماضي: دراسة في الذاكرة الإسرائيلية» وقد شملت الدراسة عينة مكونة من ٢٨٠٠ مبحوث ومبحوثة من المجتمع الإسرائيلي شاملة فئات عمرية مختلفة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن أبرز حدثين يتذكرهما الإسرائيليون ويستحوذان على اهتمامهم هما الهلوكوست وإقامة دولة إسرائيل، وفيما يتعلق بالهلوكوست فقد توصلت الدراسة إلى انه لا توجد فروق تعزى إلى بعض المتغيرات المستقلة كالجنس ومستوى التعليم في درجة المعرفة والتذكر وعملية وصف الحدث، وفسرت الباحثة ذلك الاهتمام بالمحرقة (الهلوكوست) بسبب مركزية المفهوم في المؤسسات التعليمية والمدارس الدينية والنشاطات اللامنهجية للطلبة في هذا المجال كزيارة مراكز الإبادة وإحياء ذكرى الإبادة سنويا (Schuman, 2002:103).

وأما بالنسبة للدراسات الفلسطينية فهناك بلا شك مجموعة من الدراسات القيمة في هذا المجال، لكن وعلى الرغم من الاهتمام الملحوظ لدى الكثير من الشعوب والجماعات الإنسانية بهذا النوع من الدراسات، بقيت المكتبة الفلسطينية تعاني من نقص ملحوظ في هذا المجال حيث اقتصرت الكتابة في هذا الموضوع على المقالات والسير الذاتية والأعمال الوصفية التي تناولت حياة الفلسطينيين قبل اللجوء وفي المخيمات، مع ضرورة عدم إغفال وجود بعض الدراسات الجدية التي حاول معدوها تسجيل الذاكرة الجماعية الفلسطينية من خلال الرواية الشفوية للاجئين الفلسطينيين سواء أكانوا في الوطن أو في الشتات، وتعد دراسة نافذ نزال بعنوان "الخروج الفلسطيني من الجليل في العام ١٩٤٨" الدراسة الرائدة في هذا المجال، حيث حاول من خلال هذه الدراسة التعرف على الأسباب الحقيقية التي دفعت الفلسطينيين في منطقة الجليل إلى مغادرة مدنهم وقراهم وذلك في سياق الرد على الرواية الصهيونية التي ادعت بأن القادة العرب هم الذين أمروا الفلسطينيين بالخروج (Nazzal, 1978:1)، بالتالي فان دراسة نزال حاولت تسجيل الذاكرة المتعلقة بلحظة الخروج من منطقة الجليل والظروف والمتغيرات والقوى التي أدت إلى تهجير السكان العرب عن قراهم.

وفي ذات السياق لابد من الإشارة إلى سلسلة الكتيبات التي صدرت عن مركز أبحاث جامعة بيرزيت في إطار مشروع "توثيق القرى الفلسطينية المدمرة " بإشراف الدكتور شريف كناعنة التي شملت (٢٤) أربعاً وعشرين قرية فلسطينية مدمرة، وتعد محتويات هذه الكتيبات – كما وصفها معدوها – بأنها عبارة عن «مواد أولية قدمها رواة من أهالي هذه القرى وتم تدوينها وتبويبها وربطها ببعضها بطريقة تحفظ للأجيال القادمة صورة حية ومباشرة عن أسلوب الحياة في القرى الفلسطينية في النصف الأول من القرن العشرين» (كناعنة والكعبي، ١٩٩١ :٦). وبعد الإطلاع على عدد من هذه الكتيبات

يتضح بان الهدف الأساسي منها كان عبارة عن عملية تأريخ شفوي للقرى المدمرة، وفي هذا السياق يشير كناعنة ومحاميد: «انه بعد سنوات قليلة سيكون السكان الذين هجروا من تلك القرى وهم في سن النضوج، سيكونون قلة يصعب العثور عليهم، ومع ذلك الجيل ستضيع المعلومات عن تلك القرى وستصبح مجرد أسماء على الخرائط القديمة» (كناعنة ومحاميد، ١٩٨٧ :٣).

وقد ساهم انتشار هذه السلسلة من الدراسات «القرى الفلسطينية المدمرة» في زيادة الاهتمام بفكرة الاعتماد على الرواية الشفوية لدى عدد من الباحثين والمهتمين الفلسطينيين في توثيق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في فلسطين خلال النصف الأول من القرن الماضي، إضافة إلى توثيق الأحداث العسكرية التي واكبت النكبة وأدت إلى اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم. أيضا هناك مساهمات جادة في هذا المجال قدمتها روزماري صايغ من خلال دراساتها عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وخاصة تلك الدراسة التي أجرتها على عينات من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان عام ١٩٨٠ بعنوان: «الفلاحون الفلسطينيون:من الاقتلاع إلى الثورة» وتلك الدراسة التي تناولت فيها النساء الفلسطينيات في بعض المخيمات الفلسطينية في لبنان وهي بعنوان:«نساء المخيمات الفلسطينية:رواة للتاريخ».وتتوصل الصايغ في نهاية الدراسة إلى نتيجة مفادها:

«انه يمكن اعتبار كتابة تاريخ القرية، والمدينة والمخيم في السنوات الأخيرة كمحاولة لاستعادة هذه الأمكنة التي اختفت فعلياً بسبب الهدم أو النسيان ولو استعادة نصية. وهذه المحاولة تخلق مكاناً لتجارب اللجوء التي كان من الممكن أن تمحى كلياً مع التركيز على أهمية دور النساء في رواية التاريخ بصفتهن عنصراً غنياً في التاريخ الوطني وحذفه سيترك تاريخنا ناقصاً وعاجزاً عن شرح إمكانيات استمرار نضال الشعب الفلسطيني بالرغم من كل شيء» (صايغ، ١٩٩٨ :٥٨).

ولا ننسى أيضا بعض الكتب والدراسات التي صدرت عن بعض أبناء القرى المدمرة أنفسهم كأن يكتب الباحث عن قريته كما فعل مثلا يعقوب أبوغوش عندما كتب عن قريته «عمواس» مع أن دراسته جاءت ضمن سلسلة الدراسات عن القرى المدمرة التي صدرت عن مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني في جامعة بيرزيت، كذلك ما كتبه محمد أبو فضة عن قريته «عجور»، وآخرون غيرهم لا مجال لحصرهم هنا.

وأخيرا فلا يمكن التقليل من أهمية تلك الدراسات التي جاءت في إطار سلسلة التاريخ الشفوي التي يقوم عليها مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، تلك التي صدر عنها حديثا دراسة عبد الفتاح القلقيلي بعنوان «الأرض في ذاكرة الفلسطينيين:اعتماداً على التاريخ الشفوي في مخيم جنين»، التي حاول فيها تسجيل الذاكرة الشعبية عن الأرض الفلسطينية كمفهوم مركب حيث اعتمد في ذلك على ذاكرة الرواة الذين تمت مقابلتهم في إطار «برنامج التأريخ الشفوي – مشروع مخيم جنين» وكان ذلك في الفصل الخامس والأخير من دراسته، أما الفصول الأخرى فكانت عبارة عن مراجعة لبعض الدراسات والأدبيات التي تحدثت عن مفهوم الأرض عند الفلسطينيين وكذلك عند اليهود والصراع بين الطرفين على الأرض، ومن ثم تناول الواقع الفلسطيني الناجم عن اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم والحلول المطروحة لمشكلة اللاجئين (القلقيلي،٢٠٠٤ :١٧-١٨). وأخيرا، تجدر الإشارة إلى الدراسات التي قام بها د.عادل يحيى التي اعتمدت هي الأخرى على الرواية الشفوية للاجئين الفلسطينيين.

ولكن هذه الدراسات – الدراسات الفلسطينية - بمجملها قد اعتمدت في الأساس إما على ذاكرة الكاتب أو الباحث نفسه في بعض الحالات أو على جيل النكبة كمصدر أساسي للذاكرة التي تم توثيقها حول القرية والأحداث التي مرت بها وأهلها الذين شردوا منها.

انتقال الذاكرة الجماعية وتوارثها عبر الأجيال

إن ما جرى من عمليات تدمير شامل ومنظم للقرى الفلسطينية بما كانت تشتمل عليه من شواهد مادية وآثار كانت تشير بوضوح إلى أسبقية الشعب الفلسطيني على هذه الأرض وحقه الطبيعي فيها، كذلك استهداف العديد من المؤسسات الفلسطينية التي تعنى بالوثائق والمحفوظات كتدمير مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت عام ١٩٨٢، ويضاف إلى ذلك محاولة استهداف بنية العقل الفلسطيني من خلال محاولات التدخل المستمرة في المناهج التدريسية والمطالبة بتغييرها. إنما يشير كل ذلك إلى استهداف الذاكرة الجماعية الفلسطينية من خلال تدمير ما يمكن تدميره من أوعية وحافظات لهذه الذاكرة، بالتالي فقد أصبح هناك ضرورة ملحة لمأسسة عملية انتقال الذاكرة الجماعية وتوريثها للأجيال القادمة من خلال مؤسسات متخصصة في حفظ الذاكرة الجماعية ونقلها، لان الارتهان إلى الوسائل والأساليب التقليدية المتبعة حتى الآن في نقل الذاكرة لا يمكنها مواجهة التحديات القائمة التي تستهدف هذه الذاكرة. وأما من الناحية النظرية وبشكل عام يمكن القول بأن من أهم المصادر والقنوات والأطر التي قد أشار إليها بعض الكتاب والباحثين والتي يتم من خلالها عملية تناقل الذاكرة الجماعية بين الأجيال المتلاحقة للجماعات الإنسانية المختلفة كانت على النحو التالي:

أولا: التنشئة السياسية، وتتم عملية التنشئة السياسية من خلال عدد من الأطر والمؤسسات، كالأسرة، والمدرسة، والمؤسسة العسكرية، والأحزاب السياسية، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ثانيا: الفلكلور كأسلوب لحفظ الذاكرة الجماعية وكحلقة وصل بين الأجيال: يعرف المختصون في التراث والفلكلور الشعبي الفلكلور بأنه الإنتاج العفوي المعبر عن شعور وعواطف وحاجات وضمير أبناء الشعب بشكل عام، وهو ينتقل من جيل إلى جيل، ويعد كذلك من أهم العناصر المكونة للهوية الجماعية للجماعات البشرية.

ثالثا: العلاقة الجدلية بين الهوية الجماعية والذاكرة الجماعية: يرى الباحثون أن من أبرز العوامل التي تعزز الهوية الجماعية هي الذاكرة الجماعية، حيث إنها تجعل الأفراد يعيشون تجاربهم بطرق متشابهة، ويعطون المعاني نفسها لهذه التجارب، وخصوصا إذا كانت هذه الجماعة مهددة بالإقصاء وهذا ما يحصل عادة في مجتمعات الشتات ومع الأقليات الاثنية.

رابعا: التاريخ الشفوي كأحد الركائز الأساسية لتناقل الذاكرة الجماعية وتوارثها: والتاريخ الشفوي قد يعكس إلى حد كبير صورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع في مرحلة تاريخية معينة ويمكن أيضا أن يسد بعض الثغرات التي لم يلتفت إليها التاريخ المؤرشف والمكتوب أو أنه تركها عن قصد، وهو ما اعتمد عليه عدد من الباحثين الفلسطينيين المهتمين في دراسة قضية اللاجئين.

خامسا: كما سبق وأشرنا فإن هناك مجموعة من الطرق الأخرى التي تم توظيفها في مجال تناقل الذاكرة الجماعية والمتمثلة في: إصدار الكتب والمقالات والدراسات والاراشيف والمواقع الالكترونية والصور الفوتوغرافية وإنتاج الأفلام وعمل النصب التذكارية التي تعنى بالذاكرة الجماعية للجماعات البشرية المختلفة.

استراتيجية الدراسة

مما لا شك فيه، بأن مجال الذاكرة الجماعية للاجئين الفلسطينيين يحتاج إلى الكثير من الدراسات النظرية المنظمة التي تستند على منهج البحث العلمي حتى يتسنى الخروج بنتائج وبيانات تضيف إلى المعرفة العلمية في هذا المضمار وتساعد في تأسيس فضاء عام للذاكرة الجماعية الفلسطينية، وبما أن البيانات والمعلومات التي سوف يجري جمعها من المبحوثين ترتبط إلى حد كبير بمشاعرهم وأحاسيسهم وتختص بتجربة تم اختزالها في الذاكرة من قبل كل لاجئ كما أحس بها أو سمع عنها من الآخرين، وليس بالضرورة أن تتشابه الأحاسيس سواء فيما يتعلق بنوعها أو بدرجة شدتها وتأثيرها على من مروا التجربة بنفسها، بالتالي فإن هذا النوع من البيانات لا يمكن تكميمها أو التعامل معها من خلال أسئلة وعبارات مقفلة داخل استبانة، من هنا فإن المنهج الكيفي الذي يراعي هذه الاعتبارات ومن خلال تقنية المقابلة المعمقة مع المبحوث، كذلك الملاحظة بالمشاركة يمكن إلى حد كبير الحصول على بيانات ومعرفة علمية أدق وتنطوي على مصداقية أكثر من أي منهج بحثي آخر فيما يتعلق بهذا النوع من البيانات. وفي هذا الفصل سوف يجري توضيح أهم القضايا المنهجية المتعلقة بالدراسة.

أهمية الدراسة

لقد أكد الكثير من المشتغلين في العلوم الاجتماعية وبالتحديد ممن كتبوا عن الذاكرة الجماعية والهوية على أهمية ما تختزنه مخيلة الجماعة من رموز ودلالات وتمثلات ومعرفة عن الماضي في المحافظة على وحدة الجماعة وتماسكها، وإعادة إنتاج الانتماء إليها، وفي هذا السياق يقول كاستورياديس: «**إن ما يبقي المجتمع متماسكا هو تماسك عالم دلالاته**» (**كاستورياديس**، ٢٠٠٣:٥٠٤)، وبالإضافة إلى الجانب الرمزي والأسطوري للذاكرة الجماعية وأهميته في تعزيز الهوية والانتماء لدى الجماعة، فهناك أيضا جانب معرفي وهو ما أشير إليه في الإطار النظري عندما جرى الحديث عن علاقة الذاكرة الجماعية بالتاريخ، وكذلك في باب الحديث عن مكونات الذاكرة الجماعية، وكنا قد أوردنا في حينه مجموعة من الآراء لبعض المفكرين والباحثين في هذا الاتجاه التي تدعم هذا التوجه.

لذا فانه أصبح من الأهمية بمكان القيام بدراسات منظمة تبحث في مجال الذاكرة الجماعية لدى اللاجئين الفلسطينيين بمختلف فئاتهم العمرية، وأن لا تقتصر على تلك الفئة التي عاشت حدث النكبة حتى يتسنى لنا التعرف على آليات انتقال الذاكرة الجماعية وقنواتها عبر الأجيال، ومستوى النجاح الذي تحقق في توريث الذاكرة للأجيال من خلال الأطر والقنوات الدارجة بين اللاجئين وكذلك الوقوف على حجم التآكل الذي لحق بمخزون هذه الذاكرة ، ولا يمكننا الوصول إلى حقيقة ما آلت إليه عملية النقل الجارية ورصيد الأجيال من الذاكرة الجماعية إلا من خلال الدراسات المنظمة.

فالمعرفة التي أمكن الحصول عليها من خلال ما تفيض به أوعية الذاكرة الجماعية وخاصة الرواية الشفوية التي تعكس إلى حد كبير معرفة المجتمع لذاته ولتاريخه، وكذلك عمليات التغيير التي مر بها والتحولات والتطورات التي جرت عليه، وفي الوقت نفسه فهي تمثل جزءا لا يتجزأ من العملية الإبداعية لإعادة إنتاج الذات وإعادة بنائها وعاملا مكونا للفضاء العام للذاكرة الجماعية والهوية (جيوسي، حنفي، ٢٠٠٤ :٨).

وفي هذا السياق يشير صالح عبد الجواد في تقديمه لكتاب صفحات من الذاكرة الفلسطينية:

«إن جميع التذكرات الشفوية وتوثيقها عمل هام للغاية فهو يحفظ خبرات وتجارب كانت ستغيب في طي النسيان، ويكتسب هذا العمل أهمية إضافية في المجتمعات التي تقل فيها عملية التدوين والتأريخ كحال مجتمعنا وتترك الأمور اعتمادا على ذاكرة بدأت تفقد الكثير من مواقعها في عصر احتل فيه التلفزيون والفيديو المكان الذي شغلته الذاكرة الشعبية عبر القرون حيث كانت الروايات تتناقل من جيل إلى جيل في المضافات والدواوين والبيوت(عبد الجواد، ١٩٩٥: ٣).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

بعد مرور ثمانية وخمسين عاما على تدمير قرية بيت جبرين وتهجير أهلها منها ورحيل الغالبية العظمى عن الحياة من اللاجئين الذين شهدوا حياة القرية وعاشوها بتفاصيلها وشهدوا المكان وبقيت مشهديته حاضرة في مخيلتهم بعد أن هجروا منه، وشهدوا تلك اللحظة العنيفة التي أسفرت عن اقتلاعهم من القرية لينتهي بهم المطاف في المخيم. فبعد مرور هذه السنوات الطويلة وقرب زوال جيل بأكمله الذي لطالما عدّه الكثيرون في السابق الحاضن الأساسي لمخزون الذاكرة الجماعية حينما استهدفت العديد من الحافظات والشواهد المادية الأخرى لهذه الذاكرة، فإن السؤال الأهم – **وهو ما سنعدّه السؤال الرئيس لهذه الدراسة** – الذي أخذ يبرز في الآونة الأخيرة نظرا لهذه الظروف والمتغيرات التي أحاطت بمستقبل الذاكرة الجماعية ومصيرها هو:

«هل نجح جيل النكبة في نقل وتوريث ما اختزنته ذاكرتهم من معرفة، وقصص، وحكايات، وصور... الخ، تختص بطبيعة الحياة التي عاشوها في القرية قبل التهجير وكذلك بتجربة الاقتلاع والتهجير التي تعرضوا لها عام ١٩٤٨ إلى أبنائهم وأحفادهم، وأن الأبناء والأحفاد بدورهم قد التقطوها ولديهم القنوات والآليات التي تمكنهم من نقلها إلى الأجيال القادمة؟. أم أن هناك إخفاقات قد انتابت عملية الانتقال هذه وأن الزمن وبما سيحمله من تحولات وتغيرات سينال من هذه الذاكرة إذا لم يتم تدارك الأمر؟.

وحتى تتضح أكثر عملية الإجابة على التساؤل الرئيس الذي أسلفنا طرحه، فإن الدراسة تسعى أيضا للإجابة على مجموعة التساؤلات الآتية:

١. ما هو شكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في قرية بيت جبرين قبل النكبة كما تبدو في الذاكرة الجماعية لدى أهلها اللاجئين؟

٢. كيف تبدو تجربة التهجير والاقتلاع من القرية وما رافقها من أحداث عسكرية ومحطات تنقُّل ولجوء في الذاكرة الجماعية لدى أهالي القرية؟

٣. إضافة إلى متغيّر العمر الذي تناوله سؤال الدراسة الرئيس، فهل هناك أثر لبعض المتغيرات الأخرى كالجنس، ومستوى التعليم، ومكان السكن، أو أية متغيرات أخرى قد تظهر خلال عملية التحليل على مخزون الذاكرة الجماعية لدى اللاجئين من حيث الكم والنوع؟

٤. ما هي أهم الأطر والقنوات التي تتم بواسطتها عملية انتقال الذاكرة الجماعية وتوريثها للأجيال المتعاقبة من اللاجئين، وما هو أثر بعض المتغيرات المستقلة كالعمر، والجنس، والمستوى التعليمي، ومكان السكن في تحديد نوع هذه الأطر والقنوات التي يستقي منها اللاجئون ذاكرتهم الجماعية؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها

«أن عملية انتقال الذاكرة الجماعية وتوارثها عبر الأجيال الثلاثة (الآباء، والأبناء، والأحفاد) من لاجئي القرية قد انتابتها بعض الإخفاقات، وأن مخزون الذاكرة الجماعية(قصص، وحكايات، وتمثلات، ودلالات، ومعرفة....الخ) المتعلق بطبيعة الحياة التي كانت سائدة في القرية وبتجربة الاقتلاع والتهجير التي تعرض لها أهالي القرية إبان النكبة عام ١٩٤٨، يتآكل تدريجيا كلما قل عمر اللاجئ ليصبح أقل ما يكون عليه لدى جيل الأحفاد».

أداة البحث

يعتمد الباحث في هذه الدراسة بشكل أساسي على المقابلة المعمقة التي تعد من أفضل التقنيات البحثية التي يمكن استخدامها في جمع البيانات السردية المكثفة، وقد تم إعداد خطة منظمة ومرتبة لهذه المقابلة (ملحق رقم ١) بحيث اشتملت على مجموعة من النقاط والمحاور المتصلة بأهداف الدراسة والبيانات المراد جمعها مع مراعاة وجود مرونة في إمكانية تقديم أو تأخير نقطة معينة إذا اقتضت الحاجة، وبما أننا نقوم بدراسة حالة (لاجئي قرية بيت جبرين) فإنه قد تم الاعتماد كذلك على الملاحظة بالمشاركة، وهي أيضا من الأدوات البحثية الضرورية لهذا النوع من الدراسات.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة يتكون من اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من قرية بيت جبرين ويعيشون الآن في مخيم الفوار في محافظة الخليل ومخيم بيت جبرين/العزة في بيت لحم - وهما التجمعان السكانيان الرئيسان اللذان يعيش فيهما لاجئو القرية- والذين تزيد أعمارهم عن (١٥ عاما) من كلا الجنسين.

وأما عينة الدراسة، فقد تم اختيارها بطريقة قصدية تراعي التوزيع المناسب لهذه العينات على مختلف المتغيرات المستقلة التي اشتملت عليها الدراسة، وتكونت العينة من ستين(٦٠) مبحوثا ومبحوثة موزعين على ثلاثة أجيال أو ثلاث فئات عمرية وذلك على النحو التالي:

الفئة الأولى (الآباء): وهم الذين ولدوا في القرية وعاشوا فيها على الأقل (١٢) عاما، وفي هذه الحالة فإن أعمارهم تقع في الفئة العمرية (٧٠ سنة فأكثر). وعندما ترد كلمة الآباء أو جيل النكبة أو الجيل الأول أو الفئة العمرية الأولى في الدراسة فإنها بمجموعها تعني الفئة العمرية نفسها.

الفئة الثانية (الأبناء): وهم الذين ولد بعضهم في القرية ولكنهم عاشوا فيها أقل من (١٢) عاما، بالتالي لا يمكنهم تذكر حياة القرية ومجريات الأحداث لحظة الاقتلاع بشكل واضح كما هو الحال بالنسبة للفئة العمرية الأولى، وهناك من ولد منهم في المخيم بعد اللجوء، وتقع أعمارهم في الفئة العمرية (من ٤٠ سنة إلى ٦٩ سنة). وبالإضافة إلى كلمة الأبناء فإن الجيل الثاني أو الفئة العمرية الثانية تفيد نفس المعنى.

الفئة الثالثة (الأحفاد): وهم الذين ولدوا جميعا في المخيم، وتقع أعمارهم ما بين (١٥ سنة إلى ٣٩ سنة).ويعرفون في الدراسة إضافة إلى الأحفاد بالجيل الثالث أو الفئة العمرية الثالثة.

نتائــج الدراســة

كما أشير إليه سالفا بأن الدراسة تقع في ستة فصول ، فبالإضافة إلى الفصل الأول (الإطار النظري) والفصل الثاني (المنهجية) فقد تم تخصيص ثلاثة فصول أخرى تم فيها تناول البيانات الامبريقية، بما يتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية في قرية بيت جبرين كما تبدو في الذاكرة الجماعية وهذا ما جرى تناوله في الفصل الثالث، وتجربة الاقتلاع والتهجير في الذاكرة الجماعية وهذا ما اختص به الفصل الرابع، ثم تناول الفصل الخامس البيانات المتعلقة بعملية انتقال الذاكرة الجماعية بين الأجيال المتعاقبة من لاجئي القرية، وفي هذا القسم سوف يتم استعراض مجمل ما تم عمله وما جرى التوصل إليه من نتائج في الفصل الثالث، والرابع، وكذلك الفصل الخامس من الدراسة، وربط هذه النتائج بأسئلة الدراسة أو بمعنى أدق بالأهداف التي قامت من اجلها هذه الدراسة والفرضية الأساسية التي قامت عليها وسيتبع ذلك عرض لأهم الاستنتاجات الأساسية التي توصلت إليها الدراسة.

مناقشة النتائج

هدفت هذه الدراسة في الأساس إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالذاكرة الجماعية لدى أهالي قرية بيت جبرين، وهي الأسئلة التي وردت في الفصل الثاني تحت عنوان «مشكلة الدراسة وتساؤلاتها»، وكان من أبرز هذه التساؤلات الذي عُدّ في حينه المشكلة الأساسية للدراسة أو اللغز الذي كان ينتظر حلا من خلال النتائج التي تم التوصل إليها هو:

«هل نجح الآباء أو جيل النكبة في نقل وتوريث ما اختزنته ذاكرتهم من معرفة، وقصص، وحكايات، وصور...الخ، تختص بطبيعة الحياة التي عاشوها في القرية قبل التهجير وكذلك بتجربة الاقتلاع والتهجير التي تعرضوا لها عام ١٩٤٨ إلى الأبناء والأحفاد، وان الأبناء والأحفاد بدورهم قد التقطوها ولديهم القنوات والآليات التي تمكنهم من نقلها إلى الأجيال القادمة؟.أم أن هناك إخفاقات قد انتابت عملية الانتقال هذه وأن الزمن وبما سيحمله من تحولات وتغيرات سينال من هذه الذاكرة إذا لم يتم تدارك الأمر؟».

أيضا فقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية كإجابة مفترضة لسؤال الدراسة الرئيس وتقول هذه الفرضية أن:

«عملية انتقال الذاكرة الجماعية وتوارثها عبر الأجيال الثلاثة (الآباء، والأبناء، والأحفاد) من لاجئي القرية قد انتابتها بعض الإخفاقات، وأن مخزون الذاكرة الجماعية(قصص، وحكايات، وتمثلات، ودلالات، ومعرفة....الخ) المتعلق بطبيعة الحياة التي كانت سائدة في القرية وبتجربة الاقتلاع والتهجير التي تعرض لها أهالي القرية إبان النكبة عام ١٩٤٨، يتناقص تدريجيا كلما قل عمر اللاجئ ليصبح أقل ما يكون عليه لدى جيل الأحفاد».

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأنه لا يمكن الحديث عن نجاح مطلق أو إخفاق مطلق في هذا الاتجاه ولكن بشكل عام يمكن القول: إن عملية انتقال الذاكرة الجماعية من الجيل الأول (جيل النكبة) إلى أبنائهم وأحفادهم قد حققت نجاحا في بعض جوانبها وفي الوقت نفسه كانت هناك إخفاقات في جوانب أخرى وهي تفوق بكثير الجوانب التي تم تحقيق نجاح فيها، وبالتالي لا يمكن إغفالها أو التقليل من أثرها على رصيد الأجيال من مخزون الذاكرة الجماعية وخصوصا الأبناء والأحفاد وكذلك الأجيال القادمة هذا إذا لم يتم تدارك الأمر من خلال عملية ترميم وصيانة لجدران الذاكرة للحد من أثر الثقوب والتصدعات التي أصيب بها خزان هذه الذاكرة بسبب الإخفاقات التي انتابت عملية انتقالها بين الأجيال.

ومن أكثر الجوانب التي أظهرت نتائج الدراسة بأن عملية انتقال الذاكرة الجماعية قد تخللتها نجاحات لا يمكن التقليل من أهميتها ما ارتبط منها بذاكرة الحياة الاقتصادية بمعنى أن الفوارق التي ظهرت بين الأجيال الثلاثة في هذا الجانب لم تكن جوهرية من حيث الكم والنوع بالمستوى الذي كانت عليه في جوانب أخرى من الذاكرة الجماعية وخصوصا فيما يتعلق بذاكرة الاقتلاع والتهجير، فمن جملة العناوين التي تم تناولها في باب الحديث عن الحياة الاقتصادية لم تظهر هناك أي فروق جوهرية بين الأجيال باستثناء بعض الفروق التي ظهرت عندما تم تناول أراضي القرية وتقسيمها بين العائلات فكان الآباء الأكثر معرفة في هذا الموضوع وتلاهم الأبناء ومن ثم الأحفاد، أيضا ظهرت هناك بعض الفروق بين الأجيال فيما يتصل بالذاكرة المتعلقة بالأعمال التجارية والحرفية التي كانت موجودة في القرية قبل نكبتها، حيث كانت هذه الفروق لصالح الآباء، وما عدا ذلك فإن ما كان يعرفه ويتذكره الآباء لم يختلف كثيرا عمّا عرفه أو تخيله الأبناء والأحفاد عن طبيعة الحياة الاقتصادية التي كانت سائدة في القرية.

أما فيما يتعلق بذاكرة الحياة الاجتماعية فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الفروق والاختلافات بين الأجيال قد تعمقت وتعززت أكثر مما كان عليه الحال في ذاكرة الحياة الاقتصادية. فمن بين تسعة محاور تم تناولها في سياق الحديث عن الحياة الاجتماعية في القرية كما أظهرتها روايات اللاجئين كانت هناك فروق واختلافات جوهرية في سبعة منها بين الأجيال الثلاثة، فباستثناء المحور المتعلق بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة بين حمائل القرية وعائلاتها وكذلك المحور المتعلق بعلاقة القرية مع القرى المجاورة حيث لم تظهر اختلافات جوهرية بين الأجيال في هذين المحورين فإن المحاور السبعة الأخرى أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين اللاجئين وكانت هذه الفروق تتعزز أكثر كلما قل عمر اللاجىء وهي لم تقف عند فواصل عمرية واضحة المعالم وإنما كانت تظهر كذلك في داخل الجيل نفسه وخصوصا لدى جيل الأبناء حيث ظهرت بعض الاختلافات بين الأبناء الذين تزيد أعمارهم عن الستين سنة، والأبناء الذين تقل أعمارهم عن الستين، وكانت هذه الفروق أكثر شدة ووضوحا بين الآباء والأحفاد.

ومن بين المحاور المتصلة بالحياة الاجتماعية كانت الفروق فيها واضحة بين الأجيال الثلاثة لصالح جيل الآباء حيث المحور المتعلق بحمائل القرية وعائلاتها وعليه لوحظ بأن هذا الجيل ومن كلا الجنسين كان لديه معرفة تفصيلية بمختلف حمائل القرية وعائلاتها وفروعها ونسبها ومن ثم تناقصت هذه المعرفة بشكل ملحوظ عند الأبناء وكانت معرفة قليلة ومقتصرة في الغالب على عائلة اللاجىء عند الأحفاد، وكان الأمر مشابها كثيرا في المحاور المتعلقة بذاكرة العرس الجبريني وكذلك الأعياد والمواسم الشعبية والتضامن في حالات الوفاة ومقامات الأولياء الموجودة في القرية.

أما عند الحديث عن الفروق وكذلك التقاطعات التي برزت بين أجيال اللاجئين في رواياتهم المتعلقة بذاكرة الاقتلاع والتهجير (الفصل الرابع)، فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق جوهرية بين الأجيال الثلاثة في هذا الاتجاه وهي فروق طالت الجانبين الكمي والنوعي في هذه الذاكرة، حيث أظهرت غالبية روايات اللاجئين في مختلف محاور هذا الفصل بأن ذاكرة الآباء قد ازدحمت بالكثير من الصور، والمشاهد، والدلالات، والخبرات التي أظهرت الأثر العميق الذي أحدثته تلك التجربة عليهم وعلى مجرى حياتهم بشكل عام، فوصفوا تفاصيل الأحداث التي وقعت في القرية ومحيطها بدقة، وكانوا يراعون بذلك التسلسل الزمني لوقوع تلك الأحداث ويمزجون فيها بين العام والخاص في الوقت نفسه كانوا حريصين على تذكر جميع محطات التوقف التي مروا بها خلال رحلة الخروج القسرية من القرية إلى المخيم بكل تفاصيلها، وغالبا ما كان يمتزج حديثهم عن هذه التجربة

بعاطفة حنين كانت بادية بوضوح على ملامح وجوههم ونبرات أصواتهم وبعض العبارات التي كانوا يرددونها بين الحين والآخر.

وعندما جرى مقارنة ما رواه الآباء عن تلك التجربة بما تحدث به الأبناء عن التجربة نفسها برزت هناك فروق جوهرية بين الجيلين كان أهمها اختفاء الكثير من الأحداث التي مرت بها القرية إبان نكبتها وغياب تفاصيل كثيرة لأحداث أخرى لطالما كان يتذكرها الآباء، وغالبا ما كان يقتصر حديثهم عن محطات التوقف التي مر بها الآباء في رحلتهم من القرية إلى المخيم بذكر أسماء الأماكن التي توقف فيها الآباء فقط دون ذكر أي تفاصيل لها علاقة بالظروف المعيشية لأهالي القرية في تلك المحطات، والأهم من ذلك كله أن أحاديثهم لم تكن ممزوجة بعاطفة الحنين إلى القرية التي تميزت بها أحاديث الآباء، ويستثنى من ذلك عدد قليل من الأبناء ممن تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة ومنهم يتذكرون أيام طفولتهم الأولى في القرية حيث اقتربت رواياتهم كثيرا من روايات الآباء.

ومن ثم تعززت الفروق والاختلافات أكثر بين الأجيال عندما وصل الأمر إلى الأحفاد، حيث لم تتعد معرفتهم عن تجربة اقتلاع وتهجير أجدادهم من القرية سوى بعض المعلومات المقتضبة التي اختلطت ببعض التصورات والتخيلات وكذلك المعرفة العامة بأحداث النكبة، وقلما كان لدى البعض منهم معرفة تفصيلية بحدث ما من الأحداث التي وقعت في القرية إبان التهجير، وهم أغفلوا كذلك غالبية محطات اللجوء المؤقتة لأجدادهم التي سبقت المخيم، كما غابت كليا من عباراتهم وحتى من تعبيرات وجوههم عاطفة الحنين التي حركتها بعض الذكريات لدى الآباء وبعض الأبناء الذين تجاوزت أعمارهم الخامسة والستين، بالتالي فإن عملية انتقال الذاكرة الجماعية المتعلقة بتجربة التهجير من الآباء إلى الأبناء والأحفاد لم تكن موفقة وناجحة كثيرا.

إذا فإن ما أظهرته نتائج الدراسة بما يتعلق بالإجابة على سؤال الدراسة الرئيس يؤكد صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، فكان واضحا بأن مخزون الذاكرة الجماعية لدى الأبناء والأحفاد قد انخفض وتراجع بشكل ملحوظ كما ونوعا عما كان عليه لدى الآباء أو الجيل الأول، وهو ما لوحظ بوضوح في غالبية محاور الذاكرة التي تم التطرق إليها في الفصلين الثالث والرابع، وغالبا ما كان يتدرج هذا التراجع في مخزون الذاكرة لدى الأبناء والأحفاد بحسب عمر اللاجئ، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين العمر وما يَتَحَصَّل عليه اللاجئ من الذاكرة الجماعية وخاصة عند الأبناء، فكان الأبناء الذين تزيد أعمارهم عن الستين سنة أكثر معرفة من الأبناء الآخرين بحيثيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في القرية، وكذلك بتجربة التهجير التي مر بها الأهالي كما أظهرتها ذاكرة الآباء، وتعد روايات الأبناء بشكل عام أقرب إلى روايات الآباء من روايات الأحفاد، كما لوحظ أحيانا بأن الأحفاد الذين تزيد أعمارهم عن الثلاثين سنة كانوا أكثر معرفة من الأحفاد الذين تقل أعمارهم عن ذلك. بالتالي فإن عملية انتقال الذاكرة الجماعية بين أجيال اللاجئين قد انتابتها إخفاقات وهذه الإخفاقات أدت بدورها إلى إحداث ثقوب تسرب من خلالها جانب كبير ومهم من الذاكرة الجماعية، وفي هذا السياق لا يمكن تحميل المسؤولية عن هذا الإخفاق لجهة معينة أو لجيل دون غيره، فالآباء دون شك يتحملون جانبا من المسؤولية، فعملية نقلهم للذاكرة غالبا ما كانت تتم بطريقة عفوية وغير منظمة، والأبناء والأحفاد لم يكونوا جادين في البحث عن الآليات والقنوات المناسبة التي تمكنهم من استقاء ذاكرة الآباء بشكل جيد، كما أن بعضهم كان انتقائيا في ذلك يستقي بعض جوانب الذاكرة التي تستهويه ويترك جوانب أخرى يُنظر إليها من طرفه بأهمية أقل.

وأما بخصوص أسئلة الدراسة الأخرى (الفرعية) فقد توضحت الإجابة على السؤال الأول والثاني في سياق المحاور التي تم التطرق إليها في الفصلين الثالث والرابع، حيث تحدث اللاجئون بمختلف

فئاتهم العمرية عن طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في القرية قبل النكبة كما بدت في الذاكرة الجماعية لأهالي القرية، أيضا فقد وضحت الروايات تجربة تهجير أهالي القرية وما تخللها من محطات وأحداث وخبرات تم اختزالها في الذاكرة، وبشكل عام فقد اختزلت الذاكرة الجماعية لأهالي القرية صورا ومشاهد تبدو فيها بيت جبرين قرية وادعة وهادئة وجميلة بسهولها وتلالها الخضراء ويعم الخير فيها على الأهالي جميعاً ويبدو الناس في هذه الصور متحابين ومتكاتفين وغالبا ما كانت تنطوي روايات اللاجئين في هذا الشأن على مفارقات ومقارنات بين حياة القرية السعيدة وحياة المخيم البائسة، وأما فيما يتعلق بذاكرة الاقتلاع والتهجير فقد أظهرت روايات اللاجئين وخاصة الآباء منهم عمق التجربة وأثرها في نفوس أولئك الذين عاشوها بتفاصيلها وكان ذلك واضحا في روايات الآباء التي عكست أدق التفاصيل المتعلقة بتلك التجربة مع ما رافق ذلك من مظاهر الألم والمرارة التي كانت بادية على وجوههم وهم يروون رحلة عذابهم من القرية إلى المخيم، وهنا تجدر الإشارة إلى قضية مهمة في هذا السياق وهو أن ما تحدثت به غالبية روايات اللاجئين المتعلقة بذاكرة الاقتلاع والتهجير يشير بوضوح إلى أن ما جرى في بيت جبرين عام ١٩٤٨ يندرج في سياق عملية التهجير القسري التي اتبعتها العصابات الصهيونية حيال أهالي غالبية القرى الفلسطينية الأخرى في ذلك الوقت، بالتالي فان هذه الروايات تدحض الدعاية الصهيونية جملة وتفصيلا التي تحدثت عن دور الإعلام العربي والقيادات العربية والفلسطينية في تشجيع الناس على الرحيل من قراهم ومدنهم إما بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي الوقت نفسه فإن مضمون هذه الروايات ينسجم مع دراسات كثيرة لعدد من الباحثين والأكاديميين الفلسطينيين أمثال د. شريف كناعنة ونافز نزال والخالدي والصايغ وغيرهم كما أنه ينسجم إلى حد ما مع تفسيرات بعض الكتاب الإسرائيليين أمثال بني موريس وميرون بنفنيستي(كناعنة، ١٩٩٢:٢٤-٩)، (موريس، ١٩٩٣: ٨١-٧٩)، (بنفنيستي، ٢٠٠١:٣١-٢٧). وأما الأبناء والأحفاد فكانوا أقل معرفة بالتفاصيل كما لم تظهر عليهم مظاهر الألم والحرقة التي ظهرت لدى الآباء. وبالعودة إلى محاور الفصلين الثالث والرابع حينها يمكن التعرف على تفاصيل أدق بما يتعلق بصورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في القرية قبيل النكبة كذلك بما يتعلق بتجربة تهجير أهالي القرية كما عكستها الذاكرة الجماعية لأهالي القرية.

وعن أثر بعض المتغيرات المستقلة الأخرى عدا العمر، كالجنس، ومستوى التعليم، ومكان السكن على مخزون الذاكرة الجماعية عند أجيال اللاجئين وهو ما نص عليه السؤال الثالث للدراسة، فقد أظهرت النتائج بأن هذه المتغيرات لم يكن لها تأثير كبير على مخزون الذاكرة الجماعية لدى اللاجئين كما هو الحال بالنسبة لمتغير العمر، فمثلا لم يتم رصد أي أثر يذكر لمتغير مكان السكن بمعنى وجود فروق بين اللاجئين الذين يسكنون مخيم الفوار واللاجئين الذين يسكنون مخيم بيت جبرين/العزة، وربما يعود ذلك إلى التشابه الكبير في نمط الحياة الاجتماعي والاقتصادي السائد في المخيمات الفلسطينية المنتشرة في الضفة الغربية. أما بالنسبة إلى متغير الجنس فقد لوحظ بأن هناك أثراً ملموساً لهذا المتغير في بعض محاور الذاكرة التي تم التطرق إليها وفي المقابل هناك محاور أخرى لم يلاحظ أي أثر لهذا المتغير حيث تطابقت إلى حد كبير روايات الطرفين، وقد كانت هذه الفروق في مجملها لصالح الذكور بمعنى أن رصيدهم من مخزون الذاكرة كان أعلى من الإناث بشكل عام باستثناء أحد محاور الذاكرة المتعلق بمشهدية الاحتفالات بليالي رمضان والأعياد في القرية حيث كانت النساء من جيل النكبة لديهن صورة اشمل وأدق من الذكور، أما بالنسبة للأجيال الأخرى (الأبناء والأحفاد) فلم تظهر اختلافات ذات قيمة بين الجنسين في هذا المضمار.

ومن أبرز محاور الذاكرة الجماعية التي ظهر فيها تفوق الذكور على الإناث كان المحور المتعلق بحمائل القرية وعائلاتها حيث أظهرت غالبية المقابلات بأن الذكور من الجيلين الأول والثاني كانوا أكثر معرفة من الإناث في هذا المجال، أما بالنسبة للأحفاد فلم تظهر هناك أي فروق تذكر بين الجنسين في المحور المذكور. هذا فيما يتعلق بذاكرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفروق التي ظهرت بين الجنسين في هذا المجال، أما فيما يتعلق بذاكرة الاقتلاع والتهجير فقد تفوق الذكور من جيل الآباء وكذلك من جيل الأبناء الذين تزيد أعمارهم عن الستين سنة على الإناث فيما يختص بدور الجيوش العربية والمتطوعين في الدفاع عن القرية حيث كان الذكور أكثر دراية ومعرفة بتفاصيل ذلك الدور والمواجهات التي دارت بين القوات الصهيونية والعرب في تلك الفترة، أيضا فقد تفوق الذكور من جيل الأبناء وكذلك من جيل الأحفاد على الإناث فيما يتصل بالأحداث العسكرية التي سبقت عملية الترحيل وخاصة عمليات القصف الجوي التي تعرضت لها القرية ولجوء الأهالي إلى المغاور والكهوف الواقعة في أطراف القرية. ويمكن رد تفوق الذكور على الإناث في بعض محاور الذاكرة الجماعية لأسباب لها علاقة بمنظومة العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من مشاركة الإناث في المجالس العامة وبعض المناسبات خارج إطار الأسرة وفي المقابل فإن للذكور الحرية الكاملة في ذلك، وهذا من شأنه أن يوفر مصادر إضافية لاستقاء الذاكرة عند الذكور ويمنعها عن الإناث.

وأما متغير مستوى التعليم فكان أثره محدودا إذا ما قورن بأثر متغير العمر أو الجنس حيث لم يظهر أي فروق بين اللاجئين يمكن إرجاعها إلى متغير التعليم إلا فيما يتعلق بدور المرأة ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية في القرية حيث اعتبر المتعلمون وبالتحديد من يزيد مستوى تعليمهم عن المرحلة الثانوية لدى الجيلين الأول والثاني، أي الأبناء والأحفاد بأن النساء في القرية كن مضطهدات ولا يحصلن على أي حقوق على الرغم من دورهن الأساسي في عملية الإنتاج، أيضا ظهرت بعض الفروق بين من هم حاصلون على تعليم ثانوي فأكثر ومن هم دون ذلك المستوى التعليمي في الذاكرة المتعلقة بمعالم القرية وآثارها والمقامات الدينية فيها وقد انحصرت هذه الفروق بين اللاجئين من الفئة العمرية الثانية (الأبناء) وكانت لصالح الحاصلين على تعليم أعلى. وما عدا ذلك فلم تظهر أي فروق بين اللاجئين يمكن ردها إلى متغير مستوى التعليم.

أيضا وفي سياق الفروق التي ظهرت بين اللاجئين، فقد ظهرت في بعض محاور الذاكرة الجماعية التي تم التطرق إليها بعض الفروق التي كان مردها إلى أحد المتغيرات التي لم تكن بالحسبان حينما تم تحديد المتغيرات التي سوف يجري فحص تأثيرها على مخزون الأجيال من الذاكرة الجماعية، وهذا المتغير هو الانتماء العائلي، وتحددت هذه الفروق والاختلافات بين طرفين، تمثل الطرف الأول بعائلة العزة التي تفوقت على العائلات الأخرى بملكية الأرض وكذلك بالجاه أو بالسلطة وبقسط من التعليم، وأما الطرف الثاني فتمثل بعائلات القرية الأخرى، ومن أبرز هذه الفروق ما ظهر منها في الذاكرة المتصلة بتقسيم أراضي القرية بين عائلاتها وحمائلها حيث انطوت غالبية روايات اللاجئين الذين ينتمون إلى عائلة العزة على شعور بالتميز عن العائلات الأخرى لأنهم كانوا يملكون أكثر الأراضي وأفضلها على الرغم من صغر هذه العائلة من حيث العدد إذا ما قورنت ببعض عائلات القرية الأخرى.

أيضا فقد ظهر بوضوح أثر هذا المتغير (الانتماء العائلي) في الروايات المتصلة بدور المرأة ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية، حيث عبر اللاجئون من عائلة العزة الذين ينتمون إلى جيلي الآباء والأبناء عن تميز نسائهم عن نساء العائلات الأخرى بأنهن كن أكثر رفاهية ولا يعملن في الأرض كما أنهن شكلن أغلبية من بين الإناث اللواتي التحقن بمدرسة القرية، أيضا فقد برز أثر هذا المتغير في الذاكرة المتعلقة بوجهاء القرية ومخاتيرها حيث اعتاد أبناء العائلات الأخرى على ذكر أسماء الوجهاء والمخاتير من العائلات كافة، أما اللاجئون من عائلة العزة فقد كانوا يركزون في الأساس على وجهاء العائلة وقلما يذكرون غيرهم، وفي ذاكرة الاقتلاع والتهجير برز كذلك أثر متغير الانتماء

العائلي وخاصة في المحور المتعلق برحلة العذاب نظرا لاختلاف المحطة الأولى في هذه الرحلة بالنسبة لعائلة العزة حيث كانت مدينة الخليل المحطة الأولى لغالبيتهم بينما كانت القرى القريبة من بيت جبرين خاصة تلك التي بقيت تحت سيطرة الجيش الأردني المحطة الأولى لغالبية أهالي القرية من العائلات الأخرى، كما أظهرت غالبية الروايات بأن الأبناء والأحفاد من عائلة العزة لم تكن لديهم معرفة واضحة بخصوص طريقة خروج آبائهم وأجدادهم من القرية فكان هناك خلط بين من خرجوا بالسيارات وبين من ركبوا الدواب أو مشيا على الأقدام أما الأبناء والأحفاد من العائلات الأخرى فكانوا أكثر تحديدا لطريقة خروج ذويهم من القرية.

وفي الفصل الخامس من الدراسة تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن اعتبارها كإجابة على السؤال الرابع والأخير للدراسة، فبما يتعلق بالشق الأول من السؤال الذي تمحور حول أهم القنوات التي يجري من خلالها عملية انتقال الذاكرة الجماعية وتوريثها من جيل إلى جيل من لاجئي القرية فقد أظهرت النتائج بأن الرواية الشفوية كانت هي القناة الرئيسية التي اعتمد عليها اللاجئون من مختلف الأجيال في نقل الذاكرة وتوريثها وهذا ما أظهرته غالبية المقابلات، حيث انتقلت من خلال الرواية القصص والحكايات والتجارب والأحداث من جيل إلى جيل، أيضا كانت هناك بعض القنوات الأخرى ولكنها بقيت ثانوية بالمقارنة مع الرواية الشفوية وكان من أهمها زيارة القرية على شكل مجموعات تضم الآباء والأبناء والأحفاد والإطلاع عن قرب على معالم القرية وآثارها وبعض البيوت التي لازالت قائمة، وغالبا ما كانوا يلتقطون لهم صورا فوتوغرافية هناك ويحرصون على اقتنائها والاحتفاظ بها في البومات خاصة، كما شكل التراث مصدرا مهما لرفد الأجيال بذاكرة الأجداد من خلال محافظة اللاجئين على بعض مظاهر الحياة التي كانت سائدة في القرية كالزي التقليدي وكذلك الاحتفاظ ببعض الأواني والمطرزات التراثية التي تعود في أصلها إلى القرية، أيضا فقد أظهرت المقابلات بأن عدداً كبيراً من اللاجئين لا زال متمسكاً ببعض الوثائق القديمة وخاصة تلك الوثائق التي تسمى "بالطابو" التي تثبت ملكيته للأرض ويورثوها لبعضهم كباقي الممتلكات الأخرى، وأخيرا فقد تحدث بعض اللاجئين عن متابعتهم لبعض البرامج والمسلسلات التي تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين وتبث عبر بعض محطات التلفزة، أيضا هناك من تحدث عن مطالعته لبعض الكتب التي تعنى بذاكرة الأجداد وبالقرى الفلسطينية المدمرة.

وعن أثر بعض المتغيرات المستقلة كالعمر، ومستوى التعليم، والجنس، وكذلك مكان السكن على نوع القنوات والمصادر التي يستقي من خلالها اللاجئون الذاكرة الجماعية، وهذا ما نص عليه الشق الثاني من سؤال الدراسة الأخير، وفي هذا السياق فقد ظهرت هناك بعض الفروق والاختلافات بين اللاجئين، ومن أهمها تلك الفروق التي كان مردها متغير الجنس حيث لوحظ بأن الإناث كن أكثر اهتماما بمجال التراث كمصدر للذاكرة الجماعية وتمثل ذلك الاهتمام بارتداء الزي التقليدي وحياكته والمحافظة على بعض المقتنيات التراثية القديمة وقص الحكايات الشعبية المستقاة من التراث للصغار، وأكثر ما لوحظت هذه الفروق عند الأبناء والأحفاد ولم تكن واضحة بين الأجداد، وفي المقابل فقد لوحظ بأن الذكور كانوا أكثر اهتماما باقتناء الوثائق وخاصة أوراق الطابو، أما بما يتعلق بأثر متغير العمر فقد أظهرت المقابلات بأن الآباء لم يكن لديهم اهتمام بوسائل الإعلام بخلاف الأجيال الأخرى الذين أبدوا اهتماما بهذه المصادر، أما مطالعة الكتب التي تناولت مجال الذاكرة الجماعية، وخاصة تلك الكتب التي تحدثت عن القرى المدمرة فقد اختص الأحفاد الجامعيون بهذا المصدر دون غيرهم. وأخيرا فقد أظهرت المقابلات بأن الأبناء المتعلمين وتحديدا الحاصلين على تعليم ما بعد المرحلة الثانوية وكذلك غالبية الأحفاد بأن عملية انتقال الذاكرة الجماعية عندهم غالبا ما كانت تتم بطريقة انتقائية وواعية وقلما كانت تتم بطريقة عفوية كما هو الحال بالنسبة لغالبية الآباء والأبناء، بمعنى أنهم كانوا يتلقون وينقلون بعض جوانب الذاكرة التي كانت تستحوذ على اهتمامهم ويتركون جوانب أخرى يعتقدون بأنها ليست مهمة مثل بعض القصص والحكايات التي تتحدث عن تجارب شخصية ويركزون على أهم الأحداث العسكرية التي جرت في قريتهم إبان نكبتها.

استنتاجات أساسية توصلت إليها الدراسة

بعد أن جرى استعراض وتوضيح لما تم عمله في الدراسة والنتائج التي تمخضت عنها وربطها بأسئلة الدراسة والفرضية الأساسية التي انطلقت منها، نورد هنا أهم وأبرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وهي على النحو التالي:

أولا: أظهرت النتائج بأن هناك فروقاً جوهرية كمية ونوعية بين أجيال اللاجئين الثلاثة (جيل النكبة أي الآباء، وجيل الأبناء، وجيل الأحفاد) في غالبية محاور الذاكرة الجماعية التي جرى التركيز عليها في الفصلين الثالث والرابع، أي فيما يتصل بذاكرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذاكرة الاقتلاع والتهجير.

ثانيا: تدرجت الفروق المشار إليها في البند السابق بين الأجيال الثلاثة، فكان اللاجئون من جيل النكبة يتميزون بالرصيد الأعلى من مخزون الذاكرة الجماعية ثم تلاهم اللاجئون من جيل الأبناء، مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك فروقا ظهرت بين اللاجئين من الجيل الثاني (الأبناء) وكانت لصالح من هم أكبر سنا، وأما الأحفاد فكان رصيدهم من الذاكرة هو الأقل من بين الأجيال الثلاثة.وبعبارة أخرى فان النتائج دلت على أن هناك علاقة طردية بين عمر اللاجئ والمخزون الكمي والنوعي الذي يتحصَّل عليه من الذاكرة الجماعية.

ثالثا: بالإضافة إلى أثر متغير العمر، فقد أظهرت النتائج كذلك بأن هناك أثراً جوهرياً لبعض المتغيرات المستقلة الأخرى على مخزون الأجيال من الذاكرة الجماعية، وكان أكثر هذه المتغيرات تأثيرا هو متغير الجنس ثم تلاه متغير التعليم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أثر هذين المتغيرين قد انحصر أكثر بين اللاجئين من الجيلين الثاني والثالث وقلما كان لهما تأثير يذكر بين اللاجئين من الجيل الأول.

رابعا: دلت النتائج بأن متغير مكان السكن لم يكن له تأثير يذكر بين اللاجئين، فتشابهت روايات اللاجئين الذين يقيمون في مخيم الفوار إلى حد كبير مع اللاجئين المقيمين في مخيم بيت جبرين /العزة ولم تظهر بينهم أي فروق تذكر تعزى إلى هذا المتغير. وفي الوقت نفسه فقد برز أثناء إجراء المقابلات متغير الانتماء العائلي كمتغير مستقل آخر كان له الأثر على مخزون الذاكرة في بعض المحاور، وخاصة فيما يتعلق بتقسيم أراضي القرية ومشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وكذلك بما يتعلق برحلة العذاب لأهالي القرية.

خامسا: أظهرت النتائج بأن الرواية الشفوية شكلت المصدر الأساس الذي يستقي منه اللاجئون الذاكرة الجماعية، كما أظهرت النتائج بأن هناك مصادر وقنوات أخرى ولكن اللاجئين لا يعولون عليها كثيرا في استقاء الذاكرة الجماعية ونقلها للأجيال التالية، ومن أهم هذه المصادر والقنوات: زيارة القرية، والاحتفاظ بصور فوتوغرافية للقرية وببعض الوثائق، ومطالعة بعض الكتب، ومتابعة برامج ومسلسلات تلفزيونية لها علاقة بالنكبة، وممارسة بعض العادات والتقاليد التي كانت سائدة في القرية وارتداء غالبية كبار السن الزي الشعبي الذي تميزت به قرية بيت جبرين، وقد برزت بعض الفروق بين اللاجئين في هذا المجال وخاصة عند جيل الأبناء وجيل الأحفاد، وهي تعزى في الأساس إلى متغيري الجنس والتعليم وأما مكان السكن فلم يكن له أي تأثير يذكر بين اللاجئين فيما يتعلق بعملية انتقال الذاكرة الجماعية.

سادساً: لقد أظهرت غالبية المقابلات مع الجيل الأول (الآباء) بأن ذاكرتهم انطوت على قدر كبير من الرومانسية والحنين إلى القرية كما أنها اختزلت الجوانب السلبية في حياتهم التي عاشوها في القرية بشكل عام وعلاقاتهم الاجتماعية بشكل خاص (علاقات الناس بعضهم ببعض وعلاقة الحمائل والعائلات وكذلك علاقة القرية بالقرى المجاورة) وفي المقابل أبرزت هذه الذاكرة الجوانب الايجابية في حياتهم التي عاشوها في القرية وخصوصا بما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين الناس، بخلاف الأجيال الأخرى التي كانت أكثر واقعية في وصف العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في القرية.

مستقبل الذاكرة الجماعية للاجئين الفلسطينيين على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها

تشكل هذه الدراسة إسهاما في الوقوف على ما آلت إليه الذاكرة الجماعية للاجئين الفلسطينيين بعد مضي أكثر من ثمان وخمسين سنة على النكبة (١٩٤٨- ٢٠٠٦) وقرب زوال الجيل الذي شهد ذلك الحدث المفصلي في تاريخ الشعب الفلسطيني بسبب تقدمهم في العمر، وحسب بعض الدراسات فهم لا يتعدون ما نسبته ٣٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين(السهلي، ٢٠٠٥: ١٢)، وهو أيضا ما كان واضحا خلال إجراء المقابلات حيث استغرقت عملية البحث عن كبار السن (الآباء) وقتا طويلا وجهدا مضنياً حتى تم الوصول إلى العدد الذي تم تحديده من هذا الجيل في عينة الدراسة (٢٠ مبحوث ومبحوثة). لذا فإنه أصبح من الأهمية بمكان في هذا الوقت وقبل فوات الأوان البحث عن إجابات علمية تدعمها دراسات منظمة على بعض الأسئلة التي تثار هنا وهناك حول ما ستؤول إليه الذاكرة الجماعية للاجئين الفلسطينيين بعد مضي هذه السنوات الطوال ورحيل غالبية جيل النكبة عن الحياة.

وقد أجابت هذه الدراسة على بعض الأسئلة المتعلقة بالذاكرة الجماعية للاجئين الفلسطينيين، ولكن في مقابل ذلك بقيت هناك أسئلة كثيرة بحاجة هي الأخرى إلى إجابات، كما ساهمت نتائج هذه الدراسة في الكشف عن جوانب أخرى في مجال الذاكرة الجماعية للاجئين وهي أيضا بحاجة إلى البحث والدراسة. فمثلا هناك نسبة لا يستهان بها من اللاجئين الفلسطينيين الذين انتقلوا للعيش في المدن وتركوا المخيمات أو أن لجوءهم منذ البداية كان إلى المدن، فماذا عن الذاكرة الجماعية لديهم؟ ، هل أن وجودهم في المدن كان له أثر على مخزون الذاكرة الجماعية عندهم وكذلك عملية انتقالها وتوارثها عبر الأجيال؟ ولماذا يركز اللاجئون على الشكل التقليدي في عملية انتقال الذاكرة الجماعية من خلال الرواية الشفوية ولا يولون اهتماما بالمصادر الأخرى؟، ما هو مستقبل الذاكرة الجماعية الفلسطينية بشكل عام إذا بقيت عملية انتقالها من جيل إلى جيل عملية فردية ترتكز على اللاجئ نفسه؟ وهل أننا بحاجة إلى مأسسة عملية الانتقال هذه من خلال استحداث الأطر والمؤسسات التي تأخذ على عاتقها القيام بهذا العمل؟ وماذا عن اللاجئين الفلسطينيين في الشتات؟ هل أن بعدهم المادي عن فلسطين قد أحدث ثقوبا في الذاكرة لديهم أم أنهم يمتلكون الآليات التي يستطيعون من خلالها المحافظة على هذه الذاكرة وتوريثها للأجيال التالية؟. وهناك أسئلة كثيرة أخرى لا مجال لحصرها هنا تحتاج إلى إجابات من خلال البحث والدراسة.

والنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة لا تَدْعُ إلى التفاؤل كثيرا، فهي تشير إلى وجود إخفاقات كثيرة في عملية نقل الذاكرة الجماعية وتوريثها، فكما لاحظنا بأنه كلما كان يقل عمر اللاجئ كان رصيده من الذاكرة الجماعية يقل، بالتالي فالمطلوب هو انطلاقة حقيقية لعمل مؤسسي جاد يأخذ على عاتقه إنعاش الذاكرة الجماعية الفلسطينية والبحث عن السبل الكفيلة بانتقال هذه الذاكرة وتوارثها عبر الأجيال حتى تكون هناك رواية فلسطينية متكاملة تتناقلها الأجيال الفلسطينية القادمة وتكون قادرة على مجابهة الرواية الأخرى وشاهداً على الظلم والغبن الذي لحق بالفلسطينيين منذ أن بدأ المشروع الصهيوني تجلياته على أرض فلسطين وحتى يومنا هذا.

قائمة المراجـــع

أولا:المراجع العربية

أبرش، إبراهيم، ١٩٩٨. **علم الاجتماع السياسي.** عمان:دار الشروق.

أبو فضة، محمد، ١٩٨٥. **عجور: ارض الأجداد في اجنادين.** ط٢. عمان:مطبعة البيت العربي.

أبوغوش، يعقوب، ٢٠٠٤. **قرية عمواس.** سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة. رقم ١٥. ط٢. جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني.

اندرسون، بندكت، ١٩٩٩. **الجماعات المتخيلة.** ترجمة: محمد الشرقاوي. دمشق: المجلس الأعلى للثقافة.

بشارة، عزمي، ١٩٩٧. «في الذاكرة والتاريخ». **مجلة الكرمل.** العدد. ٥.

بنفنيستي، ميرون، ٢٠٠١. **المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ ١٩٤٨.** ترجمة: د.سامي مسلم.رام الله: مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

جامعة أكسفورد، ٢٠٠١. **الأطفال والمراهقون في الأسرة الفلسطينية: العيش في ظل تأثيرات النزاعات طويلة الأمد والهجرة القسرية.** لندن: جامعة أكسفورد - مركز دراسات اللاجئين.

حنفي، ساري، ولينا جيوسي، ٢٠٠٤. في تقديمهما لكتاب: **الأرض في ذاكرة الفلسطينيين اعتمادا على التاريخ الشفوي في مخيم جنين** لعبد الفتاح القلقيلي. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني(شمل).

الخالدي، وليد، ١٩٩٧. **كي لا ننسى.** الطبعة الأولى. بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

خوري، الياس، ١٩٩٠. **الذاكرة المفقودة: دراسات نقدية.** بيروت: دار الأدب.

الدباغ، مصطفى مراد، ١٩٩١. **موسوعة بلادنا فلسطين: الجزء** الخامس - القسم الثاني. في ديار الخليل. كفر قرع: دار الهدى.

دكروب، محمد حسين، ١٩٨٤. **الانتروبولوجيا:الذاكرة والمعاش.** بيروت: معهد الإنماء العربي.

رم، أوري، ١٩٩٧. «الذاكرة والهوية: سوسيولوجيا نقاش المؤرخين في إسرائيل». **مجلة الكرمل.** العدد. ٥١.

الزيات، السيد عبد الحليم، ٢٠٠٢. **التنمية السياسية:** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة.

سعد، احمد، ١٩٨٥. **التطور الاقتصادي في فلسطين.** حيفا: دار الاتحاد للطباعة والنشر.

سعدي، أحمد، ٢٠٠٣. «الذاكرة والهوية». **مجلة الكرمل.** العدد. ٧٤ – ٧٥.

سعيد، ادوارد، ١٩٨١ .**الاستشراق... المعرفة - السلطة - الانشاء.** ترجمة: كمال ابو ديب. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية.

سعيد، ادوارد، ٢٠٠٢. التلفيق: «الذاكرة والمكان». **مجلة الكرمل**، العدد، ٧٠ – ٧١.

السيد احمد، سميرة. ١٩٨٦. «الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية». **مجلة العلوم الاجتماعية**. العدد. ٣.

الشريف، ريجينا، ١٩٨٥. الصهيونية غير اليهودية – جذورها في التاريخ الغربي. ترجمة: احمد عبد العزيز.**سلسلة عالم المعرفة** / ٩٦. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

الشريف، ماهر، ٢٠٠٤. «الذاكرة الشفهية الفلسطينية والهوية الوطنية في ضوء تعدد المنافي والساحات».**مجلة صامد الاقتصادي**. المجلد ٢٦. العدد. ١٣٥.

الشوا، سلمى، ٢٠٠٣. **الفلسطينيون في اليونان: وحدة الانتماء مع الشتات**. في عباس شبلاق. الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات التكيف والبقاء. رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية.

شولز، هيليانا، ٢٠٠٣. **الشتات الفلسطيني بين القومية وما وراء القومية**. في عباس شبلاق. الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات التكيف والبقاء. رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية.

صايغ، روز ماري، ١٩٨٠. **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**. ترجمة: خالد عايد. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

الصدة، هدى، ١٩٩٨. «سير النساء والهوية الثقافية: نموذج عائشة». **في زمن النساء والذاكرة البديلة: مجموعة أبحاث**. القاهرة: دار الكتب.

عبد الجواد، صالح. ١٩٩٥. في تقديمه لكتاب: **صفحات من الذاكرة الفلسطينية؛ تذكرات حاتم كمال**. رقم ٦. بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني.

عبد الكريم، ابراهيم، ١٩٩٣. **الاستشراق وابحاث الصراع لدى اسرائيل**.عمان: دار الجيل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية.

عرار، عبد العزيز، ١٩٩٥. **قرية بيت جبرين**. بيرزيت: جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني.

العزة، عبد اللطيف، (بدون سنة نشر). **زمن الاعتكاف:صفحات من تاريخ الأردن وفلسطين: مذكرات عبد اللطيف عبد الرحمن العزة**. مجموعة أوراق غير منشورة.

عطية الله، احمد، ١٩٤٥. **الذاكرة والنسيان**. القاهرة:مكتبة النهضة العربية.

عودة، محمد، ٢٠٠٠. «حالة اللجوء ودورها في تطوير الهوية الفلسطينية». **مجلة آفاق**. مجلد ٣. عدد. ١٠/٩.

غلين، باومن، ١٩٩٤. «خيال المنفى: بناء المكان الفلسطيني من خارجه» – أوراق قدمت في مؤتمر بعنوان: **آفاق المشهد في فلسطين** المنعقد في جامعة بيرزيت.

غنايم، محمد حمزة، ٢٠٠١. في تقديمه لكتاب: **الفلسطينيون صيرورة شعب**، تأليف: باروخ كامرلنغ ويوئيل شموئيل مغدال. ترجمة: محمد حمزة غنايم، رام الله: مؤسسة الأيام.

القلقيلي، عبد الفتاح، ٢٠٠٤. **الأرض في ذاكرة الفلسطينيين اعتمادا على التاريخ الشفوي في مخيم جنين**. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني(شمل).

كاستورياديس، كورنيليوس، ٢٠٠٣. **تأسيس المجتمع تخيليا**. ترجمة وتقديم: ماهر الشريف. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.

كناعنة ، وآخرون، ١٩٨٧. **سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة – اللجون. رقم ٦**. جامعة بيرزيت: مركز الوثائق والأبحاث.

كناعنة، شريف، ١٩٩٢. **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير**. القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية.

كناعنة، شريف، وآخرون، ١٩٩١.. **سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة – مسكة. رقم ١٠**.جامعة بيرزيت: مركز الوثائق والأبحاث.

كوثراني، وجيه، ٢٠٠٠. **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

منصور، جوني، ٢٠٠١. «الهلوكوست (المحرقة): من الواقع التاريخي والذاكرة الجماعية إلى توظيفها». **مجلة قضايا إسرائيلية**. العدد، ٣.

موريس، بني، ١٩٩٣. **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠. القسم الثاني. المجلد الثاني.

يحيى، عادل، ١٩٩٨. اللاجئون الفلسطينيون: ١٩٤٨-١٩٩٨ (تأريخ شفوي). رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Slomovics, Susan, 1998, *The Object Of Memory: Arab and Jew narrate the Palestinian village*. Philadelphia: University Of Pennsylvania. Press 1998.

Sayigh, Rosemary,1998, "Palestinian Camp Women As Tellers of History" . *journal of Palestine studies*,vol.27, no.2. p.42-58.

Nazzal, Nafez,1978, *The Palestinian Exodus From Galilee 1948*. Beirut institute for Palestine studies.

Oxford University, 2001, *Gecide On Trail :War Crimes Trail And The Formation Of Holocaust History And Memory* .New York: Oxford University Press.

Grodzinky, Yousef, 2001, "*Historical Commissions In The DP Camps: the resilience of Jewish identity, rough draft for the remarque institute conference on birth of a refugee nation*."April1 9 - 21, 2001.

Gross, Toomas, 2002, *Anthropology collective memory :Estonian* ,university of Tartu, no. 6.

Miller, Donald & Touryan lorana, 1991. "memory and identity across the generations: case study of Armenian survivors their progeny ", *qualitative sociology*,vol.14,no.1

Schuman, Howard, 2003, "Keeping the Past Alive : Memories Of Israel Jews at the turn of the millennium", *sociological forum*, vol. 18, no.1.

Schwartz, Barry,1996,"Introduction: The Expanding Past", *qualitative sociology*,vol.19,no3.

Zerubavel, Eviater, 1996, "Social Memories: Step To Sociology Of The Past" , *qualitative sociology*, vol. 19,no 3.

The New Encyclopedia of Archacoligical Excavations in the Holy land, 1993,Vol. 3 IES, Jerusalem, p. 948.

Abdul Fattah, Kamal and Hutteroth, Wolf-Dieter, 1977, *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in late 16th. Century* Erlangen, p.149

Segev, Tom, 1993, *The Seventh Million: The Israelis and the Holocaust, rains*. New York : Haim Watzman.

Le Goff, J., 1992, *History and Memory*, tran. by Rendal S. and Claman E., New York.

ثالثا: المراجع الإلكترونية (الانترنت):

ملحق رقم (٧) خارطة القرية والقرى المجاورة.

http.www.ajjur.net-alkhalil.files-baytgibrin.jpg.files

السهلي، نبيل، ٢٠٠٥، «الرواية الأخرى: النكبة وضرورات التأريخ الشفوي للاجئين الفلسطينيين». الموقع الإلكتروني لجريدة المستقبل.

.http://www.almustaqbal.com/nawafez

أثر الأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية على واقع الهجرة فيها

إعداد: محمد دريدي

مقدمة

للمجتمع الفلسطيني خصوصية في مجال الهجرة والتهجير، فهو، وإن كان كباقي المجتمعات يتعرض لهجرة دولية خارج حدود الأراضي الفلسطينية لأسباب مختلفة اجتماعية واقتصادية، وكذلك لهجرات داخلية بين التجمعات الفلسطينية داخل المحافظة الواحدة أو بين المحافظات، فإنه تعرض ويتعرض لهجرات قسرية إجبارية، منها هجرة اللاجئين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨ إلى الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، أو إلى خارج الأراضي الفلسطينية، وكذلك هجرة الفلسطينيين النازحين ما بعد حرب العام ١٩٦٧، والإبعاد القسري إلى خارج الأراضي الفلسطينية الذي تعرض له الفلسطينيون من قبل السلطات الإسرائيلية عبر سنوات الاحتلال، والتهجير القسري الذي تمارسه إسرائيل نتيجة للجدار، وتهجير عدد من سكان البلدة القديمة في القدس والخليل، والتحكم في حرية الحركة للفلسطينيين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى الممارسات الإسرائيلية اليومية في تضييق الخناق على المدن والقرى الفلسطينية، والحد من حركة السكان، ما أدى إلى انتقال عدد كبير من الفلسطينيين من أماكن سكنهم وإقامتهم في أماكن قريبة من أعمالهم، نظراً لمعاناتهم اليومية بين قرى ومدن الضفة الغربية بشكل خاص، فضلاً عن الأوضاع الصعبة والحصار التي يعيشها سكان الأراضي الفلسطينية منذ بداية العام ٢٠٠٦، وما نجم عنها من ارتفاع في مستويات البطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة، مع العلم أن الفترة ما بين العامين ١٩٩٤-١٩٩٩ قد شهدت عودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين بناء على اتفاقات السلام التي وقعت مع الجانب الإسرائيلي.

مصادر إحصاءات الهجرة المتاحة حالياً في الأراضي الفلسطينية

المسوح الأسرية: نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسوحاً أسرية عدة، وتضمنت عدداً من الأسئلة الخاصة بالهجرة، منها المسح الديموغرافي العام ١٩٩٥، والمسح الصحي الديموغرافي العام ٢٠٠٤، ومسح أثر الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب على الأسر الفلسطينية العام ٢٠٠٦. وقد أمكن من خلالها الحصول على بيانات حول مكان الولادة، ومكان الإقامة المعتادة الحالي والسابق، ومن ثم الربط بينهما، والتعرف على خصائص الأفراد.

التعدادات: نفذ تعداد سكاني في العام ١٩٦٧، وقد قامت بتنفيذه السلطات الإسرائيلية، وكان لأهداف سياسية، حيث تم إنشاء سجل سكاني في الأراضي الفلسطينية بعد الاحتلال الإسرائيلي العام ١٩٦٧، وهو يعاني من عدم الشمول والضعف.

ونفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت العام ١٩٩٧، وطرح من خلاله عدداً من الأسئلة الخاصة بالهجرة، حيث أمكن من خلاله الحصول على بيانات حول مكان إقامة الأم المعتادة وقت ولادة الفرد، ومكان الإقامة المعتادة الحالي والسابق، ومدة الإقامة في مكان الإقامة المعتادة الحالية، وسبب تغيير مكان الإقامة السابق، والربط بين هذه البيانات سيوفر معلومات تفصيلية عن آخر هجرة، وعن خصائص الأفراد المهاجرين، ولكن يصعب من خلال هذه البيانات الحصول على تاريخ هجرة كامل للأفراد.

كما يجري حالياً الإعداد لتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت العام ٢٠٠٧، حيث تم اعتماد التوصيات الدولية حول الأسئلة الخاصة بالتعدادات المتعلقة بالهجرة ومكان الإقامة.

ومن الملاحظ عدم توفر المصدر الرئيس لإحصاءات الهجرة، والمتمثل بإحصاءات المعابر والحدود، وذلك لسيطرة الإسرائيليين على المعابر، وبخاصة في الضفة الغربية. ويعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع الجهات المعنية على توفير هذه البيانات في أقرب وقت ممكن.

أهمية الدراسة

على الرغم من موجات الهجرة المتعاقبة التي تعرضت لها الأراضي الفلسطينية، فإن هنالك اهتماماً متواضعاً بموضوع الهجرة في الأراضي الفلسطينية، لذا تكمن أهمية مثل هذه الدراسات في أنها تسلط الضوء على واقع الهجرة في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة الهجرة العائدة والداخلية في ظل الأوضاع السائدة فيها. كما تتعرض الورقة بالتحليل لاتجاهات وأسباب ودوافع الهجرة الداخلية والعائدة، وسمات الأفراد المهاجرين، وأثر ذلك على الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين.

المنهجية

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ العديد من المسوح الديموغرافية والأسرية، من أهمها المسح الديموغرافي العام ١٩٩٥، والمسح الديموغرافي الصحي العام ٢٠٠٤، ومسح أثر الإجراءات أحادية الجانب على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية الذي نفذ العام ٢٠٠٦.

وفضلاً عن تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت العام ١٩٩٧، فقد تضمنت هذه المسوح

أسئلة تتعلق بالإقامة للأفراد خلال فترات معينة، كمكان الإقامة للأم وقت ولادة الأفراد، ومكان الإقامة الحالي، ومكان الإقامة السابق (إن وجد)، وأسباب تغير مكان الإقامة للذين غيروا مكان إقامتهم، ومدة الإقامة في مكان الإقامة الحالي.

ونظراً لطبيعة المسوح الأسرية، فقد تم اشتقاق الهجرة الداخلية في الأراضي الفلسطينية من خلال مكان الإقامة السابق للحالي؛ أي من التجمعات الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية، في حين تم اشتقاق الهجرة القادمة من الخارج في حال كان مكان الإقامة السابق للحالي خارج الأراضي الفلسطينية، مع العلم أنه إذا انتقل الفرد بعد عودته من خارج الأراضي الفلسطينية إلى أي تجمع آخر داخل الأراضي الفلسطينية غير الذي عاد إليه من الخارج، اعتبر مهاجراً هجرة داخلية، وليس عائداً من الخارج.

وقد أمكن دراسة هذه المؤشرات من خلال ربطها بالمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية الأخرى؛ كالجنس، والعمر، ونوع التجمع، والمحافظة، وحالة اللجوء، والحالة التعليمية، والعلاقة بقوة العمل ... الخ، وذلك لدراسة ظاهرة الهجرة الداخلية والعائدة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على نتائج ومسح أثر الإجراءات أحادية الجانب على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، الذي نفذ العام ٢٠٠٦، باعتباره الأحدث، وبحجم عينة مناسب بلغ ٨٠٧٧ أسرة، وفر بيانات عن أكثر من ٤٥ ألف فلسطيني.

الهجرة في الأراضي الفلسطينية

تشير بيانات التعداد للعام ١٩٩٧ أن نحو ربع السكان الفلسطينيين (٢٤,٧٪) لديهم مكان إقامة سابق، منهم ١٠,٦٪ لديهم مكان إقامة سابق خارج الأراضي الفلسطينية (هجرة عائدة)، مقابل ١٤,٠٪ لديهم مكان إقامة سابق داخل الأراضي الفلسطينية (هجرة داخلية)، وهذه نسبة عالية تعكس ما تعرض له المجتمع الفلسطيني من موجات متلاحقة من الهجرة والتهجير على مدى السنوات الماضية، فقد كان من الواضح أن هناك تأثيراً إيجابياً لنشوء السلطة الوطنية الفلسطينية على رفع معدلات الهجرة العائدة والداخلية، حيث تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام ١٩٩٧ إلى أن ٣٧,٨٪ من إجمالي المهاجرين هاجروا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية؛ أي خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧)؛ أي خلال أربع سنوات فقط، مقابل ١٩,٣٪ خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣)، في حين أظهرت بيانات مسح العام ٢٠٠٦ انخفاض نسبة السكان الذين لهم مكان إقامة سابق إلى نحو خُمس السكان (١٩,٥٪)، منهم ٧,٧٪ عائدون (٢٩٩ ألف فلسطيني)، و١١,٨٪ مهاجرون هجرة داخلية (٤٥٦ ألف فلسطيني).

ويعود سبب انخفاض نسبة القادمين من الخارج -ما بين نتائج تعداد العام ١٩٩٧ ونتائج مسح العام ٢٠٠٦- إلى الأوضاع التي سادت منذ الربع الأخير من العام ٢٠٠٠، حيث أثرت بشكل كبير على خفض مستويات الهجرة العائدة من الخارج، إذ بلغت نسبة القادمين من الخارج خلال الفترة بين ٢٠٠١-٢٠٠٦ نحو ١٠,٥٪ فقط من مجمل القادمين من الخارج، في حين بقيت معدلات الهجرة الداخلية مرتفعة، وبخاصة في الضفة الغربية، نظراً لاستمرار الأوضاع التي سادت الأراضي الفلسطينية من حصار وإغلاق، وبخاصة الضفة الغربية.

١. الهجرة الداخلية في الأراضي الفلسطينية

اتجاهات الهجرة الداخلية

يركز هذا الفصل على تحليل اتجاهات الهجرة الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين محافظات الأراضي الفلسطينية، وحسب نوع التجمع (ريف، حضر، مخيمات)، ومراكز الاستقطاب والطرد، والدوافع وراء ذلك. فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم داخل الأراضي خلال السنوات الخمس الماضية بلغت ٤,٧٪ من إجمالي سكان الأراضي الفلسطينية، وقد مثلت هذه النسبة ٣٩,٩٪ من مجمل المهاجرين هجرة داخلية؛ أي ما يعادل ١٨٣ ألف فلسطيني، في حين بلغت نسب الذين غيروا مكان إقامتهم داخل الأراضي الفلسطينية خلال الفترة بين ١٩٩٦-٢٠٠٠ نحو ١٧,٢٪ من مجمل المهاجرين داخلياً، بما يعادل ٧٩ ألف فلسطيني، مع العلم أنه لا يوجد فروقات جوهرية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر شكل ١).

شكل (١): التوزيع النسبي للفلسطينيين المهاجرين داخلياً في الأراضي الفلسطينية حسب مدة الإقامة في مكان الإقامة الحالي (٢٠٠٦)

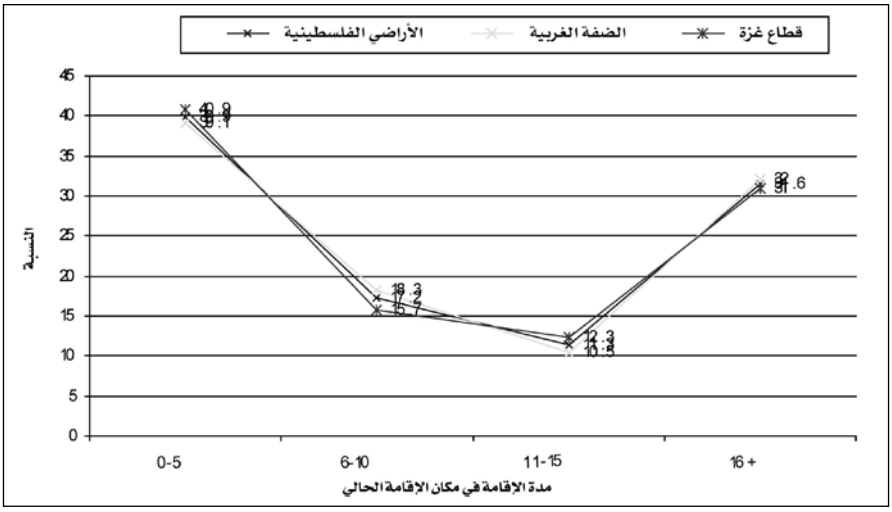

وتعتبر محافظات وسط الضفة الغربية (القدس ورام الله) أكثر المحافظات التي يتجه إليها المهاجرون هجرة داخلية في الضفة الغربية، وذلك لتوفر العمل والخدمات، حيث يتواجد فيهما معظم المقرات الرئيسية للوزارات والمؤسسات الوطنية والدولية ... الخ. إذ بلغت نسبة الذين هاجروا إلى تلك المحافظات ما نسبته ٢٥,٥٪ من مجمل المهاجرين هجرة داخلية في الأراضي الفلسطينية، وكانت محافظات جنوب الضفة الغربية (بيت لحم والخليل) أقل المحافظات استقطاباً للمهاجرين هجرة داخلية في الضفة الغربية، في حين كانت محافظة دير البلح أقلها استقطاباً في محافظات

قطاع غزة، بينما كانت محافظة شمال غزة (محافظة جباليا) أكثر محافظات القطاع التي يتوجه إليها المهاجرون هجرة داخلية، حيث بلغت نسبة الذين هاجروا إلى محافظة شمال غزة ١٢٪ من إجمالي المهاجرين داخلياً في الأراضي الفلسطينية. وتعتبر الهجرة الداخلية ما بين محافظات الضفة الغربية من جهة، ومحافظات قطاع غزة من جهة أخرى شبة معدومة، نتيجة للفصل الجغرافي بينهما، وعدم السماح للفلسطينيين للتنقل فيما بينهما بسهولة.

وحول صافي الهجرة الداخلية في المحافظات (الفرق ما بين عدد القادمين إلى المحافظة والمغادرين منها)، فقد أظهرت النتائج أن صافي الهجرة الداخلية كان إيجابياً لمحافظات وسط الضفة الغربية ومحافظة جبالياً (محافظة شمال غزة)، بالإضافة إلى محافظة دير البلح، في حين كان سالباً في باقي المحافظات، وبخاصة محافظات طولكرم وسلفيت وجنين والخليل في الضفة الغربية، ومحافظة خان يونس في قطاع غزة. وقد يعود توجه الفلسطينيين إلى محافظات وسط الضفة الغربية لتوفر فرص العمل، وباعتبارها مركز السلطة السياسية، لكن يبدو أن محاولة السكان الابتعاد عن مناطق ذات الكثافة السكانية العالية في مناطق وسط قطاع غزة بالذات، وكذلك إنشاء مشاريع سكنية هناك، هو السبب في اتجاه السكان نحو شمال قطاع غزة وجنوبه في ظل المساحة المتواضعة للقطاع الذي لا تتجاوز مساحته ٣٦٥ كم٢.

شكل (٢): التوزيع النسبي للمغادرين والقادمين حسب الأقاليم (٢٠٠٦)

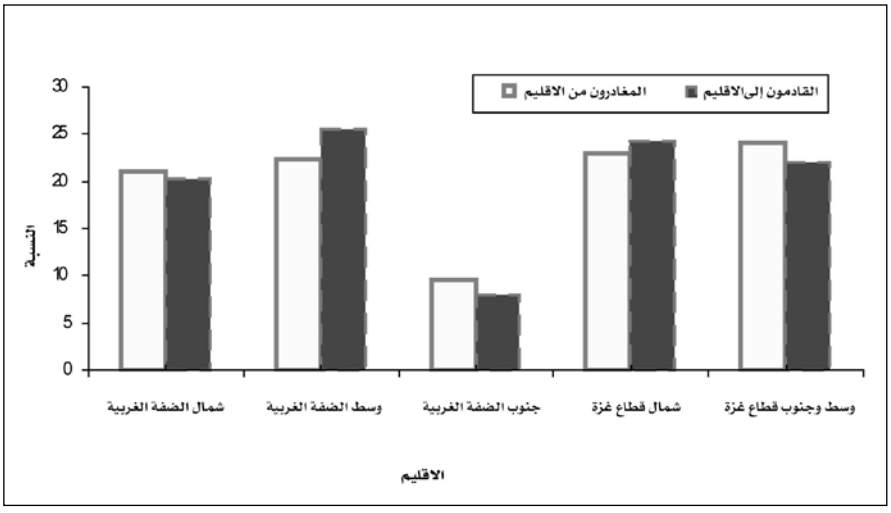

وحول الانتقال داخل المحافظة الواحدة، كانت محافظتا رام الله والقدس من أكثر المحافظات التي ينتقل فيها الأفراد داخل المحافظة في الضفة الغربية، مع العلم أن محافظة الخليل أكبر محافظات الضفة سكاناً، في حين كانت محافظة شمال غزة هي أكثر محافظات قطاع غزة انتقالاً لأفراد المحافظة داخل تجمعاتها، مع العلم أن محافظة غزة هي أكبر محافظات القطاع.

وعند دراسة توزيع المهاجرين داخلياً حسب نوع التجمع، أظهرت النتائج أن ٥٥,٢٪ انتقلوا لتجمعات حضرية، و٢٣,٦٪ إلى تجمعات مصنفة كريف، في حين انتقل ٢١,٢٪ إلى المخيمات، مع العلم أن نسبة توزيع السكان في المجتمع الفلسطيني للعام ٢٠٠٦ كانت على النحو التالي: ٥٣,٥٪، و٣٠,٣٪، و١٦,٢٪ للحضر والريف والمخيمات على التوالي. ومن الملاحظ وجود فروقات واضحة عند توزيع المهاجرين داخلياً حسب نوع التجمع والمنطقة (ضفة، غزة)، إذ يبدو واضحاً توجه الفلسطينيين في قطاع غزة نحو التجمعات الريفية هناك، وهذا ما يؤكد ما خرجنا به سابقاً حول اتجاه السكان في القطاع إلى التجمعات الأقل كثافة سكانية، وبخاصة للتجمعات الريفية على الرغم من قلتها، إذ بلغت نسبة المهاجرين داخلياً إلى التجمعات الريفية في قطاع غزة نحو ١١,٣٪ من إجمالي المهاجرين داخلياً في القطاع، في حين لا يشكل سكان الريف فيه ٧٪ من إجمالي عدد السكان.

وعند دراسة دوافع الهجرة الداخلية في الأراضي الفلسطينية، يظهر لنا أن نسبة الذين هاجروا داخلياً بسبب الزواج بلغت حوالي ٣٥٪ من مجمل المهاجرين داخلياً، في حين بلغت ٣١٪ لأسباب أخرى (غير البنود المذكورة في استمارة المسح). وكانت المرافقة من الدوافع الرئيسية للهجرة الداخلية، وبنسبة وصلت إلى ١٦,٥٪ من مجمل المهاجرين داخليا. وتختلف دوافع الهجرة ما بين الذكور والإناث، ففي حين كانت دوافع الهجرة الداخلية للإناث تتركز حول الزواج والمرافقة، كانت دوافع الهجرة للذكور تتمحور حول المرافقة والعمل.

٢,١ السمات العامة للمهاجرين هجرة داخلية

يهدف هذا الفصل لاستكشاف أهم السمات التي تميز الأفراد المهاجرين داخلياً في الأراضي الفلسطينية عن باقي الأفراد الفلسطينيين غير المهاجرين، حيث يتطرق بالدراسة إلى معرفة توزيع المهاجرين داخلياً حسب العمر والجنس والخصائص الاجتماعية والديموغرافية كالتعليم، والعمل، والحالة الزواجية، وحالة اللجوء ... الخ.

وتستحوذ الإناث على نسبة ٦٠,٠٪من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية في الأراضي الفلسطينية، مقابل ٤٠,٠٪ للذكور؛ أي ما يعادل ٦٦,٧ ذكر لكل مائة أنثى، مع العلم أن نسبة الجنس في الأراضي الفلسطينية بلغت ١٠٢ ذكر لكل مائة أنثى، في حين ترتفع نسبة الإناث المهاجرات داخلياً في قطاع غزة مقابل الذكور لتصل إلى ٦٢,٥٪ من إجمالي المهاجرين داخلياً في القطاع، وغالباً ما يعود ارتفاع نسبة الإناث مقارنة مع نسبة الذكور المهاجرين إلى الزواج وانتقال الزوجة من مكان سكنها المعتاد إلى مكان الإقامة المعتاد لزوجها، حيث أن الدافع الرئيسي لهجرة الإناث داخلياً هو الزواج، ومن ثم مرافقة الأهل، في حين كان الدافع للذكور هو مرافقة الأهل ومن ثم العمل.

وتتسم خصائص المهاجرين الفلسطينيين هجرة داخلية بأنها تتأثر بالتركيب العمري، فقد بلغت نسبة المهاجرين داخلياً ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ١٦,٥٪، مع العلم أن نسبتهم في المجتمع الفلسطيني حوالي ٤٦,٠٪، وقد بلغت نسبة المهاجرين داخلياً بين الأفراد (٢٥-٣٩) سنة ٣٣,٢٪، في حين أن نسبتهم لا تتجاوز في المجتمع ١٩٪، وغالباً ما يهاجر الأفراد (٢٠-٣٩) سنة بسبب الزواج للإناث، والمرافقة والعمل للذكور.

ويبدو أن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية أكثر قابلية واستعداداً للهجرة الداخلية، حيث بلغت نسبة الذين هاجروا داخلياً ما نسبته ٦١,٥٪ من إجمالي المهاجرين داخلياً، مع العلم أن نسبتهم في الأراضي الفلسطينية نحو ٤٤٪ من السكان. ومن الملاحظ أن أكثر من ٤٠٪ من

اللاجئين الذين غيروا مكان سكنهم داخل الأراضي الفلسطينية كان لأسباب لم تحدد ضمن الخيارات المتاحة في استمارة المسح، لذا نعتقد أن استعداد اللاجئين للهجرة الداخلية يعود إلى أسباب عدة أهمها: إقامة معظم السكان اللاجئين في المخيمات الفلسطينية المكتظة بالسكان، وعدم استيعابها للأعداد المتزايدة من السكان، فضلاً عن أن معظم اللاجئين لا يمتلكون أراضي أو عقارات في أماكن إقامتهم، لذا لا يوجد ما يعيق هجرتهم إلى تجمعات أخرى، في حين كانت هجرة غير اللاجئين في معظمها لدوافع وأسباب تتعلق بالزواج والمرافقة.

وحول الخصائص الزواجية للمهاجرين، فقد تبين أن المتزوجين أكثر الفئات قابلية للهجرة الداخلية بنسبة ٧٢,٩٪ من أجمالي المهاجرين داخلياً، فيما لم تتجاوز نسبة العزاب الذين هاجروا داخلياً ١٩,٤٪ من إجمالي المهاجرين داخلياً، كما ترتفع نسبة المهاجرين العزاب من الذكور مقارنة بالإناث إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، ويبدو واضحاً أن الأفراد خارج القوة العاملة كالطلبة والمتفرغين لأعمال المنزل هم الأكثر اتجاهاً نحو الهجرة الداخلية، وتنخفض هذه النسبة بشكل ملحوظ لدى الذكور مقارنة بالإناث.

كما تبين الدراسة أن ما نسبته ٢٢,٧٪ من المهاجرين داخلياً هم أرباب أسر، في حين كان نسبة من هم زوج ربة الأسرة/زوجة رب الأسرة تجاوزت ٣٧٪، ويعود ذلك لارتفاع نسبة الإناث اللاتي يهاجرن داخلياً مقارنة بالذكور كما أسلفنا سابقاً، وبخاصة بسبب الزواج، وهذا ما تؤكده النتائج عند دراسته على مستوى الجنس، إذ بلغت نسبة أرباب الأسر الذكور الذين هاجروا داخليا ٤٩٪ من إجمالي المهاجرين داخلياً من الذكور، مقابل ٠,٥٪ فقط للأزواج الذكور، في حين لم تتجاوز نسبة ربات الأسر الإناث اللواتي هاجرن داخلياً ٥,٢٪ من إجمالي المهاجرات مقابل ٦٢,١٪ للزوجات.

وتتسم بيانات المهاجرين داخلياً في الأراضي الفلسطينية بمستويات تعليم أعلى من مجمل السكان، وهو ما يميزه عن كثير من المجتمعات، إذ بلغت نسبة حملة الشهادة الجامعية الأولى فأعلى بين المهاجرين ١٠ سنوات فأكثر ٨,٩٪، في حين بلغت هذه النسبة للمجتمع الفلسطيني ٦,٦٪ فقط للفئة نفسها من السكان. وهذا نطبق أيضاً على حملة الشهادة الثانوية أعلى من المهاجرين مقارنة بغير المهاجرين من الفئة نفسها، لكن ينقلب الوضع بالنسبة للأميين، إذ ترتفع نسبة الأميين المهاجرين داخليا عما هي سائدة لدى المجتمع الفلسطيني، كما تظهر البيانات المتوفرة وجود فجوة في مستويات التعليم بين المهاجرين أنفسهم على مستوى الجنس لصالح الذكور، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الفلسطيني ككل.

الهجرة العائدة إلى الأراضي الفلسطينية

٢,١ اتجاهات الهجرة العائدة

يركز هذا الجزء على تحليل اتجاهات الهجرة العائدة إلى الأراضي الفلسطينية من حيث توزيعهم حسب المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، نوع التجمع (ريف، حضر، مخيمات) والمحافظات الأكثر استقطابا للعائدين، وتوزيع القادمين من الخارج حسب بلد القدوم.

وبلغت نسبة الأفراد الذين لهم مكان إقامة معتاد سابق خارج الأراضي الفلسطينية العام ١٩٩٧ في الأراضي الفلسطينية ١٠,٥٪ من مجمل السكان، فيما وصلت هذه النسبة وفق بيانات مسح العام ٢٠٠٦

الى٧,٧٪ فقط. ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى الأوضاع التي سادت الأراضي الفلسطينية منذ بداية هذا العقد، في حين شهد العقد الماضي عودة آلاف الفلسطينيين وفق اتفاقيات السلام الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، حيث أشارت البيانات إلى أن نسبة القادمين من الخارج لم تتجاوز خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٦، ١٠,٥٪ من إجمالي القادمين من الخارج؛ أي بما يعادل نحو ٣١,٣ ألف فلسطيني، في حين كانت قد بلغت خلال الفترة بين ١٩٩٦-٢٠٠٠ ما يقارب ٣١,٣٪؛ أي ما يعادل نحو ٩٣,٦ ألف فلسطيني، وخلال الفترة بين ١٩٩١-١٩٩٥ إلى ٢٤,٢٪، ما يعادل ٧٢,١ ألف فلسطيني، مع ضرورة الانتباه إلى أنه في حال غيَّر الفرد القادم من الخارج مكان إقامته بعد العودة إلى مكان آخر يظهر أنه مهاجر داخلياً وليس عائداً من الخارج. وقد شكلت نسبة القادمين من الخارج إلى الضفة الغربية ٦٥,٣٪ من مجمل القادمين من الخارج، مقابل ٣٤,٧٪ لقطاع غزة، وهي نسبة قريبة من توزيع المجتمع الفلسطيني.

شكل (٣): التوزيع النسبي للعائدين الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية حسب مدة الإقامة في مكان الإقامة الحالي (٢٠٠٦)

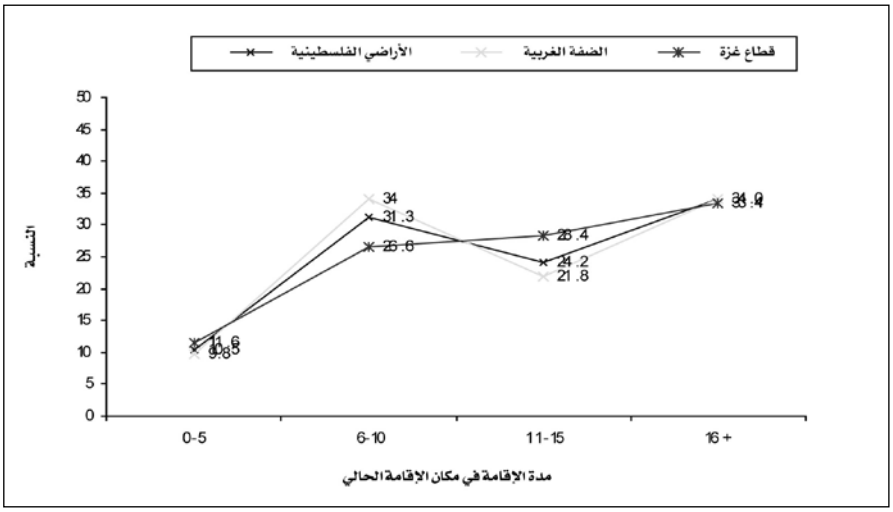

وتعتبر محافظات شمال الضفة الغربية (جنين، نابلس، طولكرم) أكثر المحافظات التي يتجه إليها القادمون من الخارج، إذ بلغت نسبة القادمين من الخارج إلى شمال الضفة الغربية ما نسبته ٣٣,٠٪ من مجمل القادمين من الخارج، في حين كانت محافظات جنوب الضفة الغربية (بيت لحم، والخليل) أقل المحافظات استقطاباً للعائدين من الخارج.

ومن المعروف أن الفلسطينيين يتواجدون في معظم دول العالم، وبخاصة دول الجوار ودول الخليج العربي. ومن خلال تتبع الدول التي عاد منها الفلسطينيون، يتضح أن الأردن هي الدولة التي عاد

منها أكبر عدد من الفلسطينيين، مع العلم أن الأردن أيضاً تضم أكبر تجمع للفلسطينيين، إذ يقدر الإحصاء عدد الفلسطينيين في الأردن بما يزيد على ٢,٨ مليون، وذلك حسب تقديرات نهاية العام ٢٠٠٦، في حين كانت السعودية في المرتبة الثانية لأكثر الدول التي عاد منها الفلسطينيون، ومن ثم إسرائيل، ويليها دولة الكويت. ويختلف الوضع قليلاً على مستوى الضفة الغربية والقطاع، إذ جاءت الأردن في المرتبة الأولى كأكثر الدول التي عاد منها الفلسطينيون إلى الأراضي الفلسطينية، وبنسبة وصلت إلى أكثر ٤٦٪ من إجمالي القادمين من الخارج إلى الضفة الغربية، في حين جاءت دولة الكويت والسعودية في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، وبنسب متقاربة جداً فيما بينهما. وعلى مستوى قطاع غزة، فقد كانت السعودية في المرتبة الأولى وبنسبة ٢٣,٢٪، وذلك لوجود نسبة عالية من الفلسطينيين الذين عملوا في السعودية، وعادوا بعد انتهاء عقود أعمالهم هناك، في حين جاءت إسرائيل في المرتبة الثانية. ويعود ارتفاع نسبة الأفراد الذين لهم مكان إقامة سابق للحالي في إسرائيل نظراً لارتفاع نسبة اللاجئين من المناطق التي احتلتها إسرائيل العام ١٩٤٨، إذ تصل نسبتهم إلى ٦٨٪ من إجمالي سكان القطاع.

شكل (٤): السكان الفلسطينيون الذين لهم مكان إقامة سابق للحالي خارج الأراضي الفلسطينية حسب دولة القدوم (٢٠٠٦)

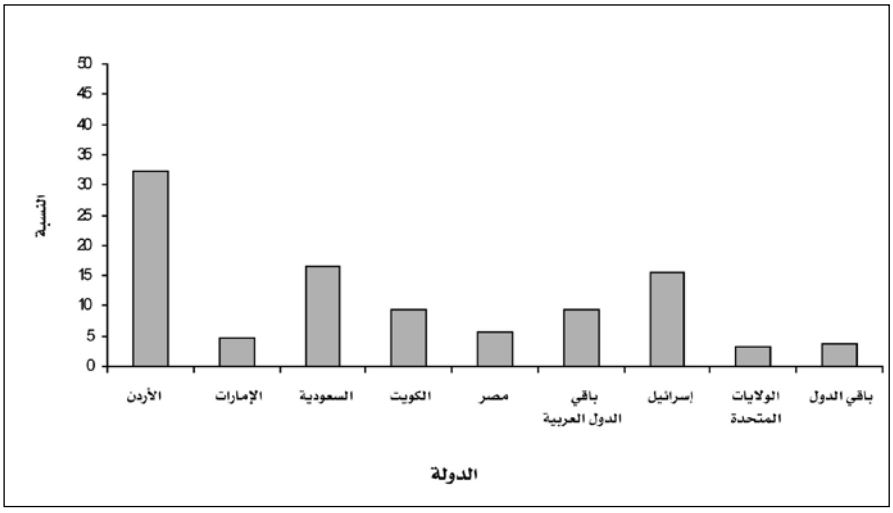

كما هو متوقع تختلف دوافع الهجرة العائدة في الأراضي الفلسطينية عنها للهجرة الداخلية، إذ كانت العودة إلى أرض الوطن هي الدافع الرئيسي لمعظم القادمين من الخارج بنسبة تقترب من ٥٠٪، وهي بذلك تشمل القادمين من الخارج بسبب قيام السلطة الوطنية أو الأفراد الذين عادوا من الخارج لتجنب أبنائهم العيش في دول أخرى، وبخاصة الأجنبية، والفلسطينيون الذين انهوا أعمالهم في الخارج وعادوا للإقامة في الأراضي الفلسطينية دون أن يتوفر بديل عن ذلك أو دافع آخر للعودة. في حين أن هناك

ما نسبته ١٩,١٪ من القادمين من الخارج عادوا بسبب مرافقة ذويهم، وتشمل المرافقة هنا كل الأفراد الذين عادوا بقرار ليس من أنفسهم هم، بل عادوا لمرافقة أفراد الأسرة، وهم في الغالب الزوجات والأبناء. وجاء التهجير في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣,١٪ من مجمل القادمين من الخارج، وهي مرتبطة بالتهجير القسري للفلسطينيين؛ سواء بسبب الحروب الإسرائيلية أم الحروب الأخرى كحرب الخليج الأولى أو الثانية. كما كان دافع الزواج من الأسباب المهمة لعودة الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية، إذ بلغت نسبة الفلسطينيين الذين عادوا بسبب الزواج ١١,٨٪ من إجمالي القادمين من الخارج.

من هنا نرى أن العوامل السياسية واتفاقيات السلام بشكل عام كانت هي الدافع الأساسي لعودة الجزء الأكبر من الفلسطينيين، وذلك خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، تليها العوامل الاجتماعية من زواج وتعليم ومرافقة الأهل. كما يلاحظ أن العودة لا ترتبط بعوامل اقتصادية واضحة، وبخاصة في ظل الأوضاع الراهنة، ومن الملاحظ عدم وجود فروق واضحة حول أسباب العودة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن يبدو أن الزواج للإناث دافع أساسي ثانٍ لعودتهن إلى الأراضي الفلسطينية.

٢,٢: السمات العامة للعائدين

يهدف هذا الجزء لاستكشاف أهم السمات التي تميز الأفراد القادمين من الخارج إلى الأراضي الفلسطينية عن باقي الأفراد الفلسطينيين غير القادمين من الخارج، حيث يتطرق بالدراسة إلى معرفة توزيع القادمين من الخارج حسب العمر، والجنس، والخصائص الاجتماعية، والديموغرافية، كالتعليم، والعمل، والحالة الزواجية، وحالة اللجوء ... الخ.

وترتفع نسبة الذكور عن الإناث ممن لديهم مكان إقامة سابق خارج الأراضي الفلسطينية بعكس الهجرة الداخلية، فقد بلغت نسبة الذكور ٥٣,٣٪، مقابل ٤٦,٧٪ للإناث؛ أي ما نسبته ١١٤ ذكر لكل مائة أنثى، وهي بذلك تفوق نسبة الجنس السائدة في المجتمع الفلسطيني. وقد يعود هذا الفرق بين الجنسيين إلى عودة الكثير من الأفراد الذكور مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أحياناً دون عائلاتهم، أو لعودة الفلسطينيين الذكور الذين تركوا الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الماضية بسبب الدراسة أو العمل خارج الأراضي الفلسطينية.

وتتسم خصائص المهاجرين الفلسطينيين هجرة داخلية بأنها تتأثر بالتركيب العمري أيضاً كالهجرة الداخلية، إذ بلغت نسبة القادمين من الخارج ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ١٠,٤٪ فقط من إجمالي القادمين من الخارج، مع العلم أن نسبتهم في المجتمع الفلسطيني حوالي ٤٦,٠٪، وقد بلغت نسبة القادمين من الخارج بين الأفراد (٢٥-٣٩) سنة ٢٤,٥٪، في حين أن نسبتهم لا تتجاوز في المجتمع ١٩٪، وغالباً ما يهاجر الأفراد (٢٠-٣٩) سنة بسبب العودة إلى الوطن للذكور والزواج للإناث. ومن الملاحظ ارتفاع نسبة كبار السن من القادمين من الخارج، إذ وصلت إلى نحو ١٧٪ من أجمالي القادمين من الخارج، وبدا واضحاً أن العودة للوطن هو الدافع الرئيسي لعودتهم.

وكانت نسبة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الخارج مساوية تقريباً لنسبة تواجدهم داخل الأراضي الفلسطينية، إذ بلغت نسبة القادمين من الخارج منهم نحو ٤٧٪. ويلاحظ أيضاً أن القادمين من الخارج توزعوا حسب نوع التجمع بما يتناسب إلى حد ما مع نسبة تمثيل السكان الفلسطينيين المقيمين في الحضر والريف والمخيمات، حيث كانت نسبة القادمين من الخارج إلى التجمعات الحضرية نحو ٥٣,٥٪، والريف ٣٠,٣٪، والمخيمات ١٦,٢٪، مع العلم أن توزيع المجتمع الفلسطيني حسب نوع التجمع هو ٥٦,٥٪ و٢٨,٢٪ و١٥,٣٪ للحضر والريف والمخيمات على التوالي.

وحول الخصائص الزواجية للعائدين ١٥ سنة فأكثر، فقد تبين أن المتزوجين أكثر الفئات قابلية للعودة، وإن كانت نسبة القادمين من الخارج المتزوجين أقل من نظرائهم المهاجرين داخلياً، إذ بلغت نسبة المتزوجين منهم ٦٢,٠٪ من إجمالي القادمين من الخارج، فيما بلغت نسبة العزاب القادمين من الخارج ٢٨,٠٪. كما ترتفع نسبة المهاجرين العزاب من الذكور بشكل واضح مقارنة بالإناث من الفئة نفسها، كما تبين لنا أن نسبة القادمين من الخارج من حملة المؤهلات العلمية العالية تفوق نسبة حملة المؤهلات العلمية العالية في المجتمع الفلسطيني، إذ بلغت نسبة القادمين من الخارج الحاصلين على مؤهل علمي «بكالوريوس فأعلى» نحو ١٢,٦٪، في حين بلغت للمجتمع الفلسطيني ٦,٦٪. وحول علاقة القادمين من الخارج بقوة العمل، يلاحظ أنها لا تختلف كثيراً عن العلاقة بقوة العمل الخاصة بالمجتمع الفلسطيني.

كما تبين الدراسة أن ما نسبته ٢٩,٤٪ من القادمين من الخارج هم أرباب أسر، وهي بذلك على من نسبتهم لدى المهاجرين داخلياً، في حين كانت نسبة القادمين من الخارج ممن هم مصنفون كزوج ربة الأسرة/زوجة رب الأسرة تجاوزت ٢٦,٤٪، في حين لم تتجاوز نسبة أرباب الأسر في المجتمع الفلسطيني ١٦٪، ونسبة أزواج رب الأسرة ١٤,١٪، في حين كانت نسبة أبناء رب الأسرة ٦٤٪ من مجمل المجتمع الفلسطيني.

جدول (١): المهاجرون هجرة داخلية في الأراضي الفلسطينية حسب متغيرات مختارة والمنطقة (٢٠٠٦)

الخصائص الخلفية		الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
الجنس	ذكر	٪٣٧,٥	٪٤٣,٢	٪٤٠,٠
	أنثى	٪٦٢,٥	٪٥٦,٨	٪٦٠,٠
المجموع		٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
العلاقة برب الأسرة	رب الأسرة	٪٢٢,٠	٪٢٣,٦	٪٢٢,٧
	زوج/زوجة	٪٤٠,٨	٪٣٣,٢	٪٣٧,٤
	ابن/ابنة	٪٣٠,٧	٪٣٥,٠	٪٣٢,٦
	أب/أم	٪١,٩	٪٢,٨	٪٢,٣
	أخ/أخت	٪١,٣	٪١,٩	٪١,٦
	جد/جدة	٪١.	٪١.	٪١.
	حفيد/حفيدة	٪١,١	٪٦.	٪٨.
	زوجة ابن/زوج ابنة	٪١,٦	٪٢,٤	٪٢,٠
	أقرباء آخرون	٪٤.	٪٦.	٪٥.
	آخرون	٪١.	٪٠,٠	٪١.
المجموع		٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
نوع التجمع	حضر	٪٥٦,٨	٪٥٣,٢	٪٥٥,٢
	ريف	٪٣٣,٦	٪١١,٣	٪٢٣,٦
	مخيمات	٪٩,٦	٪٣٥,٥	٪٢١,٢
المجموع		٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
فئات العمر	٠-١٤	٪١٤,٨	٪١٨,٥	٪١٦,٥
	١٥-٢٤	٪١٩,٩	٪٢١,٢	٪٢٠,٥
	٢٥-٣٩	٪٣٤,٧	٪٣١,٤	٪٣٣,٢
	٤٠-٥٩	٪٢٢,٠	٪٢٢,٤	٪٢٢,٢
	٦٠+	٪٨,٦	٪٦,٥	٪٧,٧
المجموع		٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
حالة اللجوء	لاجئ	٪٤٠,٢	٪٨٧,٢	٪٦١,٣
	ليس لاجئاً	٪٥٩,٨	٪١٢,٨	٪٣٨,٧
المجموع		٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
فترة الانتقال	٠-٥	٪٣٩,١	٪٤٠,٩	٪٣٩,٩
	٦-١٠	٪١٨,٣	٪١٥,٧	٪١٧,٢
	١١-١٥	٪١٠,٥	٪١٢,٣	٪١١,٣
	١٦+	٪٣٢,٠	٪٣١,٠	٪٣١,٦
المجموع		٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠

تابع: جدول (١)

الخصائص الخلفية		الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
الحالة الزواجية ١٥ سنة فأكثر	أعزب	٪١٨,٨	٪٢٠,٢	٪١٩,٤
	عاقد قران ولم يتم الدخول	٪١,٠	٪٩.	٪٩.
	متزوج	٪٧٢,٥	٪٧٣,٥	٪٧٢,٩
	مطلق	٪١,٢	٪٩.	٪١,١
	أرمل	٪٦,٠	٪٤,٢	٪٥,٢
	منفصل	٪٦.	٪٣.	٪٥.
المجموع		٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
المؤهل العلمي ١٠ سنوات فأكثر	أمي	٪٨,٠	٪٦,٣	٪٧,٢
	ملم	٪١٠,٠	٪٩,٤	٪٩,٧
	ابتدائي	٪١٩,٩	٪٢٠,٥	٪٢٠,١
	إعدادي	٪٢٨,٨	٪٢٨,٢	٪٢٨,٥
	ثانوي	٪١٩,٠	٪٢١,٢	٪٢٠,٠
	دبلوم متوسط	٪٥,٩	٪٥,١	٪٥,٥
	بكالوريوس	٪٧,٥	٪٨,٤	٪٧,٩
	دبلوم عال	٪١.	٪٣.	٪٢.
	ماجستير	٪٨.	٪٥.	٪٧.
	دكتوراه	٪٢.	٪١.	٪١.
المجموع		٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
العلاقة بقوة العمل ١٠ سنوات فأكثر	مشتغل ١-١٤	٪٢,٣	٪١,٧	٪٢,٠
	مشتغل ١٥-٣٤ ساعة	٪٩,١	٪٦,٣	٪٧,٩
	مشتغل ٣٥ ساعة فأكثر	٪١١,٨	٪١٣,٥	٪١٢,٥
	غائب عن العمل	٪١,٠	٪٦.	٪٨.
	متعطل سبق له العمل	٪٣,٥	٪٨,٢	٪٥,٦
	متعطل لم يسبق له العمل	٪١,٧	٪٢,٧	٪٢,١
	طالب متفرغ للدراسة	٪١٥,٦	٪٢١,١	٪١٨,١
	متفرغ لأعمال المنزل	٪٤٤,٥	٪٣٨,٩	٪٤٢,٠
	عاجز عن العمل	٪٥,٨	٪٦,٠	٪٥,٩
	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	٪١,٥	٪٦.	٪١,١
	يائس من إيجاد عمل	٪١.	٪٢.	٪١.
	أخرى	٪٣,١	٪٤.	٪١,٩
المجموع		٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠

جدول (٢): القادمون من الخارج إلى الأراضي الفلسطينية حسب متغيرات مختارة والمنطقة، ٢٠٠٦

المتغيرات الخلفية		الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
الجنس	ذكر	٤٧,١٪	٤٥,٩٪	٤٦,٧٪
	أنثى	٥٢,٩٪	٥٤,١٪	٥٣,٣٪
المجموع		١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
العلاقة برب الأسرة	رب الأسرة	٢٩,٧٪	٢٨,٩٪	٢٩,٤٪
	زوج/زوجة	٢٧,٧٪	٢٤,٠٪	٢٦,٤٪
	ابن/ابنة	٣٦,٨٪	٣٥,٢٪	٣٦,٢٪
	أب/أم	١,٨٪	٨,١٪	٤,١٪
	أخ/أخت	١,٦٪	١,١٪	١,٤٪
	جد/جدة	٠.٠٪	٢.٠٪	١.٠٪
	حفيد/حفيدة	٩.٠٪	٦.٠٪	٨.٠٪
	زوجة ابن/زوج ابنة	٨.٠٪	١,١٪	٩.٠٪
	أقرباء آخرون	٦.٠٪	٨.٠٪	٧.٠٪
	آخرون	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪
المجموع		١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
نوع التجمع	حضر	٤٨,٣٪	٦٢,٨٪	٥٣,٥٪
	ريف	٤٥,٣٪	٣,٤٪	٣٠,٣٪
	مخيمات	٦,٤٪	٣٣,٨٪	١٦,٢٪
المجموع		١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
فئات العمر	٠-١٤	١١,١٪	٩,١٪	١٠,٤٪
	١٥-٢٤	٢٣,٧٪	٢٤,٠٪	٢٣,٨٪
	٢٥-٣٩	٢٦,٢٪	٢١,٥٪	٢٤,٥٪
	٤٠-٥٩	٢٦,٢٪	٢٠,٩٪	٢٤,٣٪
	٦٠+	١٢,٨٪	٢٤,٥٪	١٦,٩٪
المجموع		١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
حالة اللجوء	لاجئ	٣٠,٦٪	٧٦,٧٪	٤٧,٠٪
	ليس لاجئا	٦٩,٤٪	٢٣,٣٪	٥٣,٠٪
المجموع		١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
فترة الانتقال	٠-٥	٩,٨٪	١١,٦٪	١٠,٥٪
	٦-١٠	٣٤,٠٪	٢٦,٦٪	٣١,٣٪
	١١-١٥	٢١,٨٪	٢٨,٤٪	٢٤,٢٪
	١٦+	٣٤,٤٪	٣٣,٤٪	٣٤,٠٪
المجموع		١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

تابع: جدول (٢)

المتغيرات الخلفية		الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
الحالة الزواجية ١٥ سنة فأكثر	أعزب	٢٨,٨٪	٢٦,٧٪	٢٨,٠٪
	عاقد قران ولم يتم الدخول	١,٨٪	.٨٪	١,٤٪
	متزوج	٦٣,١٪	٦٠,٢٪	٦٢,٠٪
	مطلق	.٧٪	١,٧٪	١,١٪
	أرمل	٥,٣٪	١٠,٣٪	٧,١٪
	منفصل	.٤٪	.٢٪	.٣٪
المجموع		١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
المؤهل العلمي ١٠ سنوات فأكثر	أمي	٥,٨٪	١٦,٩٪	٩,٨
	ملم	٩,٦٪	٨,٤٪	٩,٢٪
	ابتدائي	١٧,٣٪	١٠,٨٪	١٥,٠٪
	إعدادي	٢٧,٧٪	١٨,٠٪	٢٤,٢٪
	ثانوي	٢٠,٥٪	٢٤,٥٪	٢١,٩٪
	دبلوم متوسط	٨,٣٪	٥,٦٪	٧,٣٪
	بكالوريوس	٩,٥٪	١٤,٤٪	١١,٢٪
	دبلوم عالٍ	.٢٪	.٤٪	.٣٪
	ماجستير	.٨٪	.٩٪	.٨٪
	دكتوراه	.٣٪	.٣٪	.٣٪
المجموع		١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
العلاقة بقوة العمل ١٠ سنوات فأكثر	مشتغل ١-١٤	٢,٣٪	١,٦٪	٢,١٪
	مشتغل ١٥-٣٤ ساعة	٩,٢٪	٤,٤٪	٧,٥٪
	مشتغل ٣٥ ساعة فأكثر	١٣,٦٪	١٤,٢٪	١٣,٨٪
	غائب عن العمل	١,٤٪	.٦٪	١,١٪
	متعطل سبق له العمل	٧,١٪	٦,٤٪	٦,٩٪
	متعطل لم يسبق له العمل	٢,٣٪	٤,٠٪	٢,٩٪
	طالب متفرغ للدراسة	٢٣,٧٪	٢٢,٦٪	٢٣,٣٪
	متفرغ لأعمال المنزل	٢٩,٥٪	٢٩,٣٪	٢٩,٤٪
	عاجز عن العمل	٧,٩٪	١٤,٠٪	١٠,١٪
	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	١,٩٪	٢,٢٪	٢,٠٪
	يائس من إيجاد عمل	.١٪	.٣٪	.٢٪
	أخرى	.٧٪	.٥٪	.٦٪
المجموع		١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

جدول (٣): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين القادمين من خارج الأراضي الفلسطينية حسب دولة القدوم (٢٠٠٦)

الدولة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
الأردن	٤٦,٢	٦,٩	٣٢,٢
سوريا	٠,٧	٠,٨	٠,٨
العراق	٠,٩	١,٥	١,١
الإمارات	٣,٢	٧,٥	٤,٧
السعودية	١٢,٧	٢٣,٢	١٦,٤
الكويت	١٢,٨	٣,٠	٩,٣
باقي دول الخليج	١,٢	٠,٧	١,٠
ليبيا	٠,٧	١١,٧	٤,٦
مصر	٠,٥	١٥,٣	٥,٧
باقي الدول العربية	٠,٧	٣,٩	١,٨
إسرائيل	١١,٣	٢٣,٠	١٥,٥
أمريكا	٥,٢	٠,٠	٣,٣
دول أجنبية أخرى	٣,٩	٢,٥	٣,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول (٤): التوزيع النسبي للفلسطينيين المهاجرين داخليا حسب سبب تغيير مكان الإقامة السابق والجنس (٢٠٠٦)

سبب تغيير مكان الإقامة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
العمل	١٢,٩٪	٠,٦٪	٥,٤٪
الدراسة	٤,١٪	٦٠٪	٢,٠٪
الزواج	٣,٥٪	٥٤,٩٪	٣٤,٩٪
المرافقة	١٨,٢٪	١٥,٤٪	١٦,٥٪
تهجير	٦,٦٪	٤,١٪	٥,١٪
سوء الوضع المعيشي	٥,٦٪	٢,٢٪	٣,٥٪
العودة للوطن فقط	٠,٤٪	٠,٢٪	٠,٣٪
الحفاظ على الهوية المقدسية	١,٧٪	١,٠٪	١,٣٪
أخرى	٤٧,١٪	٢٠,٩٪	٣١,١٪
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

جدول (٥): التوزيع النسبي للفلسطينيين القادمين من الخارج إلى الأراضي الفلسطينية حسب سبب العودة والجنس (٢٠٠٦)

سبب تغيير مكان الإقامة	ذكور	إناث	كلا الجنسيين
العمل	٥,٠٪	١.٪	٢,٤٪
الدراسة	٢,٢٪	١,٠٪	١,٦٪
الزواج	١,٢٪	٢١,١٪	١١,٨٪
المرافقة	١٦,٧٪	٢١,٣٪	١٩,١٪
تهجير	١٢,٠٪	١٤,١٪	١٣,١٪
سوء الوضع المعيشي	١,٧٪	١,١٪	١,٤٪
العودة للوطن فقط	٥٥,٣٪	٣٦,٩٪	٤٥,٦٪
أخرى	٥,٩٪	٤,٤٪	٥,١٪
المجموع	**١٠٠,٠٪**	**١٠٠,٠٪**	**١٠٠,٠٪**

اللاجئون، المهاجرون والقانون في «فلسطين»[1]

د. عاصم خليل

مقدمة

إن الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه؛ وهي غير مرتبطة بالضرورة بعنصر الإجبار، بل تكون أحياناً مرتبطة بالإرادة الحرة لأفراد يبحثون عن مستوى أفضل من التعليم، العمل أو لتحسين الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي. والفلسطينيون أيضاً يتأثرون بتلك العوامل جميعاً لاتخاذ قرار بالهجرة بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار التي تعيش فيها الأراضي الفلسطينية؛ وهذا يتطلب من "الدولة" تنظيم قضايا متعلقة بالهجرة، سواء عن طريق تنظيم خروج ودخول المواطنين من الأراضي التي تقع تحت سيطرتها، أو بتنظيم دخول العمالة الأجنبية بما لا يتعارض مع المصالح الوطنية.

---

[1] تم تقديم هذه الورقة في صورتها الأولية في الجامعة الأمريكية في القاهرة في ٢٣/١٠/٢٠٠٧ في المؤتمر الدولي حول حركة اللاجئين والمهاجرين في الشرق الأوسط وشمال شرق أفريقيا؛ كما تم تقديم أهم استنتاجاه هذا البحث في حلقة نقاش ضمن مجموعة لقاءات نظمها معهد الدراسات الدولية في ٢٩/١٠/٢٠٠٧. يود الكاتب أن يشكر جميع من شارك في النقاش المرافق لتقديم هذه الورقة، سواء عن طريق طرح الأسئلة، توجيه الانتقادات أو التعليق على هذه المقالة قبل نشرها. قام الكاتب بنشر دراسات عديدة منها: "عملية تحضير الدستور الفلسطيني وطريقة تبنيه: لماذا؟ كيف؟ ولماذا الآن؟" مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، آذار ٢٠٠٨، "إشكاليات السلطة الدستورية في ضوء الواقع الفلسطيني"، مجلة الدراسات الفلسطينية-بيروت، العدد ٦٣، ص.٣١-٥٠؛ ؛ "هل إسرائيل ملزمة بتطبيق القانون الدولي الإنساني"، مجلة السياسة الدولية- مصر، نيسان ٢٠٠٤. كما قام بنشر كتابين باللغة الإنكليزية:

The Enactment of Constituent Power in the Arab World: The Palestinian Case, PIFF, Etudes et Colloques 47, Helbing & Lichtenhahn, 2006, 300 pages. *Which Constitution for the Palestinian Legal System?, Thesis ad doctoratum* in Utroque Iure, PUL, 2003, 150 pages. *Palestinian Nationality and Citizenship: Current challenges and Future Perspectives*. CARIM Research Report 2007/7. Legal Framework for Palestinian Security Governance. In: FRIEDRICH, Roland, Luethold, Arnold (Eds.). *Entry Points to Palestinian Security Sector Reform*, 2007, 26-40. *Palestine: the Legal Dimension of Migration*, in: Mediterranean Migration (2006-2007 report), edited by Philippe Fargues, pp.195-205. For complete list of publication, visit: http://www.birzeit.edu/employees/asem.khalil

في جميع هذه الاتجاهات، كان موقف السلطة الفلسطينية ضعيفاً؛ فهي ليست سلطة مركزية لدولة مستقلة، ولا تحظى بالفاعلية الدولية لإجراء مفاوضات وعقد اتفاقيات تحمي مواطنيها في الخارج (ولا توجد حتى مواطنة فلسطينية بعد بالمعنى القانوني للكلمة بسبب عدم وجود دولة فلسطينية بعد)، أو تستطيع أن تضمن المعاملة بالمثل للدول المضيفة للمهاجرين الفلسطينيين، والأراضي الفلسطينية ما زالت تحت الاحتلال تسيطر إسرائيل فيها على المعابر، بل وحتى على حركة السكان بين مدن وقرى الأراضي الفلسطينية نفسها؛ كما أن إسرائيل ما زالت تسيطر على الأحوال المدنية للسكان عن طريق استحواذها على منح الهوية وقضايا لمّ الشمل، كما أنها تسيطر على منح تأشيرات أو تصاريح الدخول للأراضي الفلسطينية المحتلة.

من ناحية أخرى، تلعب السلطة الفلسطينية دوراً متزايداً من حيث استقطاب صنع القرار الفلسطيني بما يخص قضايا الفلسطينيين جميعاً، على حساب دور متناقص وغير واضح لمنظمة التحرير؛ وهذا مرتبط بنوع العلاقة التي تربط بين المركز والشتات، والدور الذي ستلعبه الدولة الفلسطينية القادمة تجاه الفلسطينيين غير المواطنين. المشكلة هنا هي أن ثقل الدولة الفلسطينية سيكون في خارجها بحكم كون أكثر "شعبها" هو خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة (وبالتالي خارج حدود الدولة الفلسطينية التي ستقام عليها أو على الأقل على جزء منها)، بينما يكون صنع القرار السياسي داخل الدولة سيكون حكراً، لا محالة على مواطنيها. كيف ستقوم الدولة الفلسطينية بدور فعال في استقطاب فلسطينيي الشتات وإشراكهم ومتابعة قضاياهم؟ كيف ستتعامل مع الدول المستضيفة ونوع العلاقة التي ستربط الدولة الفلسطينية بالفلسطينيين-غير المواطنين؟ هل سيكون هنالك صفة تمثيلية للدولة تجاههم أم ستكتفي الدولة الفلسطينية بتحصيل مصالح المواطنين الفلسطينيين والعمل على وضع سياسات تخدم مصالحهم فقط؟ ما هو الموقف من ازدواج الجنسية مع الدول الأجنبية والعربية؟ ما هو الموقف من عمالة الأجنبي، وما هو تعريفه أصلاً؟

لكن بداية أريد أن أعترف بأن موضوع هذه الورقة إشكالي؛ فأنا أتحدث عن اللاجئين والمهاجرين (المتغير البشري في هذه المعادلة) وأتحدث عن فلسطين (المتغير الإقليمي) وأتحدث عن القانون (المتغير المؤسساتي والتشريعي)، دون أن يكون لأي منها تعريفاً موحداً ومتفقاً عليه؛ مع العلم بأن تبني هذا التعريف أو ذاك لأي من هذه المتغيرات يحدد، لا محالة، مضمون المتغيرات الأخرى؛ ومما يزيد الأمور تعقيداً هنا هو أن موضوع هذه الورقة ليس إلا ذلك التفاعل الموجود أو الممكن بين هذه المتغيرات.

وللتعريف بمتغيرات هذا الموضوع (اللاجئين، المهاجرين، القانون و"فلسطين"[٢])، سأقدم بطريقة موجزة التطور التاريخي الذي طرأ على مفهوم فلسطين وكيف تم استعمال القانون لتحقيق مخططات سياسية واستعمارية (على الأرض والسكان) بالإضافة إلى مفهوم الفلسطيني والاختلافات من حيث وضعه القانوني بحسب الدول المضيفة وأثرها على ممارسة أولئك الفلسطينيين لحقوقهم الأساسية؛ كما سأتطرق لأثر نشوء السلطة الفلسطينية وإمكانية قيام دولة فلسطينية على الهوية الفلسطينية بشكل عام وعلى اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص.

---

[٢] وضع كلمة فلسطين في تنصيص يهدف إلى التحديد من البداية بوجود مفاهيم مختلفة لهذه الكلمة وبالتالي سيتم التعرف عليها من خلال الفصل الأول؛ بعدها سأقوم بتبني تعريف إجرائي لها يخدم غايات البحث كما في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الأول: فلسطين أم الدولة؟ فلسطينيون أم مواطنون؟

في الفصل الأول سأحاول أن أثبت بأن مفهوم **فلسطين** تغير وتبدل، ليصبح مع الوقت ذلك المفهوم الذي يشير إلى الإقليم المرشح لأن يكون الامتداد الجغرافي للدولة الفلسطينية المتوقع قيامها، في إطار حل الدولتين، على (أو في جزء من) الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وهي الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) [٣] وقطاع غزة.[٤] إلا أن انحسار "فلسطين" إلى جزءٍ منها قد تم تدريجياً، كما هو مفهوم الفلسطيني، وقد تم استعمال القانون لتحقيق غايات استعمارية أحياناً أو سياسية تخدم مصالح الدولة المعنية، وقد عملت الدول المختلفة التي تعاقبت على حكم فلسطين أو جزء منها إلى تغيير الواقع الجغرافي وخلق هوية مرتبطة بالدولة وليس بالشعب وبالتالي أصبحت الجنسية وسيلة قانونية لربط مجموعة من الأفراد بدولة يحملون جنسيتها.[٥]

ما هي فلسطين؟

فلسطين ما قبل عام ١٩٤٨ كانت تحت الانتداب البريطاني؛ وقد كانت، ولأول مرة في تاريخها المعاصر، وحدة سياسية واحدة؛ إلا أن صك الانتداب تضمن إشارة إلى وعد بلفور وتحدث عن ضرورة التزام حكومة الانتداب بتحقيقه وبالتالي العمل على تشكيل وطن قومي لليهود في فلسطين وذلك عن طريق تبني تشريعات وسياسات منظمة للهجرة، ومنها تبني قانون للجنسية يضمن لليهود إمكانية التجنس بالجنسية الفلسطينية (مادة ٧)؛ لقد تم استخدام القانون زمن الانتداب كأداة سياسية لتحقيق أهداف استعمارية (على الأقل من وجهة نظر فلسطينية).

بعد النكبة (١٩٤٨)، باتت فلسطين مقسمة على أرض الواقع إلى ثلاث كيانات جغرافية، سياسية وقانونية؛ دولة إسرائيل التي قامت على أكثر من ٧٨٪ من فلسطين التاريخية، بينما وقع قطاع غزة تحت الحكم المصري (العسكري ومن ثم الإداري) دون أن تحاول مصر أبداً ضمها، أما الضفة الغربية فأصبحت تحت الحكم العسكري الأردني ولاحقا جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية تبعاً لقرار الوحدة (١٩٥٠).

أما الفلسطينيين الذين هجروا من بيوتهم وأملاكهم خلال النكبة فلم يتمكنوا من العودة وذلك لاستغلال إسرائيل قانونها المحلي لتبرير ذلك، إذ أنها منحت الجنسية الإسرائيلية (باسم القانون الدولي الساري في حالات تعاقب الدول) إلى من تواجد على الإقليم الذي دخل ضمن حدود الدولة الإسرائيلية التي تم إعلانها عام ١٩٤٨ من جهة؛ ولكنها منعت اللاجئين الفلسطينيين من الرجوع إلى بيوتهم ومنازلهم لأنهم ليسوا مواطنين! بكلمات أخرى، حُرم اللاجئون الفلسطينيون من حقوق المواطنة لأنهم لم يكونوا مقيمين في إقليم الدولة الجديدة عند قيامها وحرموا من العودة إليها فيما بعد بسبب عدم تمتعهم بجنسية تلك الدولة! في الوقت نفسه الذي تم فيه استعمال القانون

---

[٣] إلا أنني لن أتعرض في هذه الورقة للقوانين السارية على القدس الشرقية في مجالات الهجرة المختلفة وذلك لقيام إسرائيل، بعكس باقي الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بضمها لدولة إسرائيل، مخالفة بذلك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المختلفة.

[٤] وبالتالي فإنني سأستعمل المصطلحات الأخيرة (الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو الضفة الغربية وغزة) في سياق البحث لأنها أكثر دقة من «فلسطين» بحسب عنوان المقالة.

[٥] وبما أن محاولة إيجاد تعريف متفق عليه لهذه المتغيرات غير ممكن، سأقوم بالمخاطرة بتبني تعريف إجرائي محدد، يكون الإطار الذي أتحرك من خلاله دون غيره، وإن كان لا يقل أهمية، إلى أبحاث ودراسات أخرى.

لمنح اليهود في جميع أنحاء العالم "حق العودة" إلى دولتهم (إسرائيل) فرضت الدولة الجديدة قيود كبيرة على اكتساب الجنسية الإسرائيلية من قبل الفلسطينيين، السكان الأصليين؛ لقد استعمل القانون هنا أيضاً كأداة عنصرية لتوزيع الحقوق بناءً على الانتماء العرقي.

أما فلسطينيو الضفة الغربية فقد أصبحوا مواطني الدولة الجديدة: المملكة الأردنية الهاشمية (وليدة الوحدة بين إمارة شرق الأردن والضفة الغربية)؛ ولقد شملت المواطنة أيضاً أولئك الذين أجبروا على ترك بيوتهم وقراهم في ذلك الجزء من فلسطين الذي وقع ضمن الإقليم الذي سيطرت عليه القوات الصهيونية، مكونة دولة إسرائيل. في الوقت عينه، بقي فلسطينيو قطاع غزة فلسطينيين ولكنهم أصبحوا على أرض الواقع بلا دولة بسبب سيطرة القوات المصرية عليها بالكامل؛ ولقد تم استعمال القانون في الحالة الأولى لتعزيز الوحدة والاندماج داخل الدولة الجديدة بينما تم استعمال القانون في الحالة الثانية لتعزيز الوضع الراهن، والهادف (على الأقل نظرياً) للمحافظة على الهوية الفلسطينية؛ في كلتا الحالتين، كانت مشاركة الفلسطينيين في عملية التشريع جزئية أو محدودة وما نتج عن هذه العملية من قوانين لا تدخل بالضرورة ضمن ما يُمكن تسميته المصلحة الوطنية الفلسطينية؛ إلا أن تقاسم ما تبقى من فلسطين بين الأردن ومصر رافقه ولادة حكومة عموم فلسطين أولاً ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أصبحت المظلة العلمانية للحركات السياسية المختلفة والتي كانت مكرسة لمقاومة الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية (Hilal 2007, 31).

بعد حرب ١٩٦٧، سيطرت إسرائيل على ما تبقى من فلسطين التاريخية (الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ هذه الأراضي تقع تحت ما أصبح يعرف في المجتمع الدولي (الأراضي الفلسطينية المحتلة)؛ أما إسرائيل فهي الوحيدة التي تعتبرها أراضي متنازع عليها، وتعتبر وجودها إداري لمناطق لا تقع تحت سيادة أي دولة أخرى. ولقد استعملت إسرائيل "القانون" (من خلال أوامر وإعلانات عسكرية) لتغيير النظام القانون والقضائي القائم، للسيطرة على أراضٍ عامة وخاصة، لبناء المستوطنات، للسيطرة على السوق الفلسطيني وإتباعه للاقتصاد الإسرائيلي...متجاوزةً بذلك تحديدات القانون الدولي الإنساني الساري في وقت الحرب وفي وقت الاحتلال؛ مرة أخرى، تم استعمال القانون من قبل سلطة الاحتلال لتعزيز أهدافها الاستعمارية بينما تم رفض هذا القانون من قبل السكان المحليين أو تم اللجوء له فقط للحصول على مكاسب مالية (مثلاً في قضايا عمالية) وليس بسبب القناعة بكونه عادلاً (Kelly 2006).

من هم الفلسطينيون؟

الفلسطينيون، مثل وطنهم، منقسمين؛ فتشريد الفلسطينيين وتهجيرهم أدى إلى تقسيم الشعب الفلسطيني في أقاليم مختلفة، وأدى أيضاً إلى إخضاعهم لسلطات أجنبية متعاقبة منذ أكثر من قرن مما أدى إلى وجود أوضاع قانونية متنوعة للفلسطينيين، بحسب مكان إقامتهم، حقهم في البقاء فيه أو العودة إلى بلد الأصل.

فإذا أخذنا معيار الجنسية، نجد بأن معظم الفلسطينيين هم عديمو الجنسية؛ هذا ينطبق على فلسطينيي لبنان، ومصر وسوريا وغيرها من الدول العربية المجاورة. هذا هو وضع فلسطينيي الضفة الغربية (بمن فيهم المقدسيين) وقطاع غزة وإن يتميزون عن غيرهم من الفلسطينيين ببقائهم فيما تبقى من فلسطين التاريخية بعد أن أعلنت إسرائيل دولتها على جزء كبير من إقليمها؛ لكن بعض الفلسطينيين اكتسب مع الوقت جنسية البلد المستضيف أو الذي يقيمون فيه؛ فهذا ينطبق على

(معظم) فلسطينيي الأردن؛[٦] كذلك الأمر بالنسبة للفلسطينيين الذين انتقلوا إلى دول أوروبية أو للأمريكيتين. كما أصبح الفلسطينيون الذين بقوا ضمن حدود الدولة الجديدة التي قامت فوق جزء من فلسطين التاريخية (دولة إسرائيل) فقد حصلوا مع الوقت على الجنسية الإسرائيلية؛ تجدر الإشارة هنا بأنه لا توجد علاقة تبادلية أو ما شابه بين الجنسية الجديدة المكتسبة وبين حق الفلسطينيين بالعودة.[٧]

لكن يمكن أن نميز أيضاً بين الفلسطينيين بحسب كونهم لاجئين أو لا؛ فبعض الفلسطينيين هم لاجئين (أو مشردون داخلياً) أو الاثنان معاً؛ لقد تركوا بيوتهم ومدنهم وقراهم أو تم تهجيرهم في الفترة التي سبقت النكبة ولكنهم لم يتمكنوا أبداً من العودة إليها؛ ولقد تم تشريد غيرهم من الفلسطينيين (بعضهم للمرة الثانية) بعد النكسة وقد انتقل بعضهم إلى دول عربية مجاورة.[٨] لكن هنالك من الفلسطينيين من هو ليس بلاجئ؛ هذا ينطبق على الفلسطينيين الذين بقوا داخل ما أصبح دولة إسرائيل (وإن كان بعضهم مشرد داخلياً)؛ هؤلاء أصبحوا فيما بعد مواطنين إسرائيليين. معظم سكان الضفة الغربية وبعض سكان قطاع غزة هم ليسوا بلاجئين؛ وإن كان هنالك تمييز من حيث كون بعض فلسطينيي الضفة الغربية وغزة لاجئاً والآخر لا إلا أن هذا لا يؤثر على الوضع القانوني تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ فالجميع يعاني من ضياع الحقوق نفسه؛ كما أنهم جميعاً يحظون برقم هوية يخولهم بالمشاركة في الانتخابات والحصول على نفس الحقوق والواجبات في إطار السلطة الفلسطينية وما يصدر عنها من قوانين.

أما من حيث مكان الإقامة، فبعض الفلسطينيين ما زال مقيماً (أو على الأقل له حق الإقامة) في الضفة الغربية وغزة، الأراضي التي تعتبر بحسب القانون الدولي بأنها أراض محتلة؛ هؤلاء جميعاً يعتبرون عديمي الجنسية، منهم من هم لاجئين أو مشردين داخلياً. هؤلاء يتميزون عن غيرهم من الفلسطينيين بأنهم عاشوا تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ والذين تعاملت معهم إسرائيل على أنهم مقيمين وليس كمواطنين وبالتالي تُعاملهم كأجانب مقيمين بشكل دائم (شقير ١٩٩٦، ٨٩؛ شبلاق ١٩٩٦، ٣١)، وبالتالي كانت سلطة الاحتلال تفرض عليهم أوامرها العسكرية ولو بالقوة، فطبق الاحتلال الحكم بالقانون بدل حكم القانون.[٩]

هؤلاء أيضاً هم من بادروا بالانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، والذين عانون منذ ذلك الحين بإجراءات تضييق على الحريات الأساسية لم يسبق لها مثيل؛ وشددت الإغلاق على الأراضي الفلسطينية منذ ذلك الحين حتى للتنقل بين الضفة الغربية وغزة وبدأت بفرض تصاريح للدخول إلى داخل إسرائيل، وحتى على القدس التي تم ضمها لإسرائيل عام ١٩٦٧. أما محادثات السلام وما تبعها من إعلان مبادئ واتفاقيات فهي لم تغير في سياسة إسرائيل التضييقية بل عززتها، عن طريق سياسة الإغلاق التي اتبعتها إسرائيل بشكل متزايد، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠)؛ كما أصبح الحصول على تصريح لدخول إسرائيل من الأمور الصعبة للغاية.

---

[٦] تجدر الإشارة إلى وضع فلسطينيي قطاع غزة في الأردن فهم يُعاملون بطريقة مختلفة داخل الأردن عن فلسطينيي الضفة الغربية؛ لمزيد من المعلومات، أنظر: (EL-ABED 2004, 2006).

[٧] لمزيد من المعلومات حول تطور الجنسية الفلسطينية والوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة خاصة من حيث الحق بالتجنس، يمكن مراجعة (Khalil 2007b)

[٨] تجدر الإشارة أن معظم سكان قطاع غزة وجزء كبير من سكان الضفة الغربية هم لاجئون أو مشردين داخلياً؛ كما أن كثيراً من اللاجئين ما زال يعيش في مخيمات اللاجئين؛ ويرى بعضهم بأن بقاء اللاجئين داخل المخيمات ضروري للحفاظ على حق العودة وكأن الفقر وسوء الحال هي من شروط اللجوء!

(9) Rule by law rather than rule of law.

وهم الذين تمتعوا بالحقوق السياسية زمن السلطة الفلسطينية؛ وهؤلاء أيضاً هم أول المرشحين ليكونوا مواطني الدولة الفلسطينية التي يمكن أن تقوم على (أو في) الأراضي الفلسطينية المحتلة. جميع أولئك الفلسطينيين «يتمتعون» بالحق برقم هوية (صادر عن سلطة الاحتلال) وهي الوثيقة التي تخولهم بالتنقل داخل الأراضي المحتلة (مع العلم طبعاً بأن هنالك تقييد على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل وأحياناً بين مناطق الضفة الغربية نفسها)، وهي تخول صاحبها أيضاً الحق بالبقاء أو العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بدون تأشيرة من قبل سلطة الاحتلال التي ما زالت تسيطر على المعابر وعلى دخول الأجانب والفلسطينيين؛ هذا الرقم إذن، شبيه بـ«رقم وطني» يمنح حقوقاً لفلسطيني الأراضي المحتلة شبيهاً بحقوق المواطن في دولة (لكنها ليست كذلك). من ناحية أخرى، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية مؤخراً التماساً ضد القانون المؤقت للجنسية ودخول إسرائيل (٢٠٠٣) والتي تقنن منع الفلسطينيين من دخول إسرائيل والبقاء فيها وبالتالي منع لم شمل العائلات بين مواطنين إسرائيليين وفلسطينيي الضفة الغربية وغزة (Abu-Mukh 2006, 9).

لكن الكثير من الفلسطينيين يقيم خارج فلسطين التاريخية؛ وإن كان بعضهم له الحق بالعودة إلى الضفة الغربية وغزة (بحكم امتلاكه لرقم هوية أو لحصوله على لم شمل، بقرار صادر عن سلطة الاحتلال أيضاً) إلا أن الأكثرية المطلقة منهم ليس لهم الحق بالعودة إلى ديارهم، كونهم لاجئين. كما أن هنالك الكثير من الفلسطينيين الذين هاجروا بحريتهم (الحرية بخيار الهجرة هنا هو مفهوم نسبي) بحثاً عن وضع اقتصادي أفضل (Hilal 2007, 6) أو بحثاً عن استقرار سياسي ومحيط اجتماعي أكثر ملائمة لتكوين عائلة، بعضهم ما زال يحتفظ بالوثائق الضرورية لعودته إلى الأراضي الفلسطينية التي خرج منها، بينما خسر بعضهم الآخر هذا الحق مع الوقت، فأصبح شبيهاً وضعهم باللاجئين الفلسطينيين (بحسب التعريف الواسع للجوء) وإن لا يدخل بالضرورة تحت التعريف الضيق للاجئ الذي تضعه وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الوكالة)، كما سنرى فيما بعد. هذا يقودنا للتمييز بين اللجوء والهجرة.

الهجرة الدولية

المهاجرون هم أولئك الأشخاص الذين يقررون أن يتركوا مكان سكنهم الأصلي بحثاً عن وضع اقتصادي أفضل في بلد آخر؛ والهجرة قد تكون داخلية وقد تكون خارجية؛ أما المعايير التي تميز المهاجر عن غيره فهي كثيرة؛ فقد يتبنى بعضهم الجنسية كمعيار فيصبح المهاجر هو من يقيم في بلد لا يحمل جنسيته؛ لكن بحسب هذا التعريف، يصبح تعريف المهاجر واسع جداً ليشمل أي شخص أجنبي (كوضع قانوني معاكس لوضع المواطن) متواجد خارج البلد التي يحمل جنسيتها، وبالتالي حتى أولئك الذين يمرون أو يسكنون بشكل مؤقت في بلد غير بلدهم. أما المعيار الثاني فهو بلد الأصل (أو الميلاد)، فيصبح المهاجرون من كان بلد الأصل مختلف عن البلد المقيم فيه حالياً، وهذه الرؤية فيها إشكالية نظراً لإمكانية أن يشمل هذا التعريف في الوقت عينه مواطنين (وإن كانوا من أصل أجنبي) ومهاجرين آخرين أجانب في الوقت الذي قد لا يشمل هذا التعريف أبناء المهاجرين، حتى وإن كان وضعهم (حتى القانوني) لا يختلف عن وضع آبائهم؛ أما المعيار الثالث فهو مرتبط بهدف إقامة الأجانب في بلد ما، مع العلم بأن الأجنبي هنا قد تشير إلى غير المواطنين أو قد يتم توسيعها لتشمل أيضاً أولئك الذين من أصلٍ أجنبي أيضاً.

انطلاقا مما سبق، يبدو ظاهراً بأن الهجرة الدولية هي عملية حركة (على الأقل لمرة واحدة) من دولة ما (بحسب الأصل أو الجنسية) إلى دولة آخر بهدف الإقامة لفترة زمنية محددة، وتكون هذه الحركة مرتبطة بشكل عام بالرغبة بتحقيق مصالح اقتصادية؛ هذا يعني بأن هنالك نقطة انطلاق (البلد الأصل) وهنالك نقطة وصول (البلد المضيف) وهنالك إقامة (لفترة زمنية محددة) بهدف تحقيق غايات إيجابية (عادة اقتصادية). إلا أنها حركة حرة يقوم بها أفراد بشكل عفوي وهي من أقدم الظواهر البشرية والمرشحة للاستمرار بل والتزايد خاصة مع إمكانية التنقل والحركة في وسائل مختلفة وبطريقة أسهل؛ لكن الدولة المعنية تنظمها عن طريق تشريعات محددة (تسمى عادة قانون أو قوانين الهجرة) وهي تعنى من جهة بتنظيم دخول الأشخاص عبر المعابر الدولية، إقامتهم وبقائهم داخل البلد أو انتهاء هذه الإقامة، بالإضافة إلى عقوبات تطبق على من يخالف هذه قوانين الهجرة هذه، ومن جهة أخرى تعنى بالإطار القانوني لحماية المهاجرين، تلتزم بها الدول عادة عن طريق اتفاقيات دولية تقوم بتحويلها لقوانين محلية (Elmadmad 2004, 1)؛ تجدر الإشارة إلى أن شؤون المهاجرين ليست حصراً بالدولة المضيفة فقط (المستقبلة للمهاجرين) بل تمتد أحياناً لتشمل الدولة المصدر، فيتم تقنين هذا التعاون من خلال اتفاقيات تعاون وتعامل بالمثل.

مما سبق يبدو جلياً بأن تعريف المهاجر في الحالة الفلسطينية فيه إشكالية كبيرة؛ لأن تعريف الفلسطيني أصلاً إشكالي كما سبق ذكره؛ فمن هو الفلسطيني؟ هل يشمل هذا التعريف اللاجئين المقيمين في الدول المضيفة والذين لا يستطيعون العودة إلى بلدهم الأصلي وتتميز حركتهم إلى دول أخرى بالصعوبة والتعقيد؟ أم هل تشمل الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية الأردنية أو الإسرائيلية أو غيرها من الجنسيات الأجنبية والذين يتم تغطيتهم في الإحصائيات والسياسات من خلال دولتهم الجديدة؟ أم هل هم فقط أولئك المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (لتشمل أيضاً المقدسيين) أي أولئك الذين يقيمون على ما تبقى من فلسطين التاريخية والذي لا يدخل ضمن الحدود غير المعلنة (والمقبولة أو المعترف بها دوليا) لدولة إسرائيل (ما يسمى بالخط الأخضر أو خط وقف إطلاق النار)؟

كما أن بلد الأصل أو بلد الميلاد أيضاً فيها إشكالية وهي مرتبطة بما سبق؛ فما هي فلسطين التي نتحدث عنها؟ بكلمات أخرى: ما هي نقطة الانطلاق التي يُعتبر فيما بعد من يتركها إلى مكان آخر بأنه مهاجر؟ هل نتحدث عن فلسطين التاريخية أم فقط عن جزء منها؟ هل نتحدث عن الضفة الغربية وغزة كنقطة الانطلاق؟ مع العلم أن هنالك الكثير من الفلسطينيين الذين يقيمون في بلد غريب أصلاً، ولكنهم قد يحاولون يهاجرون إلى دول أخرى فتكون دولتهم المضيفة الأولى هي نقطة الانطلاق في الهجرة نحو دولة أخرى. في الوقت عينه لا يمكن أن تكون العفوية أو الحرية مطلقة في اختيار الفلسطينيين الخروج من "البلد الأصل" (أو نقطة الانطلاق، مهما كان مفهومنا له) للإقامة في بلد آخر في سبيل تحقيق مصالح اقتصادية، وذلك لما يمر فيه الفلسطينيون منذ أكثر من قرن من تشرد وتشرذم واحتلال. كما أنه لا توجد أصلاً جنسية فلسطينية بالمعنى القانوني للكلمة بسبب عدم وجود دولة فلسطينية أصلاً؛ وبالتالي فإن تعريف الفلسطيني (وبالتالي تعريف المهاجر الفلسطيني) يرتبط بالأراضي الفلسطينية أحياناً (إشارة إلى ما تبقى أراضي ٦٧) أو إلى فلسطين التاريخية (الإشارة إلى الإقليم) أو إلى الشعب الفلسطيني ككيان مستقل، بل ويشبه باقي الشعوب بكونه يتمتع بحق تقرير المصير وحتى قيام الدولة.

اللاجئون الفلسطينيون

إن مفهوم الهجرة أوسع من مفهوم اللجوء أو التشرد الداخلي، إذ أن الأول يشمل بالوقت نفسه الهجرة القسرية والهجرة الحرة؛ كما يشمل الهجرة الدولية والهجرة الداخلية أو المحلية؛ أما اللاجئون فهم مهاجرون بالمعنى الواسع للكلمة كونه ينطبق عليهم عنصر الحركة والمرور من بلد الأصل إلى بلد آخر (عبور حدود دولية يميز اللاجئين عن المشردين داخلياً)[١٠] إلا أنهم، بعكس المهاجرين، لا يقومون بهذه الحركة بحرية وعفوية؛ فهي نوع من الهجرة القسرية وهي مرتبطة عادة بوجود تهديد معين يجبر أشخاص (عادة بشكل جماعي) بترك مناطق سكناهم وعبور حدود دولية طلباً للحماية. أما القانون الذي يسري في هذه الحالات فلا يمكنه أن يكون قانون الهجرة العادي الساري على المهاجرين بل هو مزيج من التزامات دولية وأخرى محلية مرتبطة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة مبدأ عدم رد اللاجئين (أو طالبي اللجوء) على أعقابهم قسراً خاصة إذا ما كان في هذا خطر على حياتهم. وبالتالي فإن اللاجئ يختلف عن المهاجر بضعف مكانته القانونية وإمكانية أن يؤدي هذا إلى انعدام آليات الحماية له.

فإذا ما حاولنا إسقاط مفهوم اللجوء السابق الذكر على الحالة الفلسطينية لوجدنا اختلافات من حيث المكانة القانونية الخاصة بهم بسبب خاصيتهم؛ فبحسب التعريف الإجرائي الذي تبنته وكالة الأمم المتحدة للغوث وتشغيل اللاجئين، "اللاجئ الفلسطيني هو شخص كانت إقامته العادية في فلسطين أثناء الفترة ما بين الأول من حزيران ١٩٤٦ و١٥ أيار ١٩٤٨، والذي فقد بيته ووسيلة معيشته نتيجة صراع ١٩٤٨" وهي تشمل أيضاً المنحدرين من هؤلاء. وبحسب هذا التعريف، لا يمكن لتعريف الوكالة أن يشمل جميع اللاجئين الفلسطينيين، خاصة أنها محصورة بالمناطق التي تعمل فيها (الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية وغزة)، كما أن الوضع القانوني الناتج عن هذه التغطية يشمل فقط الغوث والتشغيل وليس الحماية. بالمقابل، جاءت اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١، المتعلقة بوضع اللاجئين بتعريف أوسع ومهام حماية؛ إلا أن بعض تفسيرات المادة ١د أدت إلى عدم مد هذا التعريف ليشمل اللاجئين الفلسطينيين (بحجة تغطيتهم من قبل الوكالة).

لكن بعض اللاجئين الفلسطينيين قد يقرر الهجرة من بلد الملجأ الأول نحو دولة أخرى؛ في هذه الحالة يمر بإجراءات معقدة، أولها الحصول على وثقة سفر خاصة باللاجئين (صادرة عن الوكالة أو عن الدولة المضيفة)، بالإضافة إلى فرض بعض الدول أحياناً (كما كان الوضع في لبنان) على اللاجئين الراغبين في ترك البلد المضيف الحصول على إذن خروج بالإضافة طبعاً إلى تأشيرة دخول للدولة المستهدفة. مع ذلك، يتميز الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة بأنه ضعيف وغير واضح المعالم في كثير من الأحيان، وبأنه خالٍ من الحماية الضرورية لممارسة الحقوق الأساسية (المدنية، الاقتصادية والاجتماعية). وقد تم تبرير الإجراءات الخاصة باللاجئين عادة باسم المصلحة الوطنية للفلسطينيين، وبالتالي تم التضحية بحقوق الأفراد والتمييز ضدهم والتعامل معهم بطريقة مختلفة عن غيرهم من الأجانب باسم حقهم بالعودة. تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد وضع قانوني موحد لأن ذلك يعتمد على قوانين الدولة المضيفة (Takkenberg 1997, 135)؛ لكن ما يميزهم أيضاً هو أن وضعهم القانوني يعتمد بالدرجة الأولى على تعليمات أو إجراءات إدارية معرضة للتغيير بشكل دائم.[١١]

---

[١٠] يطلق تعبير المشردين داخلياً على الفلسطينيين الذين هُجروا نتيجة حرب ١٩٦٧ لتمييزهم عن اللاجئين الذين هُجروا نتيجة حرب ١٩٤٨ (Shiblak 1996, 29).

[١١] لمزيد من المعلومات حول وضع اللاجئين الفلسطينيين القانوني داخل الدول المضيفة، أنظر: (Takkenberg 1997, 153 ff., Khalil 2007a).

فبالنسبة لسياسات العمل، فقد منعت بعض الدول المضيفة اللاجئين الفلسطينيين من العمل في بعض القطاعات، مما أدى بالفلسطينيين للعمل في سوق العمل الأسود؛ بينما تم حرمان أو تقييد الحصول على خدمات حكومية بما فيها التعليم في المدارس الحكومية أو تم حرمانهم من الحق في التملك (كما في بعض دول الخليج) وإن كان هذا التحديد خاص بجميع الأجانب (زريق 1998, 49؛ Takkenberg 1997, 174). كما أن قوانين الجنسية لمعظم الدول العربية تمارس التمييز العنصري تجاه المرأة التي لا تنقل جنسيتها إلى أولادها، خاصة في حال منع ازدواجية الجنسية (بين الدول العربية خاصة)؛ كما أن حقوق الأقليات ليست في أفضل أحوالها في الدول العربية (حنفي ٢٠٠١، ٢٣٠).

هذه الإجراءات التمييزية ضد الفلسطينيين تتعارض مع الموقف الرسمي لجامعة الدول العربية بخصوص التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يعكسه بروتوكول كازابلانكا لعام ١٩٦٥، والتي تنص على ضرورة أن تمنح الدول المضيفة حقوقاً مساوية للمواطنين دون أن يتم تجنيسهم بالإضافة إلى منحهم وثيقة سفر خاصة باللاجئين، وبالتالي تميزت المواقف الرسمية للدول العربية بروح التضامن من جهة والمحافظة على الهوية الفلسطينية من جهة أخرى (Takkenberg 1997, 135)؛ لكن هذه الوثيقة غير الملزمة قد تم تجاهلها وشلها عن طريق تحفظات وضعتها الدول المعنية، خاصة فيما يخص المساواة والعمل؛ وبالتالي أصبحت هذه الوثيقة تعبيراً عن بعض النيات الطيبة فقط لا غير (زريق ١٩٩٨، ٤٠). تجدر الإشارة إلى أن طريقة تعامل الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين كانت تتغير تبعاً لسياسات تلك الدول تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ونوع العلاقة معها (Takkenberg 1997, 135)، وهي علاقة تتميز أصلاً بالاضطراب وانعدام الثقة.[١٢]

اللاجئون والمهاجرون الفلسطينيون

وفي هذه الورقة، كلمة **لاجئون** يتم استعمالها بالمفهوم الواسع لتشمل جميع أولئك الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين التاريخية والذين لا يستطيعون العودة إليها بسبب رفض دولة إسرائيل أو حتى الحق بالدخول أو البقاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[١٣] أما المهاجرون، بحسب المفهوم الإجرائي لهذه الورقة، فيشير إلى أولئك الفلسطينيين الذين يحملون رقم هوية تخول صاحبها من الدخول والخروج والبقاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكنهم يقيمون لفترة زمنية محددة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، في سبيل العمل أو الدراسة أو غير ذلك.

هذا التعريف الإجرائي الذي أتبناه للاجئين والمهاجرين مرتبط بفرضية قمت بتقديمها في بداية هذه الورقة (بغض النظر عن موقفي الشخصي منها) ومفادها بأن مفهوم فلسطين والفلسطينيين في انحسار وتقلص مستمرين: من فلسطين التاريخية نحو جزء منها، ذلك الإقليم المرشح ليكون الدولة الفلسطينية المستقبلية. هذا يعني بأن قيام دولة فلسطين تستحوذ تدريجياً على المكانة

---

[١٢] لقد تم طرد منظمة التحرير من الأردن بالقوة بعد الأحداث الدموية التي تمت بين ١٩٧٠-١٩٧١ ومن لبنان عام ١٩٨٢ (شبلاق ١٩٩٦، ٤٠) بعد أن أنهكتها الحرب الأهلية أيضاً، وقد تم جلاء آلاف الفلسطينيين من الكويت ودول الخليج بعد انتهاء حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ بسبب موقف الرئيس عرفات المؤيد لاحتلال الكويت؛ كما تم طرد خمسة آلاف فلسطيني عام ١٩٩٥ بسبب الأزمة الاقتصادية (شبلاق ١٩٩٦، ٤١) أو كطريقة لإظهار موقف معارض لاتفاقيات أوسلو.

[١٣] مع العلم طبعاً بأن هنالك لاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالتالي من بين المهاجرين إلا أنني لا أرى أي حاجة لإفراد جزء خاص بهم في هذه الدراسة وسأكتفي بالحديث عن علاقة القانون الساري في الأراضي الفلسطينية المحتلة والصادر عن السلطة الفلسطينية مع اللاجئين والمهاجرين بحسب التعريف السابق الذكر.

التي كانت لتحرير فلسطين؛ لكن الامتداد الجغرافي لفلسطين-الدولة مختلف عن فلسطين-الوطن. وبهذا يصبح مفهوم الفلسطيني أيضاً مختلفاً؛ وتعريف الفلسطيني على أنه "مواطن" في دولة ذات حدود جغرافية محددة، يعني بأن الكثير من الفلسطينيين سيكونون خارج إطار المواطنة الفلسطينية؛[١٤] فلو تخيلنا أن الأراضي الفلسطينية المحتلة هي دولة مستقلة، لكان مواطنوها الذين يقتنون خارجها ولكنهم يستطيعون العودة متى ما شاءوا مهاجرين، ولكان الفلسطينيون الذين خرجوا منها قسراً ولا يستطيعون العودة إليها لاجئين.[١٥]

لكن دور الدولة الفلسطينية (إذا قامت) سيتجاوز تمثيل مواطنيها ليشمل أيضاً باقي الفلسطينيين، وبالتالي ستلعب دور المركز نحو الشتات، خاصة تجاه من تركوا ديارهم ليصبحوا لاجئين في دول مجاورة. ومنذ قيامها، لعبت السلطة الفلسطينية دور الدولة طور الإنشاء؛ من حيث ببيروقراطيتها ومؤسساتها، ورموزها وتسمياتها، وتشريعاتها وسياساتها؛ وهذا مرتبط من ناحية من استرجاع الأراضي الفلسطينية المحتلة دوراً مركزياً في الحركة الوطنية الفلسطينية، وذلك منذ قبول حل الدولتين، مروراً بالانتفاضة الأولى، تباعاً باتفاقيات أوسلو التي بدأت عملية نقل صلاحيات تدريجية من الحاكم العسكري إلى سلطة فلسطينية، تقوم شرعيتها أولاً على تفويض من منظمة التحرير بالطبع ولكن أيضاً على الانتخاب الشعبي (وكلمة شعبي تشير هنا إلى فلسطيني الضفة الغربية، بمن فيهم المقدسيين، وقطاع غزة). وهذا هو موضوع الجزء الثاني من هذه الدراسة.

---

[١٤] تجدر الإشارة هنا بأن هنالك تمييز بين الحق بالمواطنة الفلسطينية والحق في العودة؛ فاللاجئ الفلسطيني الذي هُجر من حيفا ويافا قد يتخلص من حالته كعديم الجنسية إذا ما حصل على مواطنة الدولة الفلسطينية (أو حتى الدولة المضيفة) لكن حقه في العودة إلى بلده يبقى إلى أن يتم تحقيق ذلك، وبغض النظر على من يمارس السيادة على ذلك الإقليم الجغرافي الذي يُدعا وطنه، والذي يشير حق العودة إليه. وبالتالي فإن الوطن والدولة قد لا يعنيان الشيء ذاته بالنسبة للاجئ، تشير الأولى فيها إلى «فلسطين» بينما تعني الثانية «دولة فلسطين».

[١٥] لكن الدولة الفلسطينية سيكون لها دور البؤرة والمركز تجاه الفلسطينيين جميعاً، سواء أولئك الذين بقوا في ديارهم أثناء النكبة، وأصبحوا مواطنين إسرائيليين، أو مع أولئك الذين تركوها ليصبحوا لاجئين، سواء كانوا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو خارجها.

الجزء الثاني: التنظيم القانوني للهجرة الدولية في فلسطين

إن كلمة "قانون" التي وردت في عنوان هذه الورقة تشير إلى جميع تلك القواعد القانونية السارية في فلسطين (موضوع هذا الجزء من الدراسة)؛ وهي تشمل قوانين أصلها إلى الحقبة الأردنية والتي ما زال بعضها سارياً في الضفة الغربية والحقبة المصرية في قطاع غزة، بالإضافة إلى قوانين انتدابية وأخرى عثمانية تعود الأخيرة إلى نهاية القرن التاسع عشر! كما لا تزال الكثير من الأوامر العسكرية (لقد تبنى الحاكم العسكري الإسرائيلي آلاف الأوامر العسكرية منذ احتلال الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧، في كل من الضفة الغربية وغزة)، والتي ما زال جزء كبير منها سارٍ على جزء من الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني.[١٦]

من يحكم فلسطين؟

بفضل (أو بسبب اتفاقيات أوسلو) ولدت السلطة الفلسطينية؛ وقد كان لها من الصلاحيات الإقليمية، الوظائفية والشخصية ما تم تحويله إليها من قبل الحاكم العسكري الإسرائيلي؛ إلا أن الأخير بقي في مكانه وتعايش مع السلطة الفلسطينية التي كان لها أيضاً صلاحيات تشريعية أيضاً والتي مارستها أحياناً بالانسجام مع الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وأحياناً أخرى تجاوزتها، خاصة بعد انتهاء المدة التي كانت محددة على أنها المرحلة الانتقالية (١٩٩٩)، دون التوصل لاتفاق سلام وحل دائم، وما تبع هذا من انتفاضة ثانية وتوقف شبه كامل للمفاوضات والعودة إلى الخيار العسكري.

مما سبق، يبدو واضحاً بأن قيام السلطة الفلسطينية لم ينهِ وضع الاحتلال بل على العكس، إذ أن اتفاقيات أوسلو عملت على تقنين معظم تركيباتها وقوانينها وممارساتها؛ كما حافظت إسرائيل على سيطرتها على المعابر وما ارتبط بها من حق تنظيم خروج الفلسطينيين والأجانب ودخولهم من وإلى "الضفة الغربية وغزة" (والتي تعاملت معها الاتفاقيات على أنها وحدة سياسية واحدة) كما حافظت إسرائيل على السجل المدني وبالتالي على تنظيم كل ما يتعلق بالهوية وإجراءات لم الشمل؛ كما أن هنالك استثناء دائم لصلاحيات السلطة الفلسطينية وهو مرتبط بالمواطنين الإسرائيليين، الذين يحظون بموجب الاتفاقيات بحصانة تامة أمام السلطة الفلسطينية.

بالمقابل، أصبح بمستطاع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة الحصول على وثيقة سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية وهي وثيقة تم الاعتراف بها عالمياً.[١٧] لكن هذه ليست جوازات سفر خاصة بمواطنين وصادرة عن دولة ذات سيادة بل يعتبرها البعض على أنها نسخة مطورة عن الهوية الصادرة عن الاحتلال (Hammami and Johnson 1999, 317). وبالتالي وجود وثيقة سفر خاصة بالسلطة الفلسطينية لا يعني بأن هنالك دولة ومواطنين (وإن يمكن اعتبار السلطة بأنها مشروع دولة أو جنين دولة). وذلك ببساطة لأن فقط من له رقم هوية (صادر عن سلطة الاحتلال) هو المخول بالحصول

---

[١٦] بالتالي فإنني أشير إلى تلك القواعد الملزمة الصادرة عن السلطة العليا في البلد والتي كانت تحكم فلسطين أو جزء منها، بغض النظر عن "شرعية" مثل هذه السلطة أو مدى تقبل المحكومين لها أو مشاركتهم في عملية تحضير القوانين.

[١٧] مع العلم أن وضع فلسطينيي القدس الشرقية، وإن دخلوا ضمن الضفة الغربية وهي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا أنه يتم التعامل معهم منذ ضم القدس الشرقية عام ١٩٦٧ على أنهم مقيمين دائمين في دولة إسرائيل، وبالتالي يتم التعامل مع مرورهم عبر الحدود الدولية لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المتحدة وبالنسبة لوثيقة السفر التي يحتاجونها بطريقة مختلفة عن باقي فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أننا لن نقوم بتقديم هذا الموضوع بتفاصيله في هذا البحث.

على وثيقة سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية؛ وبالتالي فإن أي وثيقة لا تحتوي على رقم الهوية، وإن يتم التعامل معها كوثيقة سفر سارية من قبل بعض الدول، إلا أنها لا تخول صاحبها من دخول المعابر المؤدية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تسيطر عليها إسرائيل بشكل كامل.

فإذا نظرنا إلى الوضع القائم حالياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو وسعنا الأفق قليلاً لننظر إلى فلسطين التاريخية، فماذا نجد؟ من يحكم فلسطين حالياً؟ ما هي الدولة أو الدول الموجودة في إطار فلسطين التاريخية؟ الدولة الوحيدة (بحسب تعريف القانون الدولي العام – شعب، إقليم وسلطة عليا) هي دولة إسرائيل (شئنا ذلك أم أبينا)؛ وإن كانت حدودها غير محددة أو على الأقل غير معلنة،[١٨] وهويتها يهودية وإن كانت تدعي المساواة لمواطنيها؛ أما الدولة الفلسطينية فهي ما زالت مشروع وطني أو رغبة سياسية أو تصور مستقبلي أكثر منه حقيقة ملموسة أو واقع قانوني. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، هنالك واقع مختلف،[١٩] فهي ليست رسمياً جزءاً من دولة إسرائيل وسكانها ليس مواطنين إسرائيليين، ولكنها ليست بعد دولة فلسطين؛ ولهذا يدعوها بعضهم فلسطين الإسرائيلية (Hajjar 2005)؛ فدولة إسرائيل ما زالت تسيطر على المعابر وعلى حركة السكان من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة مع كل ما يتبعها من صلاحيات خاصة بإجراءات لم شمل العائلات (Abu-Mukh 2007)؛ وما زال الحاكم العسكري التابع لوزير الدفاع الإسرائيلي والجيش الإسرائيلي يسيطر على مناطق واسعة من الضفة الغربية وينظم حركة السكان بين الضفة وقطاع غزة، ويضع الحواجز العسكرية بين المدن والقرى الفلسطينية.

هذا يقودنا بالاعتقاد بأن دولة إسرائيل ما زالت المشرع الأول وهي التي تضع السياسات الخاصة المتعلقة بالهجرة الدولة سواء في تقييد حركة السكان من وإلى الأراضي المحتلة أو بتقييد وتنظيم دخول الأجانب إليها؛ ودور السلطة الفلسطينية يبقى محدوداً ضمن الصلاحيات المحولة له من الحاكم العسكري أو تلك التي اكتسبها بحكم الأمر الواقع؛ إلا أنها جميع هذه الصلاحيات لا تصل إلى حد التحكم في قضايا جوهرية خاصة بالمعابر مثلاً، أو السيطرة على السجل المدني للسكان (Hilal 2007, 4) ومنح رقم هوية خاص بـ"مواطني" الضفة الغربية وقطاع غزة إلى من له حق (من خلال إجراءات لم الشمل). كذلك الأمر في قضايا متعلقة باللاجئين الفلسطينيين؛ فهم موزعون في أرجاء العالم؛ هم جوهر القضية الفلسطينية كما الوطن المسلوب؛ وبالنسبة لهم أيضاً، تبقى لإسرائيل الكلمة الأخيرة حول إمكانية عودتهم وبالتالي تحقيق حقوقهم المشروع، بحسب القانون الدولي.

كما أن الاحتلال الإسرائيلي قام بترجمة وجوده عن طريق هيكلية متكاملة من الإعلانات والأوامر العسكرية التي غيرت تدريجياً النظام القانوني الساري في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تشكيل محاكم عسكرية تعمل على تنفيذ قانون الاحتلال، والتي بدأت بصلاحيات محصورة بالأمن لتتوسع مع الوقت وتغطي مساحات واسعة من شؤون الفلسطينيين اليومية، متجاوزة القضاء المحلي الذي تم إخضاعه أيضاً للسلطة العليا للحاكم العسكري أيضاً. وقد قامت السلطات الإسرائيلية بتغيير النظام القانوني والقضائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة مخالفة أحكام لاهاي لعام ١٩٠٧ (م. ٤٣) والتي تحدد صلاحيات الدولة المحتلة بتغيير القوانين السارية في الأراضي المحتلة والتي

[١٨] من الجدير بالذكر أن وجود حدود محددة ومعلنة ليست من عناصر الدولة بل وجود إقليم يخضع لسيادة الدولة.

[١٩] فيما عدا القدس التي اعتبرتها إسرائيل منذ ضمها عنوة بأنها جزءٌ لا يتجزأ من دولة إسرائيل وعاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة (بحكم القانون الأساسي الذي تبنته عام ١٩٦٧).

تسمح بذلك فقط لغايات "تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه". لكن سلطات الاحتلال قامت بذلك لتحقيق مصالح الاحتلال وأهدافه الاستعمارية، وذلك لمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وتقييد حركة السكان وحرياتهم الأساسية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن وضع قطاع غزة بحسب القانون الدولي لم يتغير بعد الانسحاب الإسرائيلي منها عام ٢٠٠٥ (وإن وجدت مواقف معاكسة تماماً لهذا التوجه والتي بدأت بالرواج منذ ذلك الحين)؛ كما أن الاتفاقية الدولية الخاصة برفح تركت للإسرائيليين (عن طريق رقابة بعثة أوروبية وكاميرات) حق رقابة كيفية تسيير الفلسطينيين لمعبر رفح والالتزام بنصوص الاتفاقية التي تم التوصل إليها مع الجانب الفلسطيني. كذلك الأمر عندما سيطرت حماس على مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧ وأعلنتها إسرائيل كياناً معادياً؛ فقطاع غزة هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة، وهي بالتالي محتلة إلى أن يتم إنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية؛ بالوقت نفسه، ما زالت إسرائيل تسيطر بحكم الأمر الواقع على المعابر المؤدية إلى قطاع غزة وبالتالي ما زالت تسيطر على حركة دخول وخروج الأشخاص والبضائع.

صلاحيات السلطة الفلسطينية التشريعية

تمارس السلطة الفلسطينية صلاحياتها التي تم تحويلها إليها بفضل الاتفاقيات مع إسرائيل؛ فبحسب الاتفاقية الانتقالية لسنة ١٩٩٥ (أوسلو الثانية) يحق لمجلس الحكم الذاتي تبني تشريعات وحتى قوانين أساسية ضمن حدود وصلاحيات السلطة الفلسطينية نفسها (المادة ٣: ٧). من ناحية أخرى، تنص الاتفاقية نفسها على أي تشريع للمجلس يتجاوز حدود صلاحياته سيكون، بحسب الاتفاقية الانتقالية أيضاً، بلا قيمة وكأنه لم يكن (مادة ١٨). وقد منحت الاتفاقات نفسها "حق الفيتو" للرئيس على تشريعات المجلس (مادة ١٨: ٤)؛ وكأن الرئيس حامي الاتفاقيات. وقد جاءت إجراءات التشريع لتتلاءم مع تحديدات أوسلو. فقبل الانتخابات التشريعية الأولى، كان للمجلس الذي تم تعيينه من قبل منظمة التحرير سلطة تبني التشريعات، متبعاً بذلك الإجراءات التي نص عليها قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٥؛ فكان الرئيس يمتلك القدرة على تجميد أي تشريع عن طريق عدم توقيعه للقانون؛ وفي حال وقعه يمكنه تجميده عن طريق عدم إصداره أو عدم نشره في الجريدة الرسمية، وهذه الإجراءات كلها ضرورية لكي يصبح القانون نافذاً؛ بالتالي فإن المجلس التشريعي عند انتخابه لم يكن يملك الأدوات القانونية لتجاوز الفيتو الرئاسي.

وقد جاء القانون الأساسي كثورة، ليس لكونه يحدد صلاحيات الرئيس (بل على العكس، إذ تبنى القانون الأساسي معظم تفاصيل النظام السياسي الفلسطيني الذي نشأ بعد اتفاقيات أوسلو) بل بالمادة ٤٧ منه (التي أصبحت المادة ٤١ بعد تعديلات عام ٢٠٠٣): "يصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها إلى المجلس خلال ذات الأجل مشفوعة بملاحظاته وأسباب اعتراضه وإلا اعتبرت مصدرة وتنشر فوراً في الجريدة الرسمية..." بكلمات أخرى، أصبح المجلس التشريعي يملك كل الأدوات القانونية الضرورية لتجاوز الاعتراضات الرئاسية على التشريعات. تجدر الإشارة إلى إن تبني القانون الأساسي أدى إلى ازدياد نشاط المجلس التشريعي لكن الواقع أثبت أن المادة ٤٧ لم يتم تفعيلها كما يجب.

وبالرغم من اتفاقيات أوسلو التي تتحدث عن صلاحيات محدودة "لمجلس الحكم الذاتي"؛ أولاً، من

حيث الإقليم لتغطي تلك التي يتم إعادة انتشار جيش الدفاع الإسرائيلي فيها (بحسب المناطق ا، ب و ج)؛ ثانياً، من حيث الأشخاص، حيث تمتد صلاحياتها على فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة (الإسرائيليون دائماً خارج صلاحيات المجلس)؛ ثالثاً، من حيث المهام، حيث تم تحويل معظم المهام المدنية للسلطة الفلسطينية، بينما لم تتنازل إسرائيل عن كل ما يتعلق بأمنها أو بالأمن الخارجي للضفة الغربية وقطاع غزة؛ إلا أن السلطة الفلسطينية مارست صلاحياتها في التشريع وأصدرت إلى الآن أكثر من ١٢٠ قانون (ومئات اللوائح التنفيذية والتنظيمية والمراسيم الرئاسية)؛ لكن هذه التشريعات لم تحتوي إلى الآن قوانين رئيسية أو أنها تبنت تشريعات فرعية قبل التشريعات الرئيسية (تبني قانون أصول محاكمات جزائية قبل تبني قانون عقوبات موحد). لكن التشريع الصادر عن السلطة الفلسطينية يتميز بكونه صادر، ولأول مرة، عن مشرع فلسطيني (منتخب من قبل فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة) بالإضافة إلى سريانه، ولأول مرة منذ الانتداب البريطاني، على جزئي الوطن، الضفة الغربية وقطاع غزة.[٢٠]

التشريع حول الهجرة الدولية

إن التشريع في مجال الهجرة الدولية يشمل تنظيم دخول الأشخاص (غير المواطنين) وتنظيم عبورهم للحدود، بقائهم وإقامتهم أو إنهاء هذه الإقامة، كما تشمل أيضاً فرض عقوبات خاصة بمن يقوم بانتهاك هذه قوانين، بالإضافة إلى تنظيم حقوقهم، والتي يتم عادة التطرق إليها عن طريق مواثيق دولية أو اتفاقيات ثنائية يتم تحويلها إلى قانون محلي (Elmadmad 2004, 1). وفي كلتا الحالتين السابقتين، كان موقف السلطة الفلسطينية شاذاً، وذلك لأن تنظيم الهجرة الدولية يفترض وجود سيطرة دولة ذات سيادة على المعابر والحدود، وهو ما لا تتمتع به السلطة الفلسطينية. كما أن تبني المواثيق الدولية أو تطوير اتفاقيات ثنائية تفترض فاعلية دولية وإمكانية المعاملة بالمثل، وهو ما لا تتمتع به السلطة الفلسطينية.

وقد صدر عن السلطة الفلسطينية تشريعات لا يمكن اعتبارها "قانون هجرة" بالمعنى الضيق الذي أشرنا له سابقاً إلا أنها تمس قضايا متعلقة بالهجرة الدولية (Khalil 2006)، خاصة فيما يتعلق بضمان الحقوق الأساسية للأجانب في فلسطين (القانون الأساسي الفلسطيني ٢٠٠٢/٢٠٠٣)، إذ كفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (م.١٠)، مثل الحرية الشخصية، حرية الحركة والإقامة، حق المقبوض عليهم والموقوفين بأن يتم إعلامهم بالتهمة الموجهة إليهم، حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية (١١، ١٢، ١٨)، وهذه الحقوق وغيرها التي نص عليها القانون الأساسي تشكل الإطار العام لأي تشريع له علاقة بالهجرة الدولية. فعلى سبيل المثال، يكفل القانون الفلسطيني حق الأجانب بتشكيل جمعيات خيرية وهيئات أجنبية أو الاعتراف بها ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون (قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ٢٠٠٠/١)، كما ويكفل القانون حق الأجنبي بمحاكمة عادلة بل وتفرض حتى ضرورة إخبار ممثلية الدولة التي يحمل الأجنبي جنسيتها بإجراءات توقيف صدرت بحقه (قانون المخابرات العامة ٢٠٠٥/١٧).

---

[٢٠] يسري هذا القانون أيضاً على القدس الشرقية أيضاً، إلا أن تطبيقه فيها غير ممكن بسبب ضم إسرائيل لها؛ كذلك الأمر بالنسبة لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي لم يتم تحويل الصلاحيات فيها إلى السلطة الفلسطينية وتخضع للحاكم العسكري الإسرائيلي بشكل مباشر. مما دفع السلطة الفلسطينية العاجزة عن تطبيق القانون (الرسمي) في تلك المناطق إلى اللجوء إلى وسائل بديلة لحل النزاعات (أو على الأقل تشجيع ذلك) وتطبيق القانون بين المواطنين عن طريق رجال الإصلاح أو العشائر. لمزيد من المعلومات، أنظر: معهد الحقوق، ٢٠٠٦. القضاء غير النظامي وسيادة القانون.

كما قامت السلطة الفلسطينية تنظيم العمالة الأجنبية (قانون العمل ٢٠٠٠/٧) وفرض الحصول على تصريح مسبق للعمل لشركات التأمين الأجنبية (قانون التأمين ٢٠٠٥/٢٠)، وفرض ضريبة الدخل باستثناء دبلوماسيين أجانب يعملون في الأراضي الفلسطينية (قانون ضريبة الدخل ٢٠٠٤/١٧). كما تم الاعتراف بالوثائق الأجنبية (قانون المرور ٢٠٠٠/٥) والقيد لواقعة أحوال مدنية في دولة أجنبية (قانون بشأن الأحوال المدنية ١٩٩٩/٢) وتنفيذ الأحكام الصادرة في بلد أجنبي (قانون التنفيذ ٢٠٠٥/٢٣) وفرض ولاية المحاكم الفلسطينية على الأجانب في فلسطين بحسب الشروط التي نص عليها القانون نفسه (قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية ٢٠٠١/٢).

إلا أن القانون الأساسي بقي صامتاً في قضايا مصيرية بالنسبة للهجرة الدولية ومنها الجنسية الفلسطينية على سبيل المثال، ولم يتم إلى الآن تبني قانون جنسية فلسطينية؛ وهذا طبيعي في ظل غياب الدولة وبالتالي إمكانية تنظيم المواطنة إلا أن هذا يعني عدم القدرة على التمييز بين من هو أجنبي ومن هو فلسطيني؛ لكن هنالك بعض القوانين التي قامت بوضع تعريف إجرائي لماهية الفلسطيني لغايات القانون المعني (قانون الانتخابات ١٩٩٥/١٣ و٢٠٠٥/٩؛ قانون الطفل الفلسطيني ٢٠٠٤/٧؛ قرار مجلس الوزراء ٢٠٠٣/٩ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية) وهي التي أدت على أرض الواقع للتمييز ما بين فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرهم من الفلسطينيين. كما قامت السلطة الفلسطينية بإعادة تنظيم السلك الدبلوماسي والإشارة بشكل مقتضب إلى علاقة السلطة الفلسطينية بفلسطينيين مقيمين في دول أجنبية ودور الممثليات والسفارات الفلسطينية في الخارج في هذا الاتجاه. كما تم تبني تشريعات "اقتصادية" مشجعة للاستثمار وتهدف إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية أو لفلسطينيين مقيمين في خارج الأرضي الفلسطينية. وهو ما سيتم التطرق له في الجزء التالي من هذه الورقة.

لكن معظم القضايا الهامة بالنسبة للهجرة بقيت بدون تنظيم قانوني صادر عن السلطة الفلسطينية؛ وفي هذه الحالة، لا يعني أن هنالك فراغ قانوني بحكم استمرار العمل بالقوانين التي كانت سارية عند قيام السلطة الفلسطينية (قرار ١٩٩٤/١) وبالتالي تشكل القوانين الموروثة عن الدولة العثمانية، الانتداب البريطاني، الحكم المصري والدولة الأردنية، ولكن أيضاً ولو بطريقة غير مباشرة الأوامر العسكرية الإسرائيلية (وذلك إلى حين تعديلها أو إلغائها بطريقة مباشرة أو ضمنية بقوانين فلسطينية).[٢١]

ومن المهام الرئيسية للمجلس التشريعي المنتخب هو العمل على توحيد القوانين الفلسطينية والعمل على انسجامها وملائمتها للوضع الفلسطيني ولحاجات العصر؛ إلى حين ذلك، يستمر القاضي الفلسطيني بتطبيق القوانين السارية جميعاً بحسب تقييمه الشخصي للقانون الساري (تحت الإشراف الأخير للمحكمة العليا)؛ المشكلة إذن ليست بالضرورة في تنوع النصوص القانونية

---

[٢١] هنالك تفسيرات للقرار ١٩٩٤/١ (والذي يشير إلى استمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ في الأراضي الفلسطينية حتى يتم توحيدها) على أن الأوامر العسكرية التي صدرت بعد احتلال الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ لم تعد سارية بعد قيام السلطة الفلسطينية؛ لكن الإشارة إلى القوانين التي كانت سارية قبل ١٩٦٧ لا يعني اتخاذ موقف محدد تجاه ما جرى بعد ذلك بل ببساطة تجنباً لأخذ موقف محدد منها؛ مع ذلك، فإننا نعتقد بأن هنالك مؤشرات كثيرة تدل على عكس التفسير المذكور سابقاً وهي: أولاً، الالتزامات التي تنص عليها اتفاقيات أوسلو في هذا الاتجاه والتي تلزم مجلس الحكم الذاتي بالحصول على موافقة لجنة مكونة بشكل متساو من الفلسطينيين والإسرائيليين؛ ثانياً، الإلغاء المباشر لبعض القرارات والأوامر العسكرية بقوانين صادرة عن السلطة الفلسطينية (مثلاً قانون ١٩٩٥/٢)، فإذا كان القرار السابق يلغيها (بحسب التفسير أعلاه) فلماذا يتم إلغاؤها صراحة في قوانين لاحقة؟؛ ثالثاً، تبني قانون ١٩٩٥/٥ بشأن نقل السلطات والصلاحيات والتي صدرت في غزة بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٧ ولكنها، وبحسب المادة ٥، تشير إلى سريان بأثر رجعي، منذ تاريخ ١٩٩٤/٥/١٩، وهو يسبق تاريخ القرار رقم ١٩٩٤/١ الآنف الذكر بيوم واحد.

فالقانون الذي تطبقه المحاكم هو واحد (وإن من أصول تاريخية وقانونية مختلفة) إلا أن المشكلة تكمن في اختلاف الثقافة القانونية التي ولدها التقسيمات التاريخية.[٢٢]

مع ذلك، فإن النصوص التشريعية السابقة الذكر وإن بقيت سارية قانوناً إلا أن وجود الاحتلال جعل من أكثرها خالية من المحتوى على أرض الواقع؛ فعلى سبيل المثال، ما زالت التشريعات الانتدابية حول الجنسية الفلسطينية سارية (قانوناً) في قطاع غزة، وقانون الجنسية الأردني وتعديلاتها سارية (قانوناً) في الضفة الغربية (على الأقل حتى إعلان الانفصال بين الضفتين) إلا أن فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، وبحكم الاحتلال الإسرائيلي، أصبحوا عديمي الجنسية؛ كذلك الأمر بالنسبة للقانون الساري على وضع الأجانب وحول تنظيم دخول وخروج الأشخاص بشكل عام، وذلك بحكم سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر المؤدية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات أوسلو تحدثت عن تنظيم قيام الأطراف بالتنسيق بخصوص المعابر المؤدية إلى الأردن ومصر وأي معبر آخر متفق عليه (والذي تم تنظيمها بتفاصيلها في الملحق الأول لاتفاقية المرحلة الانتقالية)؛ إلا أن معظم الإجراءات تم تجميدها بعد أن قامت السلطات الإسرائيلية بإعادة السيطرة على معظم المدن الفلسطينية (عام ٢٠٠٢)، بعيد الانتفاضة الثانية (عام ٢٠٠٠)، وكان من نتائجها أيضاً أن السلطات الإسرائيلية تخلصت منذ ذلك الحين من أي وجود فلسطيني على المعابر. هذا يعني بأن أي تشريع فلسطيني محتمل في هذه المجالات التي تسيطر عليها إسرائيل بحكم الأمر الواقع كونها سلطة احتلال ممكن نظرياً ولكنه لن يمكن تطبيقه، خاصة في مجال الجنسية الفلسطينية، تنظيم دخول وخروج الأشخاص عبر المعابر وتنظيم إقامة الأجانب أو انتهاء هذه الإقامة. بالنسبة للبعض، هذه القضايا تشكل أساس أي حل سلمي دائم مع إسرائيل، وبالتالي فهي تعتمد على اتفاقيات ثنائية في هذا الشأن ضمن حل الدولتين. أما بالنسبة لغيرهم، فالأساس هو القانون الدولي لحقوق الإنسان والوثائق الصادرة عن ممثلي الحركة الوطنية الفلسطينية والتي تشكل الأساس الرئيسي للصراع الفلسطيني من أجل التحرر وتكوين الدولة.

السلطة الفلسطينية في المركز

إن الوضع الراهن لا يمكن تفسيره فقط بالرجوع إلى الوثائق والاتفاقيات التي أصبحت حبراً على ورق إذ أن الكثير من الوقائع حالياً ليست إلا تغيرات على أرض الواقع فحسب؛ الأحادي الجانب هي، حالياً، السياسة الوحيدة في هذه المنطقة؛ لكن هنالك واقع ما زال يذكرنا بأوسلو وهي "السلطة

---

[٢٢] حافظ الانتداب البريطاني على النظام القانوني السابق ولكنه أدخل تدريجياً تعديلات تتلائم مع أهدافه (إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين) ولكنه أدخل أيضاً مفهوم الأسبقيات القضائية (precedence)؛ كما وتميز النظام القانوني في هذه الفترة بكونه يتبع تقليد القانون العام (common law) كما تطور في المستعمرات البريطانية بينما تم الحفاظ على ثقافة القانون المدني (civil law) إذ أن التقنين بقي المصدر الرئيسي للقانون في فلسطين. كانت حرب ١٩٤٨ وما تبعها من تقسيم لفلسطين هو بداية التنوع القانوني الذي ما زلنا نرى آثاره إلى اليوم: نظام عثماني-بريطاني في الضفة الغربية يتأثر تدريجيا بعائلة القانون المدني القارية والتي أخذت عنها التشريعات الأردنية (نقلاً عن دول مجاورة وخصوصاً سوريا)، بينما بقي النظام الانتدابي الإنكليزي سارياً في غزة وإن تأثر جزئياً من التشريعات المصرية. إن التغيير القانوني في الضفة الغربية كان سريعاً وبنية المحاكم كانت شبيهة بالنظام العثماني مع العلم أن محكمة النقض أصبح مقرها في عمان بينما لم تتغير القوانين الانتدابية كثيراً في غزة فأصبحت خليطاً من العائلتين القانونيتين وكان نظام المحاكم شبيهاً بالنظام الانتدابي. بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧، تم الحفاظ على الفصل القانوني والإداري والقضائي التام بينهما بل تم تعميقه إذ تم إدخال تغييرات كثيرة عن طريق أوامر عسكرية (والتي كانت تصدر منفصلة للضفة وغزة). من ناحية أخرى، تبنى الكنيست قانوناً يؤهل الحكومة بضم القدس الشرقية بالرغم من مخالفته للقانون الدولي ويسري عليها منذ ذلك الوقت القانون والنظام القضائي الإسرائيلي.

الفلسطينية"، وليدة الاتفاقيات بين إسرائيل ومنظمة التحرير (والتي تم تشكيل مجلسها بعد قرار المجلس المركزي بتعيين رئيس السلطة ودعوة اللجنة التنفيذية لتعيين أعضاء المجلس الأول إلى حين إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية) والتي أصبحت، ببساطة، كالجنين الذي يأكل أمه؛[٢٣] فمنذ انتهاء الفترة الانتقالية (عام ١٩٩٩) دون التوصل لحل دائم للصراع الأطول في تاريخ المنطقة المعاصر، بدأت السلطة ومؤسساتها تتصرف على أنها مؤسسات لدولة؛ هذا كان حال المجلس التشريعي الذي أراد أن يتعامل وكأنه برلمان لدولة ذات سيادة، غير راغب بأن يكون له أي تحديد في سلطته التشريعية. هذا ما يفسر أيضاً تمسك الفلسطينيين بتبني الانتخابات (البلدية، والتشريعية والرئاسية) بدل الخطابات التحررية كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية. لكن هذا، ولسوء الحظ دون أي وعي من القادة السياسيين، هو سيء للغاية لتحقيق أهداف الفلسطينيين التحررية والديمقراطية أيضاً، فكانت عملية بناء المؤسسات نفسها غير ممأسسة، وكانت عملية التحرر غير مسؤولة؛ ما نتج هو عبارة عن خلط في شدة التعقيد، اكتشفنا تدريجياً نتائجه السلبية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر، هي "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، هكذا اعتادوا على التأكيد وهكذا كانت (وهكذا ما زالت، يقول البعض)؛ كما أن منظمة التحرير بصفتها الأخيرة أيضاً هي التي تتمتع بحسب القانون الدولي بالفاعلية الدولية؛ فهي التي توقع الاتفاقيات وهي التي يحق لها أن يكون لها ممثليات (أو حتى سفارات بحسب بعض الدول) لدى الدول؛ لهذا السبب فإن منظمة التحرير هي من وقعت جميع الاتفاقيات التي تمت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وما زالت تقوم بهذا "لصالح السلطة الفلسطينية".[٢٤] لكن السلطة الفلسطينية، منذ إنشاء "وزارة للخارجية"، بدأت تلعب دوراً رئيسياً في التفاوض حول الاتفاقيات مع الدول أو المنظمات الدولية (وإن تركت فيما بعد مهمة التوقيع لمنظمة التحرير)؛ هذا أيضاً منطقي في ظل قيام نفس الأشخاص بمهمة تمثيلية داخل منظمة التحرير وأيضاً داخل السلطة الفلسطينية مما يؤدي لا محالة إلى الخلط في الصفة القانونية التي على أساسها ينطلق منها الطرف الفلسطيني.

إلا أن انعدام الفاعلية الدولية للسلطة الفلسطينية له أثر كبير على قدرتها في تحديد إطار الهجرة الدولية من وإلى فلسطين؛ سواء من حيث متابعة المغتربين ومحاولة تحسين ظروفهم من خلال اتفاقيات ثنائية مع الدول المضيفة، سواء من حيث تطبيق المعاملة بالمثل على مواطني هذه الدول الذين يتواجدون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أن وضع اللاجئين الفلسطينيين لا يعتمد

---

[٢٣] تجدر الإشارة أخيراً إلى أن هيكلية منظمة التحرير بحسب نظامها الأساسي شبيهة إلى حد كبير بهيكلية المجلس بحسب اتفاقيات أوسلو؛ بحسب المادة ٧ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير، «المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها». بينما تنص المادة ١٣ من نفس النظام بأن جميع أعضاء اللجنة التنفيذية يتم انتخابهم من قبل المجلس الوطني ومن بين أعضائه بينما يتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة نفسها. وبحسب المادة الثالثة من الاتفاقية الانتقالية لعام ١٩٩٥ (ما تسمى أوسلو ٢) فإن مجلس سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني (أصبحت تسمى فيما بعد السلطة الفلسطينية) تتكون من مجلس ورئيس السلطة التنفيذية (فيكون للمجلس الصلاحيات التنفيذية والتشريعية). وبحسب تلك المادة أيضاً «يكون المجلس مسؤولاً بموجب صلاحياته التنفيذية عن المكاتب والدوائر والإدارات المنقولة إليه، وله أن يُنشأ في حدود ولايته، وزارات وهيئات فرعية بحسب ما يلزم للوفاء بمسؤولياته» (٣: ٨). هذا التقارب النظري بين الهيكليتين قد يشير إلى ما يمكن أن تكون من أهداف اتفاقيات أوسلو غير المعلنة؛ وهي أن تحل هذه المؤسسة الجديدة (السلطة الفلسطينية) (المدعمة بانتخابات شعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة) وبالتالي تقوم بتركيز القضية الفلسطينية وتحديدها بالضفة الغربية وغزة لتحل تدريجياً محل منظمة التحرير الفلسطينية.

[٢٤] هذا هو الحال بالنسبة لاتفاقية الشراكة الأوروبية- المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية و م.ت.ف والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٧.

على اتفاقيات ثنائية بل يجب حله في إطار الشرعية الدولية (القرارات ذات العلاقة) مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار العام المقبول حالياً من قبل الأطراف المعنية ومن قبل المجتمع الدولي وهو إطار "حل الدولتين" والذي يجد أساسه في حق الشعوب في تقرير المصير من جهة ولكن أيضاً إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ إذ اعتمد إعلان الاستقلال في الجزائر عليها أيضاً (وإن اعتبره ظلم تاريخي). والخيارات المطروحة للمفاوضات حول وضع اللاجئين ثلاثة وهي تتأرجح بين العودة إلى وطنهم (إلى فلسطين التاريخية، حتى وإن كانت تدخل الآن في إقليم دولة إسرائيل حالياً، وهو موقف قرارات الأمم المتحدة عامة)، أو استيعابهم في الدول المضيفة أو دول أخرى مستعدة لذلك في إطار حل شامل على المستوى الإقليمي والدولي (موقف إسرائيل)؛ أو إمكانية استيعاب من يرغب في العودة في الدولة الفلسطينية التي يمكن أن تنشأ على جزء من فلسطين التاريخية.

إن الوضع القانوني والاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين هي من بين مهام منظمة التحرير الرئيسية (خاصة دائرة شؤون اللاجئين)؛ لكن المنظمة لعبت دوراً فعالاً من حيث تنظيم فلسطيني الشتات جميعاً كما لعبت دوراً رئيسياً أيضاً في تنظيم الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي. لكن قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ أدى إلى إعادة النظر في نوع العلاقة بين فلسطينيي الشتات وفلسطينيي الأراضي المحتلة، فاحتلت المجموعة الأخيرة منهم وضعاً مركزياً في تلك المرحلة السياسية الجديدة؛ كما أن مهمة المنظمة بتأمين الخدمات الأساسية للفلسطينيين انتقلت تدريجياً إلى السلطة الفلسطينية (Hilal 2007, 16, 31) وبالتالي، ساهمت السلطة وإن لم يكن هذا بهدف معلن، في تهميش متزايد وتدريجي لمنظمة التحرير (وهي التي كانت تعاني أصلاً من التضعضع والضعف في حينها) إذ أن الثقل السياسي انتقل من منظمة التحرير باتجاه السلطة الفلسطينية،[٢٥] فلعبت السلطة الفلسطينية دور الدولة "طور التكوين" وبالتالي فهي تصقل مؤسسات الدولة القادمة ونظامها السياسي وتؤثر فيها لا محالة (صايغ ١٩٩٧، ٦٣)، وأصبح للمنظمة وجود رمزي (هلال ١٩٩٧، ٩٨). بالمقابل، أصبح هنالك ميل متزايد لدى المجتمع الدولي للتعامل مع السلطة الفلسطينية بدل منظمة التحرير.[٢٦]

بالمقابل، كانت لمشاركة حماس في الانتخابات التشريعية أثراً على النظام السياسي الفلسطيني ككل إذ أنه أعطى السلطة الفلسطينية صفة تمثيلية أكبر (على حساب منظمة التحرير الفلسطينية) في الوقت الذي كانت حماس، كحركة إسلامية، تقدم نفسها على أنها بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، كون الأخيرة تُعتبر مؤسسة وطنية وعلمانية. إلا أن عملية تهميش المنظمة بدأت قبل فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة؛ وهنالك عدة مؤشرات على ذلك، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر صلاحيات السلطة الفلسطينية في الشؤون الخارجية إذ تنص المادة ٤٠ من القانون الأساسي، "يعين رئيس السلطة الوطنية ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية وينهي مهامهم، كما يعتمد ممثلي هذه الجهات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية"؛ هذه المادة تتعارض مع صلاحيات المنظمة وخاصة الدائرة السياسية. في نفس الاتجاه تم تبني قان السلك الدبلوماسي (٢٠٠٥/١٣)؛ كما أن هنالك تغييرات وزارية في السلطة الفلسطينية تستحق الذكر

---

[٢٥] إلا أن هنالك من يلاحظ وجود أربع نزعات في النظام الذي تلا اتفاقيات أوسلو: ١) التحول في الحياة السياسة الفلسطينية من خارج الأراضي الفلسطيني إلى داخلها؛ ٢) صراع متزايد بين طرق العمل السياسي في المهجر وتلك الملائمة للوضع السياسي الجديد داخل الأراضي المحتلة؛ ٣) التحول من المطالبة بكل فلسطين التاريخية إلى الاكتفاء بمطالب متواضعة، وهو استعادة الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧؛ ٤) انتهاء الحقبة «الثورية» للكفاح من أجل التحرر الوطني مع كل ما كان يرافقها من بُنية سياسية (Jarbawi 1996).

[٢٦] ومن أهم الأمثلة على ذلك هو تقديم خارطة الطريق التي أعدتها الرباعية إلى رئيس الوزراء الفلسطيني (محمود عباس في حينه).

هنا وهي تتعلق بتقسيم وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى وزارتين والدور المتزايد الذي لعبته وزارة الخارجية فيما بعد على حساب الدائرة السياسية في منظمة التحرير.[٢٧]

فشل "فلسطين" باستقطاب الفلسطينيين

لقد لعبت المنظمة لعقود دور الوسيط بين الجماعات الفلسطينية المشتتة في جميع أنحاء العالم من جهة (فلسطينيي الخارج) وبين هذه والفلسطينيين الذين ما يزالون داخل الوطن (فلسطينيي الداخل)؛ من جهة أخرى قامت السلطة الفلسطينية بدور متزايد في هذا الاتجاه أيضاً إلا أن محاولات الربط بين المواطنين والشتات هذه باءت جميعاً بالفشل بسبب انعدام علاقة المنظمة المباشر بفلسطينيي الداخل وانعدام السيادة والفاعلية الدولية للسلطة الفلسطينية من جهة أخرى، وبالتالي لم تستطع المنظمة والسلطة باستقطاب فلسطيني الخارج للعودة إلى "فلسطين" لأن ذلك مرهون بموافقة إسرائيل.

أما أولئك الذين عادوا بعد اتفاقيات أوسلو (وبالتالي بعد حصولهم على موافقة إسرائيل) للإقامة والعمل في "مناطق الحكم الذاتي" فقد وجدوا سلطة فلسطينية غير مستعدة لاستيعابهم في سوق العمل الفلسطيني الضعيف أصلاً مما أدى إلى توجه السلطة الفلسطينية إلى "الوظيفة العامة" كوسيلة لخلق فرص عمل جديدة؛ أما أولئك الذين عادوا للاستثمار في الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية فقد وجدوا اقتصاداً فلسطينياً منهكاً بعد سنوات من الاحتلال وتطبيق سياسة الإغلاق وتقييد حركة البضائع والأشخاص من جهة ومن سياسة إسرائيل الاستعمارية التي خلق اقتصاداً فلسطينياً تابعاً للاقتصاد والسوق الإسرائيلي (Hilal 2007).

وقد قامت السلطة الفلسطينية بتبني تشريعات منذ قيامها تهدف إلى تشجيع الاستثمار ووضع ضمانات قانونية للشركات ورجال الأعمال لتشجيعهم على العمل في أراضي السلطة الفلسطينية والمساهمة في بناء اقتصاد وطني فلسطيني. إلا أن قرار عودة بعض رجال الأعمال للاستثمار في الأراضي الفلسطينية أو عدمه (ومنهم أولئك الذين هم من أصل فلسطيني) لا يعتمد على تشريعات فقط مهما بلغ نوع الضمانات القانونية والتسهيلات المالية والإعفاءات الضريبية بل يعتمد لا محالة على الاستقرار السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة، نوع العلاقة بين السلطة الفلسطينية والدول المضيفة، والبنية الاجتماعية والاقتصادية لفلسطينيي الشتات (Hilal 2007, 24).

مع ذلك فقد قامت السلطة الفلسطينية بتبني قوانين مالية وتجارية واقتصادية جديدة، ومنها: قانون سلطة النقد الفلسطينية (١٩٩٧)، قانون تشجيع الاستثمار (١٩٩٨)، قانون المدن والمناطق الصناعية الحرة (١٩٩٨)، قانون التحكيم (٢٠٠٠)، قانون العمل (٢٠٠٠)، قانون المصارف (٢٠٠٢)، قانون ضريبة الدخل (٢٠٠٤). كما أن هناك مشاريع قوانين قيد التحضير مثل: القانون التجاري، قانون الشركات.

هذه القوانين وإن لم تؤدي إلى استقطاب فلسطينيي الشتات أو المستثمرين الأجانب إلا أنها حققت أهدافاً تستحق أن تُذكر وهي مرتبطة: أولاً، بتبني تشريعات موحدة للضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن كانت تسري عليها قوانين أردنية ومصرية وبريطانية بالية أو أوامر عسكرية عملت على إضعاف

---

[٢٧] في نفس الاتجاه جاء تعيين وزير شؤون المفاوضات في حكومة محمود عباس السادسة عام ٢٠٠٣، وإن كانت الوزارة بيد رئيس دائرة شؤون المفاوضات لمنظمة التحرير، صائب عريقات؛ كما بم يختلف عنه توجه الحكومة الفلسطينية التاسعة (المشكلة من قبل حركة حماس) إذ تم تعيين وزيراً لشؤون اللاجئين.

الاقتصاد الفلسطيني؛ ثانياً، تبني تشريعات تتماشى مع متطلبات الاقتصاد والتجارة الدوليتين كما تحدده المنظمات الدولية ذات العلاقة؛ ثالثاً، تبني تشريعات قادرة على استقطاب المستثمرين للمساهمة في بناء اقتصاد وطني (Hilal 2007, 22).

مع ذلك فإن مثل هذه التشريعات لا يمكنها تحقيق أهدافها بغياب وضع سياسي مستقر وباستمرار اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الأجنبية أو باستمرار خضوعها لسيطرة إسرائيل كدولة احتلال. بالإضافة إلى كون الأراضي الفلسطينية مقسمة إلى أجزاء وتخضع الحركة فيما بين أجزائها إلى سيطرة إسرائيل أيضاً، بالإضافة إلى المعابر الدولية للأراضي الفلسطينية المحتلة؛ بالإضافة إلى خسارة الكثير من الفلسطينيين لوظائفهم بسبب سياسة الإغلاق التي تعتمدها إسرائيل بشكل مستمر على الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى زيادة البطالة ومستوى الفقر.

خاتمة: الحاجة لسياسات عامة وتشريعات في مجال الهجرة الدولية

إن الهجرة الدولية هي مصدر تنمية اقتصادية واجتماعية على مستوى الفرد وعلى المستوى الوطني أيضاً؛ إلا أن مثل هذه الحركة من قبل مواطنين من وطنهم إلى الخارج أو حركة الأجانب وإقامتهم والعمل داخل بلد ما قد يكون له نتائج غير مرغوب بها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أيضاً؛ وهي ما تبرر سياسة بعض الدول المقيدة أحياناً لحركة المواطنين للخارج أو الأجانب للداخل وأحياناً أخرى تكون منفتحة أو مشجعة لذلك؛ هذه السياسة أو تلك تنعكس على التشريعات تنظم الهجرة، وهي ما تشكل في مجموعها ما يمكن تسميته "قانون الهجرة". لكن في جميع الأحوال لا بد من وجود سياسات عامة يتم تكوينها عادة من قبل الجهة المختصة في الدولة بناء على حاجات المجتمع المعني الاقتصادية والاجتماعية أو بناء على معايير وأهداف سياسية (تطوير علاقات ثنائية مع دول معينة وتبني اتفاقيات ثنائية في هذا الاتجاه).

فهجرة المواطنين قد تؤدي إلى خسارة جسيمة للكفاءات وإبقاء من لا يملكون القدرة أو الكفاءة أو الإرادة للعمل خارج البلد؛ وهجرة الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، بحسب بعض خبراء علم الاجتماع (Hilal 2007)، قد يكون له علاقة بوضع المجتمع الفلسطيني الذي أصبح مع الوقت أكثر تحفظاً؛ إذ افتقد المجتمع الفلسطيني بسبب الهجرة عناصر ديناميكيين وخلاقين ويترك مجتمعاً يقاوم التغير؛ لكن الربط بين هجرة الفلسطينيين وبين الحالة التي وصل إليها المجتمع الفلسطيني ليست بعادلة إذا لم يتم بوضع علاقة كلٍّ منهما بالآخر في إطاره التاريخي، الإقليمي والدولي. بالمقابل، حالة الفلسطينيين وخاصة اللاجئين منهم الذين لا يتم استيعابهم في الدول المضيفة، يشكلون لا محالة جماعات مغلقة تحمي من جهة الحس الوطني ولكنها بالمقابل تؤدي إلى قوقعة له مردود سلبي على تلك المجتمعات.

هذه الآثار السلبية المرافقة للهجرة (ليست بالضرورة ناتجة عنها بعلاقة تبادلية) تحتاج من الدولة وضع سياسات عامة وتشريعات في مجال الهجرة الدولية؛ وفي الحالة الفلسطينية، يحتاج هذا إلى تقاسم الصلاحيات (بعد تحديدها طبعاً) بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، خاصة لمتابعة شؤون الفلسطينيين المقيمين في الشتات وتطوير اتفاقيات تعاون مع الدول المضيفة؛ هذا يعني بأن تحسين وضع الفلسطينيين الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى وضعهم القانوني يحتاج إلى تجاوز النقاش التقليدي حول حق العودة (يبقى الفلسطينيون في مكانهم وعلى حالهم إلى حين عودتهم إلى الوطن) بالإضافة إلى عدم ضرورة الاستمرار بالتضحية بحقوق الأفراد تحت شعار المصلحة الوطنية.

من ناحية أخرى، هنالك حاجة لقيام السلطة الفلسطينية بتبني مواقف محددة وموحدة من قضايا متعلقة بالهجرة الدولية وأهمها: إعادة النظر في قضية الجنسية، خاصة في حالات كان فيها فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة يحملون جنسية أجنبية؛ تحسين الإجراءات الخاصة بالمعابر وتسهيل حركة المواطنين، والتنسيق مع دول الجوار خاصة الأردن ومصر بخصوص عبور الفلسطينيين عن طريقها إلى باقي دول العالم؛ متابعة حركة الأجانب (الأفراد والشركات والجمعيات) الموجودين في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية وإيجاد آليات لمتابعة حصولهم على التصاريح المطلوبة خاصة للعمل في فلسطين؛ متابعة شؤون الفلسطينيين الذين يعملون أو يقيمون خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ إيجاد حل لإمكانية مشاركة هؤلاء الفلسطينيين في العملية السياسية. إلا أن التشريعات الخاصة بالهجرة لا تعتمد فقط على السلطة الفلسطينية؛ فدور إسرائيل في عملية وضع السياسات والقوانين الخاصة بالهجرة يبقى أساسياً؛ إذ أن إسرائيل هي التي تحدد من يدخل ومن يخرج من الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا أساس أي سياسة أو قانون للهجرة الدولية.

بيد أن قيام دولة فلسطينية هو الذي يجعل من الممكن تبني التشريعات اللازمة لتنظيم الهجرة الدولية منها وإليها؛ لتصبح الدولة المركز الذي يجذب فلسطينيي الشتات وتقوم لا محالة بتمثيل مصالحهم المشتركة وتجسيد هويتهم؛ الدولة فقط تستطيع أن تتفاوض مع الدول المضيفة للفلسطينيين وتكفل المعاملة بالمثل لمواطنيها؛ الدولة فقط تستطيع أن تتبنى قوانين هجرة وتنفذها فتكون بانسجام مع التزامات مرتبطة بمواثيق دولية. إن سيطرة الدولة على المعابر هي من أولويات وجود الدولة والحفاظ على أمنها بل حتى وعلى كيانها.

المراجع العربية

حنفي، سري، ٢٠٠١. هنا وهناك. نحو تحليل العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز، مواطن.

زريق، إيليا، ١٩٩٨. اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية. الطبعة الثانية، مركز الدراسات الفلسطينية.

شبلاق،عباس، ١٩٩٦. وضع الإقامة للنازحين الفلسطينيين في الدول العربية. شمل، النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام، ٢٩-٤٣.

شقير، رزق، ١٩٩٦. تشريعات وإجراءات المحتل الإسرائيلي. شمل، النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام، ٨٧-١١٩.

صايغ، يزيد، ١٩٩٧. بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن. السياسة الفلسطينية ١٦-١٦. ص. ٦٣-٦٧.

هلال جميل، ١٩٩٧. منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية: المعادلة المقلوبة على رأسها. السياسة الفلسطينية ١٥-١٦، ص. ٩٠-٩٧.

List of References

ABU-MUKH, L., 2007. *Family Unification of Palestinians in the Occupied Territories: Laws, Regulations and Facts*. Research Report, CARIM-RR, 2007/05.

ABU MUKH, L., 2006. *Movement to and from the Palestinian Territories under Israeli Occupation after Oslo (1993-2006)*. Research Report, CARIM-RR, 2006/02.

ELMADMAD, Kh., 2004. *La nouvelle loi marocaine du 11 novembre 2003 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Maroc et l'émigration et immigration irrégulières*: CARIM-AS 2004/01: http://www.carim.org/publications/CARIM-AS04_01-Elmadmad.pdf

EL-ABED, O., 2004, Palestinian Refugees in Jordan, *FMO Research Guide*, http://www.forcedmigration.org/guides/fmo025/fmo025.pdf

EL-ABED, O., 2006, Immobile Palestinians: ongoing plight of Gazans in Jordan, *Forced Migration Review*, No. 26, August 2006, http://www.fmreview.org/text/FMR/26/07.doc

HAMMAMI, R. and JOHNSON, P., 1999. Equality with a Difference: Gender and Citizenship in Transitional Palestine, *Social Politics*, Autumn 1999, 314–43.

HAJJAR, Lisa, 2005. *Courting Conflict. The Israeli Military Court System in the West Bank and Gaza*. University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London.

HILAL, Jamil, 2007. *Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and Gaza*. Research Reports 2007/2, RSCAS.

JARBAWI, A., 1996. Palestinian Politics at a Crossroads. *Journal of Palestine Studies*, Vol. 25, No. 4 (Summer), pp.29-39.

KELLY, Tobias, 2006. *Law, Violence and Sovereignty Among West Bank Palestinians*, Cambridge Studies in Law and Society.

KHALIL, Asem, 2006. *Legislating for Migration. The Anomalous Case of the Palestinian Authority*, Analytical and Synthetic Notes 2006/11 - Legal Module, RSCAS, 2006.

KHALIL, Asem, 2007a. *Palestine: the Legal Dimension of Migration*, in: Mediterranean Migration (2006-2007 report), edited by Philippe Fargues, pp.195-205.
http://www.carim.org/publications/AR%202006-2007%20CARIM.pdf

KHALIL, Asem., 2007b. Palestinian Citizenship and Nationality: Legal challenges and Future Perspectives. Research Paper, RSCAS, 2006. http://www.iue.it/RSCAS/e-texts/CARIM-AS06_11-Khalil.pdf

TAKKENBERG,A.,1997. *The Status of Palestinian Refugees in International Law*. Reeks Recht en Samenleving nr. 13, Catholic University of Nijmegen.